

قسم العلوم الإقتصادية

أطروحة مقدمة لإستكمال متطلبات نيل شهادة الدكتوراه في العلوم الإقتصادية

نظام: ل، م، د

تخصص: إقتصاد المنظمات

(حوكمة الشركات)

من إعداد الباحثة: غربي صباح

بغنوان:

أثر نظم المعلومات في تفعيل حوكمة الشركات
-دراسة حالة شركات الإسمنت الغرب الجزائري-

أعضاء لجنة المناقشة:

رئيسا	جامعة سعيدة	أستاذ التعليم العالي	د.بن حميدة محمد
مشرفا	جامعة سعيدة	أستاذ محاضر(أ)	د. طاوش قندوسي
ممتحنا	جامعة سعيدة	أستاذ التعليم العالي	د. صوار يوسف
ممتحنا	جامعة سعيدة	أستاذ محاضر(أ)	د. معاريف محمد
ممتحنا	جامعة معسكر	أستاذ التعليم العالي	د. بن عبو الجيلالي
ممتحنا	جامعة سيدي بلعباس	أستاذ محاضر(أ)	د. جميل عبد الجليل

السنة الجامعية: 2017-2018

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

﴿وَمَا تَوْفِيقِي إِلَّا بِاللَّهِ عَلَيْهِ تَوَكَّلْتُ

وَإِلَيْهِ أُنِيبُ﴾ (88)

(سورة هود، الآية 88)

﴿وَأَنْ لَّيْسَ لِلْإِنْسَانِ إِلَّا مَا سَعَى (39)

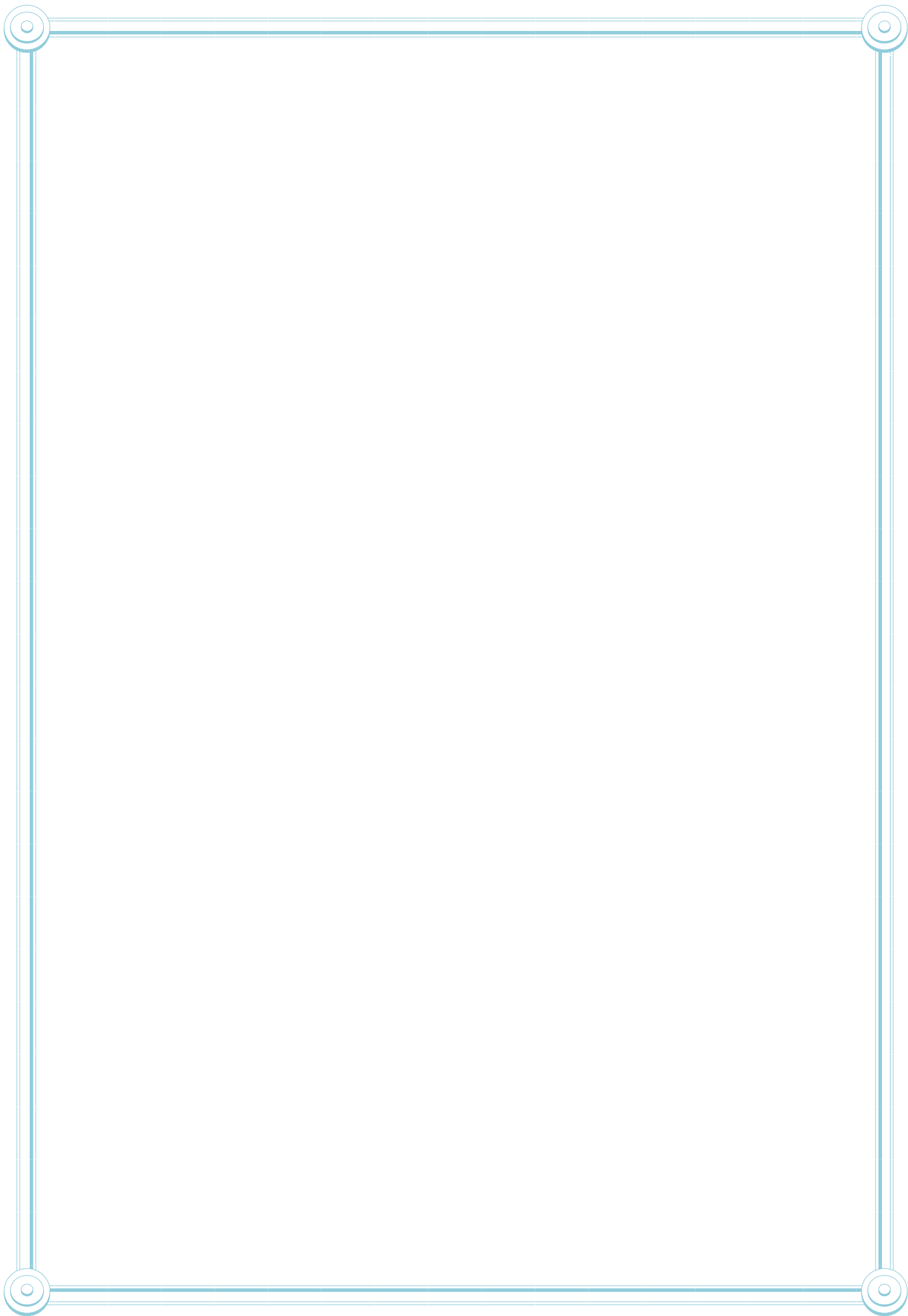
وَأَنْ سَعْيَهُ سَوْفَ يَرَى (40)

ثُمَّ يُجْزَاهُ الْجَزَاءَ الْأَوْفَى (41)

وَأَنَّ إِلَىٰ رَبِّكَ الْمُنتَهَى﴾ (42).

(سورة النجم، الآيات 39-40-41)

صدق الله العظيم



الإهداء

لك يا الله يا من لك المنتهى أهدي ثمرة جهدي البسيط و أسألك القبول و دوام السداد و التوفيق.

كما أهدي عملي هذا إلى:

من بالله ربيتي و الجد علمتي و الحكمة أسقيتي يا من تعبت و شقيت حتى أنال و أرضى،
الذي ما إن سألت و طلبت إلا و حضرتك يا **أفضل أب بالعالم** بقربي تجيب وتعطي، إلى أن شاء
القضاء والقدر أن تنتقل إلى رحمة الله ومغفرته ونوره قبل أيام قليلة من إكمال هذا العمل الذي
نسأل الله أن يشهد لك وأن سعيك سوف يرى وبإذن الله تجزى الجزاء الأوفى، لأنك تعبت كثير
معي وعلياً في طلب العلم وربطته لي بزيادة الإيمان وقلت لي بالعلم والإيمان تبنى الأمم، صحيح،
السكة صعبة ومتعرجة وحديدها صداً من دونك ويحتاج إلى صيانة، لكنك علمتي ضرورة
الإستمرار وإكمال الرحلة بتخطيطات مؤمنة بتدبيرات وحكمة المولى عزوجل، إليك أهدي عملي يا
تاج راسي، يا من كنت ولازلت منورا حياتي أيا قمراً أضاء ظلام عقلي، وأضاء لي طريقي بنور
العلم والدي "**حبيب غربي**" رحمك الله ويارب يظل أثره مستمر ليظل العرض متواصل، وترتفع به
الدرجات.

من أكبر و أنا عندها صغيرة: الله يا أمي كم غسلت خدودك بالدموع حينما سافرت و إذا جئت من
السفر وقفت بالباب تنتظرين و العيون تدمع فرحاً وإذا خرجت من البيت وقفت تودعيني بقلب يقطر
أسى و يا من لا ترتاحين أبداً حتى يحل السرور عليّ إليك يا "أمي" الحنون. إليك أهدي عملي يا
جسر الحب الصاعد بي للجنة، أسأل الله القادر القدير المقتدر لكي دوام الصحة والعافية وطول
العمر، يا من بدعواتك يأتي اليسر.

وإلى سندي في هذه الحياة الأخوات الطبيبات وأولادهن وبناتهن على وجه الخصوص أختي
الأستاذة "حسنية" كان سعيها معي في ميزان حسناتها وجزاها الله كل خير هي وإبنتها "حبيبة
ريتال" والإخوة الذي ساعدوني كثيراً نصر الدين، وعمر لوقوفهم معي لإكمال رحلتي العلمية.

إلى جميع أساتذتي الأفاضل وجميع صديقاتي وزملائي.

إلى كل من علمني قولاً وفعلاً مقولة: فاز من حياته إنجاز.

إلى كل هؤلاء والذين بفضل الله ثم بهم تجاوزت البطائن شمس الصباح تبغي الوصول لدرب
النجاح.

شكر وتقدير

الحمد لله الذي أرسل رسوله بالهدى و دين الحق ليظهره على الدين كله و جعل فيه أسوة حسنة لمن كان يرجو الله و اليوم الآخر، احمده حمدا لا يحصي على كرمه و آلائه مادامت الأرض قائمة تحت سمائه و صلى الله على سيدنا محمد وسلم و على آله عدد كمال الله و كما يليق بكماله، فلك الحمد والشكر كما ينبغي لجلال وجهك وعظيم سلطانك، والحمد لله رب العالمين على ما أنعم عليا من توفيق وتيسير للأمور صغيرها وكبيرها.

شكرا يا من: سهر العيون لغير وجهك ضائع و بكائهن لغير فقدك باطل

"شكرا يا حبيبي يا الله على توفيقك لي لإنجاز هذا العمل المتواضع".

شكرا يا من قيل فيهم إنَّ المعلم شعلة قدسية تهدي العقول إلى السبيل الأقوم، وعليه أتقدم بالشكر الجزيل إلى مشرفي الدكتور "طاوش قندوسي" الذي رعى هذا البحث، وإكماله حتى تم هذا البحث بهذا الشكل، كما أشكر الدكتور "زقاي دياب" على توجيهاته وعونه فجزاهما الله كل خير، وأشكر رئيس مشروع الدكتوراه، الدكتور "عثمان بوزيان".

شكرا لكافة هيئة التدريس على رأسهم الدكتور "بن حميدة محمد" عميد بكلية العلوم الإقتصادية والتجارية بجامعة مولاي الطاهر بسعيدة وكما أخص بالذكر الدكتور "معاريف محمد" والدكتور "صوار يوسف" على مجهوداتهم ونصائحهم التي من شأنها تسهيل وتيسير الأمور لطلبة العلم.

والشكر موصولا كذلك للجنة المناقشة لقبولهم مناقشة هذا العمل وأرجوا من الله تعالى أن تسهم ملاحظاتهم القيمة وآرائهم السديدة في إثراء هذه الرسالة.

كما أتوجه بالشكر الجزيل إلى من علمني معنى الإنجاز في طلب العلم وحبه وإتقانه رمز العطاء والإحسان الدكتور "إسماعيل موسى رومي"، من جامعة بولتكنيك فلسطين، وإلى الأساتذة المحكمين لأداة الدراسة الدكتور "خالد حسيني"، من جامعة بورتسموت، إنجلترا، الدكتور "تاج مزيان" من المركز الجامعي عين تموشنت، الدكتور "عطا الله لحسن" والدكتور "راشدي عبد القادر"، كما أشكر الدكتور "لعون عطية" لمساعدته لنا والأستاذ "صغير عبد القادر" لكل ما قدمه لنا.

شكرا وعرفانا وتقديرا لكل ما ساهم في إنجاح هذا الإنجاز الذي أتمنى من الله أن يكون خالصا لوجهه الكريم

ونافعا لطلبة العلم وأهله. والله الحمد من قبل وبعد.....

قائمة المحتويات

الصفحة	الموضوع
III	الإهداء
IV	شكر وتقدير
V	قائمة المحتويات
IV	قائمة الجداول
X	قائمة الأشكال
XI	قائمة الملاحق
XII	الملخص باللغة العربية
XII	الملخص باللغة الفرنسية والإنجليزية
الجزء الأول: الإطار النظري	
الفصل الأول: المقدمة والإطار العام للدراسة	
1-2	1-1 مقدمة
2	2-1 إشكالية الدراسة
3	3-1 أهداف الدراسة
4-3	4-1 أهمية الدراسة
17-4	5-1 الدراسات السابقة
17	6-1 التعليق على الدراسات السابقة
19-18	7-1 ما يميز الدراسة
20	8-1 تصميم الدراسة
21	1-8-1 النموذج العام للدراسة
21	2-8-1 فروض الدراسة
22	3-8-1 مصادر البيانات
22	4-8-1 منهج الدراسة
23-22	5-8-1 مجتمع وعينة الدراسة
23	6-8-1 حدود الدراسة الأساسية
24-23	9-1 صعوبات الدراسة
24	10-1 خطة الدراسة

25-24	11-1 فصول الدراسة
الفصل الثاني: حوكمة الشركات	
26	1-2 مقدمة
27	2-2- المفاهيم العامة لحوكمة الشركات
27	2-2-1 ماهية حوكمة الشركات
32-30	2-2-2 أهمية وأهداف حوكمة الشركات
36-34	2-2-3 محددات وأطراف حوكمة الشركات
37-36	2-3 مبادئ حوكمة الشركات
40-37	2-3-1 مبادئ حوكمة الشركات في المملكة المتحدة
42-41	2-3-2 مبادئ حوكمة الشركات في الولايات المتحدة الأمريكية
46-42	2-3-3 مبادئ حوكمة الشركات الصادرة عن منظمة التعاون الإقتصادي والتنمية (OECD)
52-47	2-3-4 مبادئ حوكمة الشركات الصادرة عن المواصفة الدولية آيزو 26000 (ISO 26000)
59-52	2-3-5 مبادئ حوكمة الشركات حسب ميثاق الحكم الراشد بالجزائر
60-59	2-4 آليات حوكمة الشركات
61	2-4-1 آليات حوكمة الشركات حسب النموذج الأنجلو ساكسوني
66-62	2-4-2 آليات حوكمة الشركات حسب النموذج الياباني الألماني
72-67	2-4-3 آليات حوكمة الشركات المطبقة بالجزائر
74-73	2-5 استخلاص
الفصل الثالث: نظم المعلومات، فعاليتها و تأثيرها	
75	3-1 مقدمة
76	3-2 مفهوم نظم المعلومات
77-76	3-3 أهمية نظم المعلومات

78	3-3-1 دور نظم المعلومات في أنظمة العمل
78	3-3-2 أثر نظم المعلومات على المنظمة كلها
79	3-3-3 أثر نظم المعلومات على بيئة الأعمال
79	3-4 أهداف نظم المعلومات
81	3-5 دور نظم المعلومات في حوكمة الشركات
83	3-5-1 علاقة نظم المعلومات بحوكمة الشركات
86	3-6 أنواع نظم المعلومات المعنية في تفعيل حوكمة الشركات.
86	3-6-1 تصنيف مكليود لنظم المعلومات (Mcleod, 2004)
92-87	3-6-2 تصنيف لاودون لنظم المعلومات (Laudon, 2004)
93	3-7 فعالية نظم المعلومات وقياس أبعادها
93	3-7-1 مفهوم فعالية نظم المعلومات
97-93	3-7-2 أهم النماذج لدراسة فعالية نظم المعلومات
98	3-7-3 قياس أبعاد فعالية نظم لمعلومات

الجزء الثاني: الإطار التطبيقي

الفصل الرابع: منهج وتصميم الدراسة التطبيقية

105	4-1 مقدمة
106	4-2 نموذج العام للدراسة
106	4-3 متغيرات الدراسة
106	4-3-1 المتغير المستقل
107	4-3-2 المتغير التابع
108-107	4-4 فروض الدراسة
108	4-5 النموذج التفصيلي للدراسة
109	4-6 تعريف وقياس متغيرات الدراسة
112-109	4-6-1 التعريف المفاهيمي لمتغيرات الدراسة
117-113	4-6-2 التعريف الإجرائي لمتغيرات الدراسة
120-117	4-6-3 قائمة الاستبيان والمقاييس المستخدمة
122	4-7 أساليب جمع البيانات
122	4-8 الدراسة الاستطلاعية

128	4-9 مجتمع وعينة الدراسة
132	4-10 أساليب التحليل الإحصائي للبيانات
الفصل الخامس: تحليل البيانات و نتائج الدراسة الأساسية	
133	5-1 مقدمة
134-133	5-2 وصف المتغيرات الديمغرافية
136-135	5-3 درجة الاعتمادية على نظم المعلومات في العمل
138-137	5-4 عرض وتحليل ومناقشة نتائج الإحصاء الوصفي
141-139	5-5 تقييم نموذج القياس باستخدام التحليل العاملي التوكيدي.
145-142	5-5-1 التحليل العاملي التوكيدي لنموذج نظم المعلومات
149-146	5-5-2 التحليل العاملي التوكيدي لنموذج حوكمة الشركات
150	5-6 اختبار نموذج الدراسة باستخدام تحليل المسار
151-150	5-6-1 نموذج القياس الكلي للدراسة
153-152	5-6-2 اختبار نموذج الدراسة باستخدام تحليل المسار
162-154	5-7 تحليل نتائج الدراسة ومناقشتها
الخاتمة العامة	
163	1- النتائج النظرية
	2- النتائج التطبيقية
المراجع	
176-168	المراجع باللغة العربية
185-176	المراجع باللغة الأجنبية
199-186	الملاحق

قائمة الجداول

رقم الجدول	عنوان الجدول	الصفحة
(1-2)	اتقارير الدولية لحوكمة الشركات	28
(2-2)	مبادئ حوكمة الشركات وفق ميثاق الحكم الراشد بالجزائر	55
(1-3)	التصنيف الإداري والفني لأبعاد جودة المعلومات	99
(2-3)	أبعاد فعالية نظم المعلومات ومبادئ حوكمة الشركات	104-103
(1-4)	التعريف الإجرائي والمقاييس التي سوف يتم استخدامها وطرق قياس المتغيرات المستقلة والتابعة.	117-113
(2-4)	مكونات قائمة الاستبيان	121-117
(3-4)	قيم الارتباط بين فقرات مقياس نظم المعلومات	125-124
(4-4)	قيم الارتباط بين فقرات مقياس حوكمة الشركات	126-125
(5-4)	معامل الثبات لمقياس نظم المعلومات	127
(6-4)	معامل الثبات لمقياس حوكمة الشركات	127
(7-4)	شركات الإسمنت الغرب الجزائري	129
(1-5)	وصف المتغيرات الديمغرافية	133
(2-5)	درجة الإعتمادية على نظم المعلومات في العمل	136
(3-5)	مستوى فعالية نظم المعلومات عند عينة الدراسة	138
(4-5)	مستوى حوكمة الشركات عند عينة الدراسة	139
(5-5)	إختبار التوزيع الطبيعي لأسئلة الدراسة	141
(6-5)	تشبع فقرات مقياس نظم المعلومات على أبعاده	143
(7-5)	مؤشرات جودة المطابقة لنموذج نظم المعلومات	144
(8-5)	تشبع فقرات مقياس حوكمة الشركات بأبعاده (مبادئها)	149-147
(9-5)	مؤشرات جودة المطابقة لنموذج حوكمة الشركات	149
(10-5)	مؤشرات المطابقة للنموذج المعدل	153
(11-5)	تقدير برامترات نموذج الدراسة المعدل	156-154
(12-5)	معاملات المسار بأوزان الانحدار المعيارية	158-157

قائمة الأشكال

رقم الشكل	عنوان الشكل	الصفحة
(1-1)	النموذج العام للدراسة	21
(1-2)	أهداف حوكمة الشركات	33
(2-2)	مدونة حوكمة الشركات للمملكة المتحدة	40
(3-2)	مبادئ حوكمة الشركات الصادرة عن منظمة التعاون الإقتصادي والتنمية (OECD)	46
(4-2)	العلاقة بين المنظمة وأطرافها المعنية والمجتمع	51
(5-2)	مبادئ منظمة التعاون والتنمية الإقتصادية 2004	58
(6-2)	علاقة لجنة المراجعة بالأجهزة الرقابية على الشركة	66
(7-2)	الأطراف الفاعلين الداخليين وعلاقاتهم المتبادلة	69
(1-3)	العلاقات المتفاعلة بين نظم المعلومات وبيئة المنظمة ومكوناتها ونظمها الفرعية	78
(2-3)	حركة تدفق المعلومات في حوكمة الشركات	84
(3-3)	العمليات الرئيسية لنظام حوكمة الشركات	85
(4-3)	نموذج النظرية الموحدة لقبول التكنولوجيا	94
(5-3)	نموذج فعالية نظم المعلومات والعلاقات المتبادلة بين أبعاده وعناصره المختلفة-نموذج ديلون ومكلين، 1992	95
(6-3)	نموذج سيدون، 1997	96
(7-3)	نموذج ديلون ومكلين، 2003	97
(1-4)	النموذج العام للدراسة	106
(2-4)	النموذج التفصيلي للدراسة	108
(1-5)	التحليل العاملي التوكيدي لنموذج نظم المعلومات	143
(2-5)	التحليل العاملي التوكيدي لنموذج الحوكمة	147
(3-5)	نموذج الدراسة قبل التحليل	151
(4-5)	نموذج القياس المعدل لقياس جميع متغيرات الدراسة ومؤشرات دلالاته باستخدام تحليل المسار.	152

قائمة الملاحق

رقم الملحق	عنوان الملحق	الصفحة
(1)	أوراق تحكيم الأساتذة المختصة وآرائهم حول الإستبيان النهائي	191-186
(2)	إستبيان الأطروحة	199-192

الملخص:

تهدف الدراسة الحالية إلى معرفة أثر نظم المعلومات بأبعاد فعاليتها (جودة نظام المعلومات، جودة المعلومات، جودة خدمات نظم المعلومات، الإستخدام، رضا المستخدم) في تفعيل حوكمة الشركات بمبادئها (الإفصاح والشفافية، مسؤوليات مجلس الإدارة، العدالة، المسؤولية الاجتماعية، احترام أصحاب المصالح المعنية، الانضباط) لدى شركات الإسمنت الغرب الجزائري، حيث تم استخدام المنهج الوصفي التحليلي، على عينة قصدية قوامها 121 من المستخدمين النهائيين لنظم المعلومات، واختبار نموذج الدراسة تم معالجة البيانات باستخدام حزمة (SPSS .version20) والنمذجة بالمعادلات الهيكلية بالاعتماد على البرنامج الإحصائي أموس (AMOS. Version22)، وقد توصلت الدراسة إلى أن نظم المعلومات تؤثر في تفعيل حوكمة الشركات بوجود مسؤوليات مجلس الإدارة والعدالة والمسؤولية الاجتماعية وعليه سارت تقييمات الأثر في اتجاهين الأول أثر مباشر ومع باقي المبادئ أثر غير مباشر.

الكلمات المفتاحية: نظم المعلومات، فعالية نظم المعلومات، حوكمة الشركات، النمذجة بالمعادلات الهيكلية، التحليل العاملي التوكيدي، تحليل المسار.

Abstract :

This study aims to discuss the impact of information systems, and its effectiveness dimensions that include (system quality, information quality, service quality, utilization, user satisfaction), on enacting corporate governance and its principles which consists of (disclosure and transparency, board responsibilities, equity, social responsibility, respect for shareholders, punctuality) this study is performed within The Cement Organizations in the West of Algeria. The proposal, is based on a descriptive and analytical approach. The research is conducted on a sample of 121 of end users of this information system. In order to test the model our proposal, data was analyzed using « SPSS version.20 » statistical tool and structural equations modeling via « AMOS version.22 ». The results obtained indicate that the information systems have a very big impact in corporate governance with the presence of board responsibilities, equity and social responsibility. Taking into account that the impact of evaluation had two directions, one direct and another indirect on the rest of the principles.

Keywords: Information Systems, Information systems effectiveness, Corporate Governance, Structural Equation Modeling, Confirmatory Factor Analysis, Path analysis.

Résumé :

Cette étude vise à déterminer l'impact des systèmes d'information et les dimensions de son efficacité (qualité du système d'information, qualité de l'information, qualité des services des systèmes d'information, l'utilisation, la satisfaction de l'utilisateur) dans l'activation de la gouvernance des entreprises et ses principes (la divulgation et la transparence, les responsabilités du conseil d'administration, la justice, la responsabilité sociale, le respect des parties prenantes concernées, la ponctualité) au sein Des Entreprises Cimentières à L'ouest Algérien.

Une approche descriptive et analytique a été utilisée sur un échantillon intentionnel de 121 utilisateurs finaux des systèmes d'information, et afin de tester le modèle d'étude, les données ont été traitées à l'aide de l'« SPSS version.20 » et la modélisation avec des équations structurelles a été faite via le logiciel de statistiques « AMOS version.22 ». L'étude a révélé que les systèmes d'information ont un impact sur la gouvernance d'entreprises en la présence des responsabilités du conseil d'administration, de l'équité et de la responsabilité sociale. D'où, l'évaluation de l'impact avait deux directions ; une directe, et une indirecte sur le reste des principes.

Mots clés : Systèmes d'Information, Efficacité des systèmes d'information, Gouvernance d'entreprise, Modélisation avec des équations Structurelles, Analyse Factorielle Confirmatoire, Analyse de chemin

الجزء الأول

الإطار النظري

الفصل الأول

المقدمة والإطار العام للدراسة

1-1 مقدمة

2-1 أهداف الدراسة

3-1 تساؤلات الدراسة

4-1 أهمية الدراسة

5-1 الدراسات السابقة

6-1 التعليق على الدراسات السابقة

7-1 ما يميز الدراسة

8-1 تصميم الدراسة

1-8-1 النموذج العام للدراسة

2-8-1 فروض الدراسة

3-8-1 مصادر البيانات

4-8-1 منهج الدراسة

5-8-1 مجتمع وعينة الدراسة

6-8-1 حدود الدراسة الأساسية

9-1 صعوبات الدراسة

10-1 خطة الدراسة

11-1 فصول الدراسة

1-1- مقدمة

إن نظم المعلومات تلعب دور مهم جدا في منظمة الأعمال الحديثة وذلك من خلال رفع الكفاءة التنظيمية (Spermic, 2012)، خاصة وأن العالم شهد في العقدين الماضيين العديد من التطورات في مجال الأعمال، وكان من بين هذه التطورات ظهور العولمة، وظهر ما يعرف بالاقتصاد الرقمي والمنظمات الرقمية التي يعتمد نجاحها بشكل مباشر على نجاح وفعالية نظم المعلومات (رومي، 2010)، ومواكبة للتغيير الذي يحصل في بيئة الأعمال اليوم حيث غيرت نظم المعلومات بنية الإدارة ووظائفها وأساليب تخطيط وتنفيذ أنشطة الأعمال كما تغيرت أدوار نظم المعلومات في المنظمات الحديثة، فلم تعد هذه النظم مجرد أدوات حاسوبية لتسجيل البيانات ومعالجتها وإنتاج المعلومات وإصدار التقارير وإنما هي اليوم نظم عمل وإدارة مدمجة مع تدفقات العمل في جميع المستويات والأبعاد وبالتالي تمثل جزءا محوريا في عملية تشكيل هيكل كل منظمة وقاعدة انطلاق لاغني عنها في بناء وتطوير نظمها الوظيفية وعلاقتها الداخلية مع البيئة التنظيمية والخارجية مع بيئة الأعمال (ياسين، 2009)، حيث أن نظم المعلومات تؤمن القيمة للمنظمة كتنظيم كما تؤمن الحل الإداري لتحديات البيئة المحيطة بالمنظمة (Laudon and Laudon, 2003)، وأصبحت للمعلومات نظامها وفلسفاتها ونظرياتها المتخصصة، الأمر الذي دفع إلى تنامي الإدراك بأهمية نظم المعلومات في توفير تلك المعلومات التي تحتاجها الإدارة وتتصف بالسرعة والدقة والتكلفة والوقت المناسب، لغرض ترشيد المهام الإدارية المختلفة ووضع القرارات الرشيدة في مواجهة المشكلات التي تواجه الإدارة (هاشم، 2013)، بالإضافة إلى أن قصور الشفافية في المجتمعات العربية في كل من المجالات صاحبه بالتأكيد العديد من الآفات الاقتصادية والتي من أهمها تبني نظريات المؤامرة في دائرة القوانين والمعاملات في قطاع الأعمال، وهو ما أدى إلى إنعدام الثقة بين الأطراف أصحاب المصالح للشركة وهنا نرى أن تطبيق حوكمة الشركات وتفعيل آلياتها ومبادئها يمكن أن يكون من أهم الحلول الفعالة لعلاج ذلك، حيث نرى أنه يجب أن تعتمد على منهج وطني عند نشر حوكمة الشركات في البيئة العربية على أنها آلية للخروج من مفهوم المؤامرة في الأعمال خاصة في الاوقات المضطربة كالتي تمر بها البلاد العربية وحوكمة الشركات تكون في كثير من الأسواق الناشئة عنصرا أساسيا لتغيير العلاقة بين رجال الأعمال والدولة ذلك من أجل إضفاء عنصر الشفافية على هذه العلاقة لإستبعاد المحسوبية والمحاباة (see, 2008)، وبما أن حوكمة الشركات هي الإطار العام أو الأسلوب الذي يتم بمقتضاه الإدارة والتحكم في قرارات وتوجهات الشركة بما يعمل على الوفاء بحقوق الأطراف المختلفة بالشركة حيث يتم بمقتضاه توفير الإطار الجيد لعمل الشركة في مناخ يتمتع بالشفافية بما يساعد على تحديد وتنفيذ الأهداف الأساسية للشركة وتحقيق أفضل مركز مالي وإقتصادي للشركة ككل (OCDE, 2004)، لذلك وجب على نظم المعلومات أن تؤدي دورا جوهريا في البيئة الداخلية والخارجية للمنظمات، وتكمن أهميتها في تسهيل عمليات التنسيق بين المستويات الإدارية المختلفة، وانسياب المعلومات من وإلى الأطراف ذات العلاقة إضافة إلى عملية إتخاذ القرارات وسرعة إنتقاط

المعلومات من البيئة الخارجية للمؤسسات وخاصة المعلومات المتعلقة بالمنافسة والأسواق والعملاء، كما أن نجاح نظم المعلومات يعد أمراً جوهرياً وذلك لتأثيره المباشر على نجاح الشركات (رومي، 2014).

وقد لقي موضوع نظم المعلومات اهتماماً كبيراً من عدة باحثين متتولين أهمية نجاح نظم المعلومات وكذا قياس أدائه وفعاليته ودوره الفعال في اتخاذ قرارات المنظمة (Delon and Meclean, 2003; Seddon and All, 1999; Chang and King, 2005; تايلور، 1999)، هذا من جهة أما موضوع حوكمة الشركات هو الآخر مؤخراً تناولته عدة دراسات وأبحاث، لكن الدراسات التي ربطت بين نجاح نظم المعلومات ككل متكامل لتفعيل حوكمة الشركات قليلة جداً.

لدى تهدف الدراسة الحالية محاولة صياغة نموذج لحوكمة الشركات باستخدام نظم المعلومات يبين أن التنفيذ الفعال لحوكمة الشركات يتم من خلال استخدام نظم المعلومات بطريقة فعالة وناجحة.

2-1 إشكالية الدراسة:

إن نظم المعلومات أصبحت في عصرنا هذا من الموارد الأساسية التي تساعد المنظمات على النجاح، حيث من خلالها يتم تقييم الوضع الحالي والماضي للمنظمة، لكي يتم تحقيق اتخاذ القرار المناسب في الوقت المناسب وخصوصاً في مرحلة المنافسة (المغربي، 2002)، كما تسهم نظم المعلومات بإيجاد حلول للكثير من التحديات التي تواجه الإدارة العليا فيما يخص البيئة الداخلية وكذلك الخارجية التي تعمل بها المنظمة (قنديلجي، والجناي، 2016)، حيث قد بين (رومي، إ، 2013) أن نجاح نظم المعلومات أمراً جوهرياً وذلك لتأثيره المباشر على نجاح المؤسسات، لذلك إعتبر موضوع تقييم فعالية نظم المعلومات ضرورة ملحة في المؤسسات حتى تتمكن من الوصول للفعالية المطلوبة في الأداء بشكل عام وإلى تفعيل مبادئ حوكمة الشركات بشكل خاص، وبما أن نظم المعلومات هي المسؤولة عن انسياب المعلومات من وإلى الأطراف ذات العلاقة، جاء غرض الدراسة الحالية هو التعرف على أثر نظم المعلومات في تفعيل حوكمة الشركة في شركات الإسمنت الغرب الجزائري.

ومنه تم طرح الإشكالية التالية:

ما هو أثر نظم المعلومات بأبعاد فعاليتها في تفعيل حوكمة الشركات بمبادئها؟

وللإجابة على هذه الإشكالية سنحاول الإجابة على الأسئلة الفرعية التالية:

1. ما هي النماذج والآليات و المبادئ التي يمكن استخدامها في حوكمة الشركات؟

2. ما مدى تطبيق حوكمة الشركات بمبادئها لدى شركات الإسمنت الغرب الجزائري؟
 3. ما هي نظم المعلومات وفعاليتها وطرق قياسها؟
 4. ما مدى فعالية نظم المعلومات لدى شركات الإسمنت الغرب الجزائري؟
 5. كيف تؤثر نظم المعلومات بأبعادها في تفعيل حوكمة الشركات بمبادئها وكذا على الفوائد المتوقعة منها في شركات الإسمنت الغرب الجزائري؟
- ومن هنا، تقوم الدراسة الحالية بتقديم الإجابة على التساؤلات السابقة، من خلال بناء واختبار نموذج تفصيلي، يحدد طبيعة العلاقة بين نظم المعلومات وحوكمة الشركات، الموضح في الفصول اللاحقة.

3-1 أهداف الدراسة:

الهدف الأساسي لهذه الدراسة هو التعرف على اثر نظم المعلومات في تفعيل حوكمة الشركات من خلال بناء واختبار نموذج شامل الأبعاد لفعالية نظم المعلومات ومختلف مبادئ حوكمة الشركات المناسبة لواقع شركات الإسمنت بالجزائر، ولتحقيق هذا الهدف سيتم التعمق في النماذج المختلفة التي تقوم عليها دراسات سابقة لحوكمة الشركات من أجل تحقيق التكامل مع جهود الباحثين في التوصل إلى إطار يلائم احتياجات الأطراف المعنية في حوكمة الشركات الجزائرية من خلال التركيز على أبعاد فعالية نظم المعلومات ومعرفة أثرها وعلى هذا الأساس تعمل هذه الدراسة على تحقيق الأهداف الآتية:

1. التعرف على واقع حوكمة الشركات وأهم مبادئها خاصة ما يناسب البيئة الاقتصادية الجزائرية.
2. تحديد أهمية نظم المعلومات، وأبعاد فعاليتها ونجاحها التي من شأنها تفعيل مبادئ حوكمة الشركات.
3. التعرف على أهم نماذج وطرق قياس وتقييم فعالية نظم المعلومات.
4. إختبار العلاقة بين أبعاد فعالية نظم المعلومات وكذا اختبار مدى تأثير كل بعد في تفعيل مبادئ حوكمة الشركات في شركات الإسمنت الغرب الجزائري.

4-1 أهمية الدراسة:

تحاول الدراسة الحالية تحقيق الربط والتكامل بين نظم المعلومات وحوكمة الشركات، بهدف الوصول إلى نموذج متكامل وشامل لحوكمة الشركات بإستخدام نظم المعلومات، واختبار هذا النموذج تجريبياً على شركات الإسمنت بالغرب الجزائري ومن هنا تأتي أهمية هذه الدراسة في المجالين الأكاديمي والتطبيقي:

ففي الجانب الأكاديمي، تعمل هذه الدراسة على تحقيق التكامل مع الدراسات السابقة من خلال الإسهام في تقديم فهم أعمق وأشمل لنظم المعلومات، إضافة إلى إعادة صياغة وفحص واختبار النماذج المتعلقة بحوكمة الشركات باستخدام نظم المعلومات، من أجل التوصل إلى نموذج قابل للتطبيق في شركات الإسمنت الغرب الجزائري.

كذلك فإن هذه الدراسة تعمل على تزويد مدراء المنظمات بالجديد الذي تحتاجه شركاتنا لمواكبة العصر الراهن والسير وفق مناهج علمية لتحقيق أهدافها على المدى الطويل.

أما في الجانب التطبيقي، فإن هذه الدراسة تقوم بتحديد المتغيرات المؤثرة على فعالية حوكمة الشركات؛ الأمر الذي سوف يمكن شركات الاسمنت الغرب الجزائري من أخذ ذلك بعين الاعتبار في خططها المتعلقة بنظم المعلومات ونجاحها، كذلك فإن المؤسسات التي تتوي تطوير أنظمة المعلومات، بإمكانها الاستفادة من عوامل وأبعاد فعالية نظم المعلومات التي تقوم هذه الدراسة بتحديدتها من أجل تفعيل حوكمة الشركات.

5-1 الدراسات السابقة :

هناك العديد من الدراسات التي تناولت موضوع نظم المعلومات بحيث لا يمكن حصرها فهي كثيرة واهتمت بكل ما يخص نظم المعلومات بالمقابل هناك أيضا دراسات غنية جدا تحدثت عن حوكمة الشركات آلياتها، مبادئها، نظرياتها وأهميتها في عصر كثر فيها الفساد الإداري والمالي خاصة أما الدراسات التي عالجت موضوع نظم المعلومات وحوكمة الشركات قليلة جدا حيث لم نجد أي دراسة تربط بشكل مباشر بين نظم المعلومات بشكل متكامل وحوكمة الشركات، ومن بين الدراسات التي رأينا هي الأقرب من دراستنا الحالية هي كالاتي:

1. دراسة (دمهمش، 1997) "ماذا يجب أن تكون عليه تقارير الأداء المقدمة لمجلس الإدارة":

خلصت الدراسة إلى أن المعلومات هي المفتاح الأساسي لتقارير المقدمة لمجلس الإدارة، لذا لابد من شفافية المعلومات وتقديم التقارير بحيث تضم المعلومات الإستراتيجية والتشغيلية المهمة بدقة ووضوح، كما يجب دعم مجلس الإدارة بالبيانات المحولة الى معلومات ومعرفة من قبل الادارة لاجل اتخاذ قرارات رشيدة للصالح العام.

2. دراسة (العجلوني، ع، م، 1998) "تقييم تطبيقات نظم المعلومات الإدارية في شركات مختارة

من القطاعين العام والخاص في الأردن"، تهدف هذه الدراسة إلى تقييم واقع نظم المعلومات وكفاءتها في مساعدة متخذي القرارات للوصول للمعلومات بالخصائص التالية: الوقت والسرعة والملائمة والدقة والكفاية والجدوى الاقتصادية، في شركتين بالقطاع العام والخاص، وخلصت نتائجها إلى أن نظم المعلومات الإدارية في كلا القطاعين نتائج إستعمالاتها تتعلق بالمستفيدين أي المستخدمين لها في كل المستويات الإدارية، لذا أوصت بضرورة إعادة

تصميم نظم المعلومات الإدارية في المملكة الأردنية والبنك العربي بالشكل والطريقة الذي يتوافق مع احتياجات كل المستويات الإدارية، وأن تكون نظم معلومات مرنة تتكيف مع مختلف التحديات والقرارات التي تمر بها الشركات.

3. دراسة (إسماعي، هـ، خ، 1999) "قياس مواقف المستفيدين تجاه أنظمة المعلومات" حيث هدف الدراسة هو تحديد خصائص المستفيدين في منظمات القطاع الصناعي في محافظة نينوى بالعراق، وذلك بالتعرف على طبيعة الارتباط والتأثير بين خصائص المستفيدين ومواقفهم تجاه أنظمة المعلومات من خلال إجراء الدراسة على عينة بلغت 112 مشاركاً في صناعة القرارات من مجتمع الدراسة، وخلصت الدراسة إلى وجود علاقة بين خصائص المستفيدين ومواقفهم تجاه أنظمة المعلومات المستخدمة ومستوى استخدامها، وأوصت بضرورة الإهتمام بتباين خصائص المستفيدين تجاه أنظمة المعلومات.

4. دراسة (الغالب، ط، م؛ العامري، ص، م، م، 2001)، "المسؤولية الاجتماعية لمنظمات الأعمال وشفافية نظام المعلومات: دراسة تطبيقية لعينة من المصارف التجارية الأردنية"، بينت الدراسة التالية أن العديد من الأبحاث بينت أن العلاقة بين المسؤولية الاجتماعية والأداء أنها متناقضة رغم أن أغلبها يشير إلى أن هناك ارتباط إيجابي بين المتغيرين، وكانت الدراسة تهدف إلى استكشاف ما إذا كانت هناك علاقة إيجابية بين الدور الاجتماعي للمنظمة وطبيعة نظام المعلومات فيها بالتركيز على الشفافية لهذا النظام، وإذا ثبت عدم وجود هذه العلاقات فإن إدارات المصارف الأردنية عليها أن تدرك هذه الحقائق وتتعامل في ضوءها مع مختلف الأطراف وبما ينعكس إيجابياً على الأداء في المصارف، حيث بشكل أكثر دقة بينت العلاقة بين أنماط الإدراك الثلاثة للمسؤولية الاجتماعية ودرجة الشفافية في نظام المعلومات، حيث حاولت الدراسة لتطوير معايير وواقعية لقياس الشفافية في نظم المعلومات، في إدارات المصارف التجارية الأردنية بصورة عامة والمصارف عينة البحث بصورة خاصة، حيث من أهم النتائج التي توصلت لها ضرورة إدراك دور المسؤولية الاجتماعية في تطور المنظمات، من جهة وكذا ضرورة الشفافية والوضوح الذي يوفرها نظام المعلومات في المنظمة الذي يعتبر مرآة بلا أطراف المختلفة ذات المصلحة (الحكومة، المالكين، المجتمع المحلي، العاملين، المستهلكين) من جهة أخرى وارتباطهما يحقق تكامل لتحقيق أفضل أداء.

5. دراسة (نهاري، ث، 2002)، "تقييم نظام المعلومات للتسيير في المؤسسات الجزائرية": توصل في دراسته إلى أن مؤسسات القطاع العام والخاص رافضة لإدخال نظم المعلومات

كاداة لنشر المعلومات، حيث اوصى بضرورة الاهتمام اللائق لكل من نظم المعلومات الوظيفية بإعتبارها المرآة العاكسة لحالة المؤسسة، وإلى إطفاء مبادئ وأسس الترشيح لتكنولوجيا المعلومات على جميع أنشطة الاعمال والممارسات مع تكوين قاعدة بيانات مختلفة الانشطة بالمؤسسة.

6. دراسة (الذنيبات، 2003) "العلاقة بين نظم المعلومات الإدارية المحوسبة وأداء العاملين في المؤسسات المالية الأردنية"، حيث لدراسة هذه العلاقة قام الباحث بتصميم إستبيان ووزعه على مجموعة من الموظفين بلغ (518) في جميع مستويات الإدارية، استجاب منهم (436) حيث توصلت الدراسة إلى أن مستوى الإستفادة من نظم المعلومات الإدارية في المؤسسات المالية مرتفع.

7. دراسة (مطر، م، 2003)، "دور الإفصاح عن المعلومات المحاسبية في تعزيز وتفعيل التحكم المؤسسي"، حيث هدفت الدراسة إلى إيجاد آلية محدودة من شأنها ضبط العلاقة القائمة بين مجلس إدارة الشركة من ناحية ومديريها التنفيذيين من ناحية أخرى والشركة كوحدة من ناحية وكذا الأطراف الأخرى ذات العلاقة كالمساهمين والمستثمرين والمقرضين والعملاء والموظفين والجهات الحكومية من ناحية أخرى وذلك من أجل إيجاد آلية للتقليص من تضارب المصالح بين الأطراف المعنية، حيث بينت في القسم الأول ماهية حوكمة الشركات وركائزها وفي القسم الثاني أهمية الإفصاح عن المعلومات المحاسبية التي من شأنها تفعيل الحوكمة المؤسسية، فتوصل الباحث إلى أن غياب الحاكمية المؤسسية في عالم الأعمال أدى إلى بروز تضارب المصالح بين مجالس إدارة الشركات من جانب والمديرين التنفيذيين من جانب آخر، وبين الشركة جميعها كوحدة واحدة من جانب الأطراف ذات العلاقة والمساهمين والمستثمرين وغيرهم من جانب آخر، خلصت الدراسة ضرورة تفعيل الحاكمية المؤسسية وذلك بتفعيل مجموعة من المقومات والتي يأتي على رأسها وجود نظام يتميز بالفعالية للتقارير يتسم بالشفافية والإفصاح عن المعلومات المناسبة لتمكينهم من اتخاذ قرارات مناسبة وفي الوقت المناسب.

8. دراسة (Anthony, W, 2005) "حوكمة الشركات وإدارة المعلومات": حيث بينت العلاقة بين حوكمة الشركات وإدارة المعلومات وأهم العناصر التي تجمع بينهما حيث خلصت إلى أنها الشفافية، المسائلة، التعامل مع القوانين والتشريعات اللازمة . ضرورة مؤكدة للحفاظ على كيان المنظمات.

9. دراسة (Chandiramani, S, R, 2007)، "تكنولوجيا المعلومات وحوكمة الشركات"، بما أن حوكمة الشركات أتخذت مركز الصدارة عبر غرف الاجتماعات في جميع أنحاء العالم، وذلك لأن المصطلح ينطبق على جميع جوانب الأعمال، من جهة ومن جهة أخرى دور التكنولوجيا الرئيسي في مساعدة المنظمات على تحقيق أهداف أعمالها، حيث بينت هذه الدراسة أن تكنولوجيا المعلومات هي وظيفة دعم وتفعيل رئيسية لأي عمل بالمنظمة، بحيث يحتاج رئيس قسم المعلومات إلى لعب دور مهم في المجالس الإدارة الداعمة ولجان التدقيق والإدارة، في المقام الأول وبعدها تنفيذ حوكمة الشركات على تكنولوجيا المعلومات، وعليه توصلت الدراسة إلى أن مجلس الإدارة يتحمل مسؤولية تحديد الاتجاه الإستراتيجي للمنظمة وخلق بيئة وهياكل لإدارة مخاطر العمل بفعالية، كما يقع على عاتقه مسؤولية ائتمانية تجاه المساهمين والإدارة التنفيذية التي لها مسؤولية تشغيلية لضمان استمرار الأعمال في مواجهة فشل الأنظمة والتهديدات، لذلك أوصت الدراسة بضرورة دراية الأفراد عبر الهرم التنظيمي ببرنامج فعال لإدارة مخاطر تكنولوجيا المعلومات، لأن معرفة المنظمة لإستراتيجية تقنية المعلومات الخاصة بها سوف تؤكد النجاح والبقاء والإستمرارية لها.
10. دراسة (بونوة، ش؛ خلوط، ع، 2010)، "أثر تطبيق تكنولوجيا المعلومات في تحقيق ريادة المنظمات الحديثة"، كانت تهدف إلى التعرف على أثر تطبيق تكنولوجيا المعلومات في الرفع من أداء المنظمات الريادية، حيث خلصت أن منظمات الدول النامية أمام تحدي كبير وهو التعامل مع بيئة عالمية ذات تنافسية عالية لذلك عليها الإستجابة للتغيرات المحيطة بها برؤية إستراتيجية واضحة تمكنها من اكتشاف أهمية الفرص وتجنب التهديدات لتتمكن من البقاء وتحقيق النمو في هذه الأسواق، حيث أشارت الدراسة إلى أن المنافسة لم تعد ممكنة على أساس خفض الكلفة وحسب فالسوق يتطلب الجودة والمرونة في تلبية الطلب ومفتاح النجاح هو الابتكار، لذا وجب الإهتمام برأس المال المعرفي.
11. دراسة (حوري، ز، 2010)، "دور نظام المعلومات المحاسبية في دعم الحوكمة"، هدفت الدراسة إلى توضيح ماهية حوكمة الشركان من جهة ونظم المعلومات المحاسبية من جهة أخرى وبينت أهمية نظم المعلومات المحاسبية في المؤسسات بشكل عام والمؤسسات الجزائرية بشكل خاص حيث خلصت إلى العلاقة المتبادلة بين نظم المعلومات المحاسبية وحوكمة الشركات، حيث بينت أن الكثير من الإختلالات والتجاوزات والفشل الذي يعرفها نظام المعلومات المحاسبية تؤدي وبطريقة مباشرة إلى ضعف وفشل تطبيق حوكمة الشركات،

حيث أوصت بضرورة الإهتمام بفعالية نظم المعلومات المحاسبية التي من شأنها تقليل وانتهاء التلاعبات والفساد الإداري الناتج عن تضليل المعلومات الذي يؤدي لردائة نظام حوكمة الشركات، ضرورة تطبيق المعايير الدولية المحاسبية التي تزيد من جودة المعلومات المحاسبية والإفصاح والشفافية، كما دعت إلى ضرورة تشديد العقوبات في حق المخلين بالقوانين الداعمة لحوكمة الشركات.

12. دراسة (أونان، ب، 2011) "دور نظم المعلومات في تفعيل أداء مجلس الإدارة ، دراسة بعض المؤسسات في تلمسان" : حيث توصل إلى أن فعالية مجلس الادارة تتأثر بمدى توفر المعلومات اللازمة لتأدية مهامه مما يقتضي بناء نظام المعلومات لتوفير احتياجاته وعن هيكل وكفاءة البناء التنظيمي ونظم العمل وكل مايتعلق بالشركة من امور خارجية من المعلومات عن أنشطة الشركة ومركزها المالي والتنافسي واستثماراتها وقدراتها.

13. دراسة (الجوهر، ك، ع، 2011)، "العلاقة بين الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية وقواعد الحوكمة لمجلس الإدارة-دراسة تحليلية لوجهات نظر المحاسبين والمدققين-"، هدفت الدراسة إلى قياس العلاقة بين الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية في الشركات الصناعية الأردنية وقواعد الحوكمة المرتبطة بتحديد مسؤوليات مجلس الإدارة، حيث استخدمت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي بالإستعانة باستبانة تكونت من محورين أساسيين الأول خاص بقياس الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية والمحور الثاني خاص بقياس قواعد الحوكمة المرتبطة بمسؤوليات مجلس الإدارة حيث باستخدام معامل الارتباط بيرسون تم تحديد طبيعة العلاقة بين المحورين، فخلصت الدراسة إلى وجود علاقة معنوية بين الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية وبين قواعد الحوكمة حيث اعلى ارتباطا هي الموثوقية والأقل ارتباطا تمثلت في خاصية الملائمة ثم الفهم لطبيعة القوائم المالية وترتبط تلك الخواص بالقدرة التنبؤية للمعلومة وبين وضوح المعلومات، وعلى هذا الأساس أوصت الباحثة بالإسفادة من مقاييس جودة المعلومة، ضرورة تدعيم استقلالية المدقق الخارجي لأدائه ودوره بالشكل الصحيح والإهتمام بخبرة المحاسب في الشركات بالشكل الذي يضمن الدقة وزيادة الموثوقية، الإستفادة من وسائل الانترنت في توصيل المعلومات والتقنيات الحديثة، وكذا زيادة الوعي لدى مستخدمي القوائم المالية بالشكل الذي يساعدهم على استيعاب المعلومات المعروضة والإستفادة منها في اتخاذ القرارات، إجراء المزيد من الأبحاث الخاصة بقياس جودة المعلومات المحاسبية وأثرها على قواعد حوكمة الشركات في قطاعات أخرى غير مبحوثة وفي دول أخرى.

14. دراسة (شارف، ع، 2011)، "دور نظم المعلومات الإستراتيجية في تدعيم الميزة التنافسية-حالة المؤسسات الجزائرية-"، هدفت الدراسة إلى تقييم مدى استخدام نظم المعلومات الإستراتيجية الذي تبنت كفاءته وفعاليتها في العديد من دول العالم لأنه أحد مداخل نظم المعلومات المعاصرة في اتخاذ القرارات الإستراتيجية في المؤسسات الجزائرية، وركز الباحث على إدارة الموارد البشرية لأنها المفعول لاتخاذ القرار حيث توجد الحاجة لمثل هذه الأبحاث لدى القيادات العليا المدركة لخطورة التحديات القادمة، توصلت الدراسة إلى أن من بين الأهداف التي تسعى أي مؤسسة تحقيقها هي الميزة التنافسية من خلال كفاءة الموارد البشرية وبالاغتماد على نظم المعلومات، حيث بينت أن أغلب الدراسات السابقة بينت وعي الإدارة العليا بتوافر المتطلبات التنظيمية والتكنولوجية لنظم المعلومات المطبقة وكذا الخصائص التي تساعد على ذلك، غير أن بعد تحليل نتائج الدراسة هذه على المؤسسات الاقتصادية الجزائرية بالقطاع العام والخاص أتضح عدم وجود برامج وسياسات واستراتيجيات محددة، تضعها الإدارة العليا لضمان مساهمة مواردها البشرية في تحقيق الميزة التنافسية من خلال ما يوفره نظام المعلومات المستخدم، كما خلصت نتائج الدراسة الاستطلاعية إلى أن هناك وعي واقتناع كبير للإدارة العليا في المؤسسات الجزائرية، وخاصة الخاصة منها بتوفير نظام المعلومات الاستراتيجية، الذي له دور في تفعيل قرارات إدارة الموارد البشرية، لخلق الميزة التنافسية إلا أن هذه القناعة غير متوافقة مع ما هو واقع حيث بيئة الأعمال الجزائرية لا تتوافر بعد على المتطلبات التنظيمية والتكنولوجية معا، كما أثبتت الدراسة أن درجة توافر خصائص نظام المعلومات المطبق عند إتخاذ القرارات الإستراتيجية هي متوسطة على العموم في المؤسسات الجزائرية، وعلى أساس ذلك أوصت الدراسة على أنه ينبغي على المؤسسات الجزائرية في ظل التغيرات الدولية التي أفرزتها العولمة وضع خطة استراتيجية متكاملة لتحقيق الميزة التنافسية لمواردها البشرية بالإغتماد على نظم معلومات فعالة تمكنها من المنافسة.

15. دراسة (Richard, j, 2011)، "مقارنة بين نموذج ديلون ومكلين لنجاح نظم المعلومات وطريقة نظم العمل: ثلاثة دراسات ميدانية في مؤسسات الرعاية الصحية"، إن الدراسة جاءت للإجابة على ما مدى جودة نظام المعلومات حيث خلصت أن أدبيات نظم المعلومات انتهجت نهجين رئيسيين للرد على هذا السؤال حيث هناك في المقام الأول نماذج نجاح نظم المعلومات لديلون ومكلين، 1992، بها متغيرات عادة ما تكون ذاتية، حيث تم تعديلها في 2003، أما المقام الثاني نظم العمل التي يتم من خلالها توجيه ممارسات الإدارة وفق مؤشرات عادة ما تكون موضوعية، وعليه جاء هذا البحث

للمقارنة بينهما من خلال إجراء دراسات ميدانية لثلاثة أنظمة عمل مختلفة في صناعة الرعاية الصحية، حيث كان الهدف منها هو البحث في نموذج متكامل لكلا المقاربتين للقياس حيث خلص أن نجاح نظم المعلومات لا يعتمد فقط على أبعاد التي جاءت في نموذج ديون ومكلين بل هو أيضا تصورات المشاركين في نظم العمل لأهم المشاكل والفرص والمخاطر، حيث جاءت الدراسة موافقة لما حدده نموذج ديون ومكلين، 2003 من ضرورة تحديد الصلة بين نجاح المنظمة وأثرها التنظيمي وكذا نجاح المنظمة وارتباطها بنظم العمل المستخدمة بها، وأوصت إلى ضرورة فحص جودة وفعالية ممارسات العمل على مستوى المشاركين في نظم العمل، والمنظمات، وأصحاب المصالح الخارجيين، لتحقيق التكامل مع نجاح نظم المعلومات وبالتالي تحقيق أفضل أداء.

16. دراسة (Grande, E, U; & All, 2011)، "أثر نظم المعلومات المحاسبية على مقاييس الأداء: دراسة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الإسبانية"، تهدف هذه الدراسة إلى قياس العلاقة بين استخدام نظم المعلومات المحاسبية من قبل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في إسبانيا، ومؤشرات الأداء المحسنة للمؤسسات والإنتاجية، حيث استندت هذه الدراسة التجريبية على مسح تم أجرأه في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة للتأكد من مدى تطور وتنفيذ نظم المعلومات المحاسبية، وتأثيراتها في تحسين مؤشرات الأداء وخاصة مؤشر الإنتاجية حيث خلصت إلى وجود علاقة إيجابية بين المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التي تستخدم نظم المعلومات المحاسبية للإدارة المالية والمصارف المتعاملة معها وبين مؤشرات أدائها، وقدم البحث قيمة مضافة في الأدبيات المحاسبية نظرا لندرة الأعمال التي تناولت العلاقة بين تطبيقي واستخدام نظم المعلومات المحاسبية ومؤشرات الأداء والإنتاجية في الشركات الصغيرة والمتوسطة في إسبانيا. وأوصت الدراسة بأن الشركات تحتاج إلى إستراتيجية محددة بشكل جيد لصالح الاستثمار في نظم المعلومات المحاسبية ونشر ثقافة تنظيمية تدعمها حتى لو كان تخصيص الموارد على المدى القصير لنظام المعلومات المحاسبية قد يقلل من الأداء وقد يعمل هذا العامل في أوقات الأزمات كحاجز دخول للإستثمارات في هذا النوع من التكنولوجيا وبالتالي خلصت إلى ضرورة تحليل العلاقة بين الإستثمارات في نظم المعلومات المحاسبية وتغييرات معينة في التنظيم الإنتاجي للشركات لاسيما زيادة اللامركزية في عملية العمل، وتغيير العلاقات الأكثر ملائمة مع العملاء والموردين وزيادة العمال الأكفاء الذين ينضمون للشركة.

17. دراسة (Claudiu, B, 2011) "الأنظمة الداعمة لحوكمة الشركات": حاولت الدراسة تحليل الأعمال ذات الصلة، لشرح هيكل حوكمة الشركات واستخدام نظم وتكنولوجيا

المعلومات وكان الهدف الرئيسي من البحث هو تسليط الضوء على مساهمة تكنولوجيا المعلومات في العديد من الانظمة المعقدة، والتي من ابرزها نظام حوكمة الشركات. فتوصل الباحث إلى أن هناك نظم معلومات داخلية وأخرى خارجية تساهم في دعم وتفعيل حوكمة الشركات. للبلوغ إلى أهدافها

18. دراسة (جميل، م، ؛ سفير، م، 2012)، "تجليات حوكمة الشركات في الإرتقاء بمستوى

الشفافية والإفصاح"، أتت الدراسة لتبين الدور الذي تؤديه الحوكمة في إرساء أسس العلاقات الشفافة بين الأطراف المعنية وتعزيز جودة الممارسات المحاسبية وإعداد التقارير المالية بالاعتماد على مجموع من المبادئ والتي أهمها مبدأ الإفصاح والشفافية عن المعلومات مما يتفق ومعايير وجودة عالية وفي الوقت والتكلفة المناسبة، حيث خلصت إلى أن هناك ارتباطا وثيقا بين تطبيق حوكمة الشركات وتحقيق جودة المعلومات المحاسبية، لذا وجب توفر الإجراءات القانونية اللازمة لحماية حقوق المساهمين مع ضرورة الإلتزام بالمعايير المحاسبية والمالية، حيث من خلال المعلومات المحاسبية المنتجة والمفصح عنها والتي تتميز بالملائمة والمصادقية يضمن للأطراف ذات العلاقة بالشركة المحافظة على مصالحهم وحماية حقوقهم من التلاعب والضياع كما أن المعلومات المحاسبية ذات الجودة تولد الثقة في الممارسات الإدارية وهذا ما يدعم المركز التنافسي للشركة وينشط حركة الأسواق المالية ويدعم كفاءتها.

19. دراسة (Sherly Elizabeth A, 2012)، "تكنولوجيا المعلومات مفعّل قوي لحوكمة

الشركات"، وقد جاء في الدراسة التالية أهمية تكنولوجيا المعلومات في تفعيل وتحريك حوكمة الشركات حيث قام الباحث بإظهار أهم التكنولوجيات المستعملة بالشركة محل الدراسة التي من شأنها الوصول لحوكمة شركات جيدة حيث بين أهم البرامج والأنظمة الحديثة التي تساهم في تحريك وتنشيط حوكمة الشركات بشكل فعال.

20. دراسة (Usman, S&All, 2012)، "أثر نظم المعلومات على أداء الموارد البشرية"،

حيث ركزت هذه الورقة العلمية على كيفية مساعدة التقنية الحديثة في ضمان فعالية وظائف الموارد البشرية حيث بينت أن نظام المعلومات الموارد البشرية هو فرصة للمنظمات لجعل إدارة الموارد البشرية أمر تشاركيا واستراتيجيا لتشغيل المؤسسات، وهدفها الرئيسي هو فهم مدى استخدام نظام المعلومات الموارد البشرية في زيادة الوظائف الإدارية والإستراتيجية لقسم الموارد البشرية حيث قامت بإجراء الدراسة على 18 مدير موارد البشرية من شركات خاصة مختلفة تعمل في لاهور بباكستان، وظهرت النتائج على أن نظام المعلومات الموارد البشرية يستخدم بشكل إيجابي كأداة لتحقيق كفاءة إدارية أكبر ومع ذلك فإن جميع فوائدها صعبة التحقيق كميا وعليه لم يتم التعرف بشكل كامل على الأداة المساعدة لنظام المعلومات

إدارة الموارد البشرية كأداة استراتيجية وهذا يمنع استخدام النظام إلى أقصى إمكاناته. حيث لم يتمكن المستجيبون من إنشاء رابط مباشر بين نظام معلومات الموارد البشرية وتأثيره على عملهم الروتيني وعليه كان هناك نقص في الوضوح بالنسبة للقيمة الذي سيضيفها نظام الموارد البشرية في المنظمة، لذا أوصت بضرورة المزيد من البحوث في القطاعات الأخرى لمعرفة ما إذا كانت النتائج مماثلة في مختلف القطاعات.

21. دراسة (بن عبد الرحمان، ن؛ بن الشيخ، س، 2013)، "واقع الحوكمة في بيئة الأعمال الجزائرية في ظل المستجدات الحالية"، لقد هدفت الدراسة إلى توضيح واقع حوكمة الشركات في بيئة الأعمال الجزائرية حيث بينت أن الجزائر في الآونة الأخيرة تسعى إلى وضع إطار فعال لحوكمة المؤسسات وذلك من خلال بعض التشريعات والمبادرات رغم التحديات التي تواجه المؤسسات الجزائرية في تطبيق حوكمة الشركات، حيث رغم وضع دليل حوكمة الشركات الجزائرية، ومركز حوكمة الشركات بالجزائر إلا أنها لازلت تسير ببطء في تحقيق الأهداف المرجوة لذا أوصت الدراسة بزيادة جهود الدولة الجزائرية لإيجاد التناسق بين هياكلها وطرق تسييرها وأيضاً إيجاد الأدوات المناسبة والمتطورة لتفعيل الحوكمة في بيئة الأعمال الجزائرية.

22. دراسة (رومي، إ، 2013) "محددات فعالية نظم المعلومات بالتطبيق على المؤسسات المالية الفلسطينية"، توصلت إلى نموذج يمكن استخدامه في المؤسسات المالية لإختبار فعالية نظم المعلومات فيها، أوصت بالإهتمام بالإستخدام ورضا المستخدم لانهما محوران هامان في تحقيق المنافع النهائية المرجوة من نظم المعلومات.

23. دراسة (هاشم، غ، ع، 2013) "أثر كفاءة نظم المعلومات في تحسين فاعلية عملية صنع وإتخاذ القرارات-دراسة تطبيقية حالة في بنك اليمن الدولي-" تهدف إلى معرفة مدى فعالية كفاءة نظم المعلومات الإدارية على تحسين وتطوير الأداء الإداري حيث بين أن نظم المعلومات في المؤسسات هي الأمل في التحسن المتوقع الذي يحدث بشكل محدود أو كلياً في إدارة المؤسسات الإقتصادية، حيث استعمل الباحث استبيان لجمع البيانات وتم اختبارها عن طريق مجموعة من الأساليب الإحصائية حيث توصلت الدراسة إلى ضرورة الإهتمام بنظم المعلومات وإجراء دورات تدريبية للمستخدمين نظم المعلومات واعتبرت نظم المعلومات هي الدافع الأول لتحسين فعالية اتخاذ القرارات لوجود علاقة تأثير إيجابية بينهما.

24. دراسة (العثماني، م، 2014)، "دور نظام المعلومات المحاسبي في تفعيل قرارات المؤسسة الإقتصادية"، دراسة نظرية حاولت توضيح أسس وخصائص المعلومات المحاسبية وإبراز خطوات تبنيتها وتنميتها وأهم الأسس اللازمة لتفعيل قرارات المؤسسة الإقتصادية، حيث

بين فيها الباحث أن إدارة المؤسسات الإقتصادية في الوقت الراهن أصبحت أكثر تعقيد بسبب نمو حجم المؤسسات وازدياد حدة المنافسة في محيط المؤسسة الإقتصادية، الأمر الذي زاد أهمية القرارات المتخذة من طرف مسيريهها وباعتبار المعلومات المحاسبية موردا أساسيا في المؤسسة واعتبارها مخرجات النظم المعلومات المحاسبية فهذه الأخيرة تساهم في ترشيد قرارات المؤسسات الإقتصادية هذا ما خلصت له الدراسة كما توصل اليها الباحث إلى ضرورة إنتهاج سياسة المعلومات تتسم بالكفاءة والفعالية والإستجابة لمتطلبات متخذي القرارات بالمؤسسة الإقتصادية.

25. دراسة (Rapina, 2014) " العوامل التي تؤثر على جودة المعلومات المحاسبية وانعكاساتها على جودة المعلومات المحاسبية"، لقد كان الغرض من الدراسة هو تحديد مدى تأثير العوامل التنظيمية المتمثلة في (التزام الإدارة، الثقافة التنظيمية، والهيكل التنظيمي)، على جودة نظام المعلومات المحاسبية وانعكاس ذلك على جودة المعلومات المحاسبية، حيث أجريت الدراسة في قسم محاسبة الموظفين حيث بلغت العينة 33 تعاونية من التعاونيات المنتشرة في باندونغ باندونيسيا، حيث وزعت عليهم استبيان وتم تحليل البيانات باستخدام أسلوب تحليل المسار، حيث أظهرت النتائج أن كل من العوامل التالية: التزام الإدارة، الثقافة التنظيمية والهيكل التنظيمي لها أثر كبير على نوعية نظام المعلومات المحاسبية حيث بلغت 67% من التغيرات الحاصلة بسببها في حين فقط 33% تحصل بسبب العوامل الأخرى من جهة ومن جهة أخرى نوعية نظام المعلومات المحاسبية أيضا له أثر واضح على جودة المعلومات المحاسبية، وعليه أوصت الدراسة أنه يمكن تحسين جودة نظام المعلومات المحاسبية من خلال زيادة الالتزام للإدارة نحو الأفضل، وزيادة ونشر الثقافة التنظيمية، وتحسين وتحديث الهيكل التنظيمي وجعله مرن يتعامل مع التطورات والمستجدات الحديثة وعليه الأمر الذي يمكن المؤسسات من تحسين جودة معلوماتها المحاسبية.

26. دراسة (Michele, R, and Fillipo, V, 2014) "حوكمة الشركات ونظم المعلومات: كيف يقوم إطار تكنولوجيا المعلومات بحوكمة عمليات إدارة المخاطر في الشركات الماليزيا-": خلصت الدراسة ان تكنولوجيا المعلومات الحديثة تؤثر على مختلف عمليات الشركة وبالأخص إدارة المخاطر التي من شأنها مراقبة الشركة داخليا وخارجيا.

27. دراسة (مكاوي، ن، م، 2014)، "دور نظم المعلومات في إرساء وتعزيز الحوكمة- دراسة في البنوك الأردنية"، وتوصلت الدراسة الى ان هناك تأثير ذو دلالة إحصائية لنظم المعلومات على العدالة، تعزيز مسؤوليات البنوك، الانضباط، الشفافية و الاستقلالية في البنوك. كما يوجد علاقة وتأثير ذو دلالة إحصائية بين نظم المعلومات وأبعاد الحوكمة بشكل عام، وأوصت الدراسة بدعم عملية البحث في مجال نظم المعلومات لتحقيق وخدمة نوعية

المعلومات وبما يعزز من تطبيق الحوكمة في البنوك. وكذلك الاستفادة من تجارب الدول الأخرى في ما يتعلق بالحوكمة لدعم المزايا ودرء العيوب، واختصار الوقت بعدم تكرار التجارب والأخطاء ثم محاولة تصحيحها بعد ذلك. وأوصت بضرورة تدريب العاملين في الوحدات الاقتصادية على الاستخدامات الحديثة لنظم المعلومات والتطورات الحديثة.

28. دراسة (Yasin et al, 2015)، "دعم وتحسين نظم المعلومات الإدارية الأداء لدى الجامعات الخاصة في ماليزيا"، حيث هدفت الدراسة للتعرف على مدى قدرة نظم المعلومات الإدارية في دعم وتحسين الأداء بالجامعات الخاصة الماليزية، حيث بينت أن نظم المعلومات الإدارية تسهم بشكل فعال في تحسين وتطبيقات القبول والتسجيل وكذا دور فعال في المساعدات المالية، وإدارة الموارد البشرية ووضع الميزانيات والضوابط المالية، وذلك بعد إجراء مقابلات مكتوبة مع مسؤولين كبار لدى الجامعات الخاصة في ماليزيا، بالإضافة إلى طالبين متميزين لديها، وأضافت تأكيد أهمية نظم المعلومات الإدارية فيما يخص بنية تكنولوجيا المعلومات وفعاليتها ونظم المعلومات والنشر بشكل فعال وأهميتها فيما يخص الهيكل التنظيمي لدى المنظمات.

29. دراسة (زويلف، إ، م، 2015)، "نجاح نظم المعلومات المحاسبية وأثره في مراحل إدارة الأزمات"، هدفت إلى التعرف على أثر نجاح نظم المعلومات المحاسبية وأثره في مراحل إدارة الأزمات التي تواجه البنوك التجارية العاملة في الأردن، حيث شملت الدراسة عينة مكونة من عشر بنوك وتم توزيع 120 استبانة حيث اعتمدت 108 استبانة الصالحة للتحليل، فخلصت الدراسة إلى وجود أثر دال إحصائياً لنجاح نظم المعلومات المحاسبية بمؤشرات مجتمعة في كل بعد من أبعاد إدارة الأزمات المتمثلة في مراحل إدارة الأزمات، كما تبين وجود أثر ذو دلالة إحصائية لكل من جودة المعلومات، جودة النظام، واستخدام النظام، بينما لم يكن أثر ذو دلالة إحصائية لمؤشر رضا المستخدم في هذه المراحل، وعليه أوصت الدراسة بزيادة الاهتمام بمؤشرات نجاح نظم المعلومات المحاسبية وتحسين درجة وجودها في البنوك قيد الدراسة للارتقاء بمستوى نجاح هذه النظم، باعتبارها من الأنظمة التي تدعم المنظمات في مواجهة الأزمات التي تهدد بقائها واستمرارها.

30. دراسة (Yilmaz, b ;&All, 2016)، "دور نظام المعلومات المحاسبية في الأعمال التجارية من حيث حوكمة الشركات والمسؤولية الاجتماعية للمحاسبة في فترات الأزمات والبحوث"، تناولت هذه الدراسة موضوع إدارة الأنشطة الاقتصادية للشركة لصالح جميع أصحاب المصالح المحيطة بالأعمال التجارية دون الإضرار بمصالحها وبما يتفق مع عمل الإدارة وهذا ما يتطلب نقل المعلومات المالية بشكل واضح وصريح لجميع الأطراف ذات

الصلة من خلال نظام المعلومات المحاسبية، وعليه بينت هذه الدراسة حوكمة الشركات و المسؤولية الاجتماعية للمحاسبة وتفاعلاتها، ومنه تهدف الدراسة إلى تحديد مستوى المساهمة المقدمة من نظم المعلومات المحاسبية للشركات العاملة في صناعة توريد السيارات في أوقات الأزمات وتحديد الأهمية الإحصائية لآثار استراتيجيات نظام المعلومات المحاسبية الي يتم تنفيذها في مثل هذه الأوقات على حوكمة الشركات والمسؤولية الاجتماعية للمحاسبة، وخلصت الدراسة إلى أن توفر نظم المعلومات المحاسبية التي تدار بفاعلية مساهمات كبيرة للشركات في جهودها الرامية إلى منع الأزمات وإدارتها والتغلب عليها، كما تساهم المعلومات المالية التي يتم الإبلاغ عنها من خلال نظام المعلومات المحاسبية في أنظمة الإنذار المبكر من حيث الشفافية في إعداد التقارير المالية والتي تكون شاملة وموثوقة تماشياً مع مبدأ الشفافية الذي يهدف إلى ضمان عملية صنع القرار بدقة وفعالية من قبل الإدارة، وعليه دعت لأن تكون التقارير المالية متوافقة مع المعايير المحاسبية الوطنية والدولية، وذلك لوجود ارتباط إيجابي في كل من الشروط المؤسسية والإحصائية بين فترات الأزمات، وإدارة الأزمات، إدارة الشركات، والمسؤولية الاجتماعية للمحاسبة، ونظم المعلومات المحاسبية و حوكمة الشركات داخل الشركات العاملة في مجال صناعة السيارات.

31. دراسة (رشوان، ع، م، 2017)، "تحليل العلاقة بين تطبيق حوكمة الشركات وحوكمة تكنولوجيا المعلومات وأثرها على زيادة جودة المعلومات المحاسبية"، هدفت الدراسة إلى بيان أثر تطبيق حوكمة الشركات وحوكمة تكنولوجيا المعلومات على زيادة جودة المعلومات المحاسبية، حيث خلصت الدراسة إلى وجود ارتباط وعلاقة بين تطبيق حوكمة الشركات وحوكمة تكنولوجيا المعلومات المحاسبية واعتبرت حوكمة تكنولوجيا المعلومات جزء من حوكمة الشركات وامتداد لها، كما أدى تطبيقها في شركات الخدمات المدرجة في بورصة فلسطين إلى زيادة جودة المعلومات المحاسبية، وأوصت الدراسة بضرورة الاستفادة من إيجابيات تطبيق حوكمة الشركات في شركات الخدمات المدرجة في بورصة فلسطين لتطبيق حوكمة تكنولوجيا المعلومات ليعكس وجهات نظر الأطراف المختلفة والمعنية بالمعلومات المحاسبية.

32. دراسة (الرواشدة، م؛ الشلبي، ر، 2017)، "أثر نظم المعلومات الإدارية في تعزيز الشفافية لدى وزارة الشباب في الأردن"، هدفت لدراسة للتعرف على أثر نظم المعلومات الإدارية في تعزيز الشفافية لدى وزارة الشباب في الأردن، ولتحقيق ذلك تم توزيع استبانات على عينة عشوائية مكونة من (160) عاملاً لدى وزارة الشباب الأردنية، حيث تم تحليل الإحصائي على 155 من الاستبانات الصالحة باستخدام نظام برنامج الحزمة الإحصائية للعلوم الاجتماعية (SPSS.ver18)، حيث توصلت الدراسة إلى أن هناك أثر واضح

لتحسين نظم المعلومات الإدارية وتفعيلها على الشفافية، كما هناك أثر لنظم المعلومات الإدارية على مبدأ سيادة القانون، والإفصاح عن المعلومات، والرقابة وكذلك في تطبيق معايير التدقيق الداخلي، وعليه أوصت الدراسة بعدة توصيات أهمها البدء بتشريع استراتيجيات وسياسات تسهم بتحسين نظم المعلومات الإدارية وتطويرها ومتابعة تطبيق مبادئها بشكل دوري ومستمر، وضع قوانين تسهم في تفعيل استخدام نظم المعلومات الإدارية لتعزيز الشفافية لدى وزارة الشباب في الأردن، اختيار عمال ذات كفاءة ومهارات عالية لاستخدام نظم معلومات إدارية متطورة، العمل على تذليل بعض المعوقات التي تحول دون تحسين نظم المعلومات الإدارية وتطويرها لانعكاسه بطبيعة الحال على (سيادة القانون، الإفصاح عن المعلومات، الرقابة، وتطبيق معايير التدقيق الداخلي).

33. دراسة (Uyar, A, et All, 2017) ، "أثر نظام المعلومات المحاسبية على حوكمة الشركات: دراسة من الشركات غير المدرجة"، هدفت هذه الدراسة إلى البحث في العلاقة المتواجدة بين نظام المعلومات المحاسبية بمعنى (مسك الدفاتر، التقارير المالية، معايير المحاسبة التركيبية، التقارير المالية التركيبية، ونظم الميزانية) وحوكمة الشركات، جاءت الدراسة على أنها مساهمة في تعزيز وتفعيل حوكمة الشركات الجيدة التي من شأنها تخفيف مشاكل الوكالة في المنظمات، وعليه أشارت نتائج التحليلات التجريبية إلى أن نظام مسك الدفاتر، وفعالية التقارير المالية، وفعالية نظام الميزانيات لديه تأثير إيجابي على مستوى حوكمة الشركات حيث لا يتحقق هذا باعتمادها فقط على المعايير المحاسبية الدولية في إعداد التقارير المالية التركيبية، حيث خلصت إلى أن هذه الآثار عديدة هناك فيما يتعلق بأعضاء مجلس الإدارة، المديرين، ورؤساء الأقسام، وتوصلت أيضا إلى أن إنشاء آليات حوكمة الشركات وحل قضايا الوكالة هي من بين المسؤوليات الرئيسية في مجالس الإدارة، لذلك أوصت الدراسة إلى ضرورة إتخاذ خطوات كافية وضرورية أهمها مرحلة مسك الدفاتر الأولية للمعاملات المالية حتى نهاية عملية إعداد التقارير المالية إلى ضمان تسليم المعلومات المالية الجيدة لأصحاب المصلحة. علاوة على ذلك فإن مساهمة تقنيات المحاسبة الإدارية للشركات لا ينبغي الإستهانة بها، كما اتضح من الأدلة التجريبية الخاصة، انها مهمة لتخصيص الموارد بشكل مناسب، ومنع سوء استخدام الموارد المالية وغير المالية للشركة، وعليه من النتائج المهمة أن مجالس الإدارة عليها أن تركز على الممارسات المحاسبية الإدارية مثل الميزانيات لضمان ممارسات وأدوات جيدة لإعداد التقارير الداخلية، جنبا إلى

جنب مع التقارير الخارجية من أجل ضمان جودتها، لذلك ينبغي على مجالس الإدارة التركيز الكافي على استخدام المحاسبة الإدارية ونظمها لصنع القرارات المناسبة وفي الوقت المطلوب.

34. دراسة (Susanti, A, 2017)، "تأثير نظم المعلومات المحاسبية على جودة المعلومات المحاسبية وانعكاساتها على الحوكمة الجيدة لبرنامج الدراسة"، تهدف الدراسة إلى تحديد تأثير جودة نظام المعلومات المحاسبية على جودة المعلومات المحاسبية وانعكاساتها على حسن إدارة وحوكمة برنامج الدراسة في التعليم العالي بباندونغ أندونيسيا، حيث أظهرت النتائج أن جودة نظام المعلومات المحاسبية المتعارف عليها لها تأثير كبير على جودة المعلومات المحاسبية المحاسبية، وعلاوة على ذلك، هناك تأثير إيجابي لجودة المعلومات المحاسبية على الحوكمة الجيدة لبرنامج الدراسة وعليه يتضح من هذه الدراسة يعود حسن إدارة البرنامج الدراسي في التعليم العالي الأندونيسي إلى جودة المعلومات المحاسبية التي تعتبر مخرجات جودة نظام المعلومات المحاسبية، غير أنه نتائج الدراسة أظهرت أن المعلومات المحاسبية لم تكن بعد مؤهلة تماما لتحقيق التوافق وذلك لأن الأنظمة الفرعية لم تكن متناسقة بالشكل التام، ولم يتمكن الباحث من الوصول إلى نظم المعلومات المحاسبية بسهولة، كما أن موثوقية الأنظمة التي تستخدمها المؤسسة ليست مثالية تماما لتنفيذ برنامج الحوكمة الجيدة لكثافة العمليات، وعليه لم يتم تنفيذ الحوكمة تنفيذا كاملا وهذا ناجم بالدرجة الأولى عن عدم وجود الشفافية الجيدة . حيث يتم الوفاء بحقوق أصحاب المصالح الناشئة فقط بموجب الإتفاقية والقوانين واللوائح المعمول بها.

6-1 التعليق على الدراسات السابقة:

إن الدراسات السابقة المذكورة أعلاها لم تكن تصبو في موضوع الدراسة الحالية بشكل كامل حيث نجدها تتناول متغير واحد على حساب آخر، أي إما أن تكون تتناول نظم المعلومات و مؤشر من مؤشرات حوكمة الشركات هذه من جهة ومن جهة أخرى هناك دراسات تتناول جزء من نظم المعلومات تكنولوجيا المعلومات وعلاقتها بحوكمة الشركات، وأخرى درست فعالية نظم المعلومات باعتبارها الخطوة الأولى والمهمة لأداء المؤسسة ككل، وفي دراسة دور نظم المعلومات في تعزيز الحوكمة في البنوك الأردنية قد تناول الباحث فقط مكونات النظام كأجزائه الأساسية ولم يتناول نظم المعلومات ككل متكامل. وأغلب الدراسات توجّهت للمؤسسات الخدمائية بدل المؤسسات الصناعية التي بدورها تعتبر أساس الاقتصاد الوطني، كما يلاحظ أن أغلب الدراسات السابقة درست أثر نظم المعلومات المحاسبية على حوكمة الشركات، وهناك من تناولت تأثير نظم المعلومات المحاسبية على جودة المعلومات المحاسبية التي من شأنها تؤثر على حوكمة الشركات غير أنها لم تشمل كل مبادئ حوكمة الشركات بل كان التأثير فقط على الشفافية واحترام أصحاب المصالح، وبعض الدراسات تناولت المسؤولية الاجتماعية وأخرى مسؤوليات مجلس الإدارة، كما لا بد الإشارة أن أغلب الدراسات كانت تأخذ بعد أو بعدين وتهمل باقي الأبعاد، أما الدراسات التي جمعت نظم المعلومات بشكل متكامل بكل أبعادها وحوكمة الشركات بكل مبادئها قليلة جدا.

7-1 ما يميز الدراسة: إن أهم ما يميز الدراسة الحالية يتمثل في العناصر التالية:

- **من حيث مجال التطبيق:** إن معظم الدراسات السابقة طبقت على الشركات الخدمائية أو على الشركات المتواجدة بالأسواق المالية، وتكون إما عامة أو خاصة، حيث درست حوكمة الشركات بآلياتها الخارجية أكثر من آلياتها الداخلية، وقليلة جدا التي كانت بالجزائر حيث هناك فقط دراسة (أونان، ب، 2011) التي كانت على بعض المؤسسات بتلمسان وركزت فقط على دور نظم المعلومات في تفعيل أداء مجلس الإدارة، وعليه الدراسة الحالية جاءت لتبين أثر نظم المعلومات بأبعاد فعاليته كلها في تفعيل حوكمة الشركات بكل مبادئها التي تم استخلاصها نظريا لما هو واقع في بيئة الأعمال الجزائرية حاليا ولما يوافق الآليات الداخلية لحوكمة الشركات حيث تفعيل مبادئها أولا داخليا من شأنه تفعيل مبادئها خارجيا وخصت دراستنا شركات الإسمنت الغرب الجزائري باعتباره قطاع مهم وناشط جدا في الآونة الأخيرة وله تأثير إيجابي على استثمارات الجزائر.
- **من حيث هدف الدراسة:** لقد تعددت أهداف الدراسات السابقة العربية والأجنبية منها حيث كانت تتمحور حول أثر نظم المعلومات على أداء المؤسسات والميزة التنافسية، وأخرى دور نظم المعلومات في اتخاذ القرارات، ومنها من ربطت أثر نظم المعلومات على ريادة المنظمات الحديثة

وهناك التي ربطت تكنولوجيا المعلومات بحوكمة الشركات الجيدة، وغيرها كثير ركزت فقط على نظم المعلومات المحاسبية وتأثيرها على جودة المعلومات المحاسبية التي من شأنها تحقيق الشفافية، كما هناك دراسات اجنبية ربطت بين نموذج ديون ومكّين لفعالية نظم المعلومات ونظم العمل وأوصت بضرورة تحديد الصلة بينهما وبناء نموذج متكامل لكلا المقاربتين للقياس، غير أن الدراسات التي أجريت في الجزائر لفعالية نظم المعلومات تعاملت مع بعد أو بعدين أو ثلاثة أبعاد على حساب باقي الأبعاد ، لذا سعت دراستنا في الناحية النظرية إلى التطرق إلى أهم نظريات والنماذج لقياس فعالية نظم المعلومات والعمل بنموذج ديون ومكّين المعدل سنة 2003 لقياس فعالية نظم المعلومات والذي جاء شاملا لكل الأبعاد وسهل التطبيق والمتعارف عليه عالميا، إضافة إلى ذكر أهم نماذج حوكمة الشركات العالمية وكذا نموذج الحوكمة المطبق بالجزائر والخروج بأهم مبادئ حوكمة الشركات، وفي الجانب التطبيقي هدفت الدراسة الحالية معرفة أثر نظم المعلومات بأبعاد فعاليتها في تفعيل حوكمة الشركات بمبادئها في شركات الإسمنت الغرب الجزائري.

- **من حيث المنهجية والطريقة المستخدمة:** تم استخدام المنهج الوصفي والتحليلي حيث تم وصف وتحليل متغيرات الدراسة لما حصلنا عليه من بيانات تم جمعها باستبيان موزع على عينة قصدية بحكم موضوع الدراسة الحالية لأنه معني بمتخذي القرارات بالدرجة الأولى، من مدراء ورؤساء أقسام، وأعضاء مجالس الإدارة، حيث تم تطبيق نماذج المعادلات الهيكلية وبالأخص تحليل المسار لأنه الأنسب لدراستنا التي يعد من الأساليب الإحصائية التي تحدد أغراض الكثير من الدراسات حاليا لدقتها.
- **من حيث متغيرات الدراسة:** تختلف دراستنا عن باقي الدراسات السابقة من حيث متغيرات الدراسة التي شملتها حيث تم دراسة متغير نظم المعلومات بأبعاد فعاليتها التي تم ذكرها في نموذج ديون ومكّين، 2003، والتي تتمثل في جودة نظام المعلومات، جودة المعلومات، جودة الخدمة، الاستخدام ورضا المستخدم، في متغير حوكمة الشركات يشمل في دراستنا الحالية على أهم مبادئ المعمول بها في الجزائر وخاصة في شركات محل الدراسة وهي مسؤوليات مجلس الإدارة، الإفصاح والشفافية، العدالة، المسؤولية الاجتماعية، إحترام أصحاب المصالح، الانضباط.  وعليه تعتبر الدراسة الحالية من الدراسات القليلة جدا التي تناولت هذه المتغيرات كلها في نموذج واحد، سواء الأجنبية والعربية إن لم نقل حسب حدود علم الباحثة المتواضع أنها الأولى في جمع كل أبعاد فعالية نظم المعلومات وكل مبادئ حوكمة الشركات وبينت أثر كل بعد في تفعيل مبادئ حوكمة الشركات في شركات الإسمنت الغرب الجزائري. وعليه الدراسة الحالية تدرس نظم المعلومات بشكل متكامل ومدى تأثيره في تفعيل مبادئ حوكمة الشركات في شركات الإسمنت الغرب الجزائري.

- من حيث أساليب القياس: بالنسبة لمتغير نظم المعلومات تم قياس أبعاد فعاليته وفق نموذج ديلون ومكلين، 2003، حيث تم بناء أسئلة لكل بعد بالأعتماد على المقاييس التي اعتمدتها دراسة (رومي، إ، م، 2010)، حيث تم إدراج الأسئلة التي تم استخدامها في قياس أبعاد فعالية نظم المعلومات في أطروحته والتي كان أساسها دراسات أجنبية لقياس نموذج ديلون ومكلين، 2003 ، أما متغير حوكمة الشركات فقد تم في الدراسة الحالية عرض لمختلف نظريات ونماذج حوكمة الشركات وعرض ما توصلت إليه الدراسات بخصوص حوكمة الشركات في الجزائر والتي تعتبر لازالت بحاجة للمزيد من الأبحاث لضبط أهم المبادئ التي توفي بأهداف المؤسسات الجزائرية في تحقيق الأداء المطلوب والحوكمة الجيدة فيها، فقد تم بناء الأسئلة بالرجوع لبعض الدراسات السابقة إضافة إلى مساعدة نخبة من الدكاترة الأفاضل المختصين في تحكيم الأسئلة التي تم بنائها خارج وداخل الوطن لتعطي أهداف الدراسة الحالية.

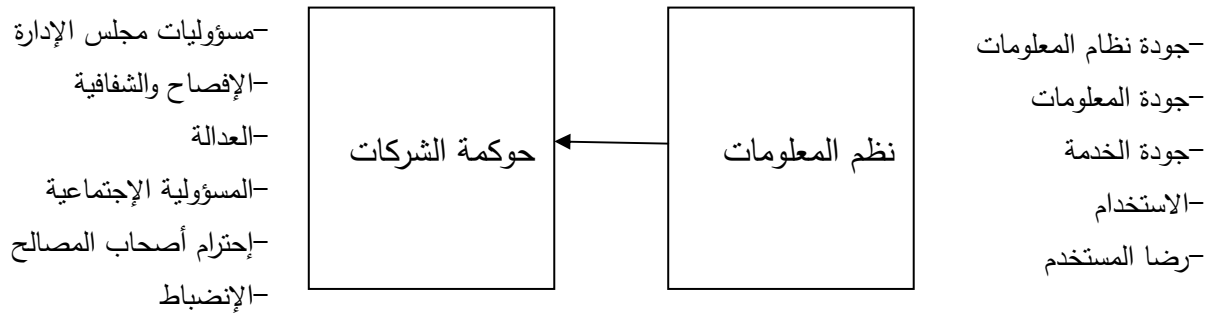
1-8 تصميم الدراسة:

يتضمن هذا الجزء استعراضاً للنموذج العام للدراسة، ومتغيرات الدراسة المستقلة والتابعة، وفروض الدراسة، وقياس المتغيرات، ومصادر البيانات وأسلوب الدراسة، وحدود الدراسة، ومجتمع الدراسة، وأساليب التحليل الإحصائي، وخطة الدراسة، والفقرات الآتية تعرض هذه الأبعاد.

1-8-1 النموذج العام للدراسة:

يوضح الشكل (1-4) النموذج العام للدراسة، الذي يبين العلاقات بين أبعاد المختلفة لمتغيرات الدراسة، والتي تتكون من نظم المعلومات كمتغير مستقل و مبادئ حوكمة الشركات كمتغير تابع، وفي الأجزاء الآتية سوف يتم وصف النموذج التفصيلي للدراسة الذي تم اشتقاقه بالإعتماد على الدراسات السابقة.

شكل (1-1): النموذج العام للدراسة



المصدر: تم تنمية النموذج بالإعتماد على الدراسات السابقة.

1-8-2 الفرضية الرئيسية للدراسة:

تشكل فرضيات الدراسة الأساس الذي سوف يتم بناء النموذج التفصيلي للدراسة عليه، ومن تم إختبار هذه الفرضيات لفحص مدى ملائمة نموذج الدراسة للتطبيق على شركات الإسمنت الغرب الجزائري. وللإجابة على الإشكالية سنقترح الفرضية الرئيسية التالية:

توجد علاقة بين نظم المعلومات بأبعادها وحوكمة الشركات بمبادئها.

1-8-3 مصادر البيانات:

تم الإعتماد على المصادر الثانوية في الإطار النظري للدراسة الحالية حيث اعتمدنا على مختلف المراجع العربية والأجنبية ذات العلاقة بمتغيرات الدراسة من كتب ودوريات ومقالات وأبحاث ودراسات سابقة بالإعتماد على مواقع الانترنت المختلفة.

أما في الإطار التطبيقي تم اللجوء إلى جمع البيانات من خلال إستبيان قامت به الباحثة بالتعاون مع الاستاذ المشرف وكذا أساتذة محكمين من داخل وخارج الوطن بالإستعانة بالدراسات السابقة متعلقة بمتغيرات الدراسة.

1-8-4 منهج الدراسة :

تم اتباع منهج الوصفي والتحليلي في الدراسة الحالية للوصول للنتائج المرجوة حيث استندت الدراسة ايضا على الدراسة استطلاعية لمختلف الشركات لجمع اهم البيانات التي توصل اليها الدراسة للاهداف المرغوبة.

1-8-5 مجتمع وعينة الدراسة:

تقوم الدراسة الحالية باختبار الفروض المختلفة على شركات الاسمنت الغرب الجزائري، وذلك لأهمية قطاع الاسمنت باعتبارها المادة الاولى الأساسية اللازمة لإنجاز كافة مشاريع البناء، كما تعتبر القاعدة الاساسية لتطور العديد من المنتجات الكثيرة الاستعمال، فشركات الاسمنت لها آثار إجتماعية وإقتصادية أهمها إستقطاب اليد العاملة ودفع عجلة الإقتصاد في الجزائر . لذا كان لا بد الإهتمام بهذه الشركات ومعرفة واقع نظم المعلومات فيها وكذا حوكمة الشركات والعلاقة بينهما حيث في السنوات الاخيرة زاد الطلب على مادة الاسمنت ولتنفيذ اهم الطلبات بالوقت والجودة اللازمة وجب تنفيذ أهم عمليات هذه الشركات بالطرق والأساليب الحديثة وادخال هذه الشركات في عالم التكنولوجيا ونظم المعلومات من خلال استخدام انواع نظم متطورة وذات فعالية حتى تتمكن من تأدية مهامها ووظائفها على أكمل وجه لتحقيق مبادئ حوكمة الشركات التي أصبحت ضرورية في عصرنا هذا كأولوية لتطور وتنمية الإقتصاد محليا لمواكبة التغيرات الإقتصادية عالميا.

وقد تم اختيار الشركات محل الدراسة استنادا إلى بيانات المجمع الصناعي للإسمنت الجزائري *جيكاً*، وقد بلغ عدد شركات الاسمنت الغرب الجزائري خمسة (5) شركات وتتصف جميعها بإعتمادها على نظم المعلومات في جميع عملياتها الإدارية. وتتمثل فيمايلي:

شركة الإسمنت بسعيدة **SCIS** (Société des Ciments de Saida)

شركة الإسمنت ببني صاف **SCIBS** (Société des Ciments de Beni Saf)

شركة الإسمنت زهانة بمعسكر SCIZ (Société des Ciments de Zahana)

شركة الإسمنت لافارج بعكاز شمال-شرق ولاية معسكر CLO (Cimenterie Lafarge à)

(Oggaz

شركة الإسمنت بشلف ECDE (L'Entreprise des Ciments et Dérivés d'Ech-

(chéliff

ويتمثل مجتمع الدراسة في جميع المستخدمين النهائيين لنظم المعلومات في شركات الإسمنت الغرب الجزائري المذكورة، حيث في الدراسة الحالية تعتبر أهم المسؤولين العاملين في الإدارة العليا والوسطى الذين يسعون لتفعيل مبادئ حوكمة الشركات من خلال فاعلية ونجاح نظم المعلومات، بحيث يتم اختيار عينة قصدية تؤدي إلى تحقيق أغراض الدراسة الحالية، حيث يتم شرحها في الفصول اللاحقة.

1-8-6 حدود الدراسة الأساسية:

إن الدراسة الحالية تحددت بالحدود الآتية:

أ. **الحدود الزمنية:** أجريت هذه الدراسة في الفترة الممتدة من 06 جوان 2017 إلى غاية 30

سبتمبر من نفس السنة، من 20 يوم خصصتها الباحثة للدراسة الإستطلاعية.

ب. **الحدود البشرية:** تشمل هذه الدراسة المستخدمين النهائيين لنظم المعلومات بمختلف وظائفهم

بشركات الإسمنت الغرب الجزائري المتمثلة من أعضاء مجلس الإدارة، مساعد المدير العام،

مدير تنفيذي بالمؤسسة، رئيس الدائرة بالمؤسسة، رئيس المصلحة، المدقق الداخلي،

أمين/أمنية سر مجلس الإدارة.

ت. **الحدود المكانية:** اقتصرت الدراسة الحالية على شركات الإسمنت الغرب الجزائري المتمثلة

في شركة الاسمنت ببني صاف، شركة الإسمنت بسعيدة، شركة الإسمنت بزهانة، شركة الإسمنت

بشلف، شركة الاسمنت لافارج بعكاز.

1-9 صعوبات الدراسة:

لقد واجهتنا عدة صعوبات في إجراء الدراسة الحالية أهمها قلة الدراسات السابقة التي

جمعت بين كل متغيرات الدراسة الخاصة بموضوع بحثنا، بالإضافة إلى حساسية موضوعنا لأنه

يتعلق بأهم مورد للمؤسسة الجزائرية هو نظم المعلومات وصعوبة فهم المستجوبين للاستبانات

الموجهة إليهم وطريقة قبولهم لها لأنها تمس معلومات شركتهم من جهة ومن جهة أخرى فهمهم لمتغير حوكمة الشركات لأنه مصطلح جديد في بيئة العمل الجزائرية بالإضافة إلى صعوبة استرجاع نفس عدد الإستبانات الموزعة.

1-10 خطة الدراسة:

تتشكل الدراسة من الجانبين النظري والتطبيقي على النحو الآتي:

1. الجانب النظري من الدراسة، ويتكون من الخطوات الآتية:

أ. تصميم منهجية الدراسة.

ب. إعداد أدبيات الدراسة ومراجعة الدراسات السابقة المتعلقة بنظم معلومات من جهة وكذا حوكمة الشركات والتي درست العلاقة بينهم

2. الجانب التطبيقي من الدراسة ويتكون مما يأتي:

أ. تصميم قائمة استبيان لجمع البيانات الأولية.

ب. تحكيم الاستبيان وتوزيعه على عينة قصدية في شركات الاسمنت الغرب الجزائري

ج. التحليل الإحصائي للبيانات التي يتم جمعها.

د. معالجة البيانات، ومقارنة النتائج مع ما تم جمعه من معلومات ثانوية، واختبار نموذج الدراسة.

هـ. التوصل إلى مجموعة من النتائج التي تساعد في تحقيق الفائدة المرجوة من معرفة درجة إستفادة

حوكمة الشركات من نظم المعلومات في شركات الاسمنت بالغرب الجزائري ومدى تأثير نظم

المعلومات وفعاليتها في تفعيل حوكمة الشركات بمبادئها.

1-11 فصول الدراسة:

سوف يتم ترتيب الفصول في هذه الدراسة على النحو الآتي:

الجزء الأول: الإطار النظري:

الفصل الأول: المقدمة والإطار العام للدراسة:

يتناول هذا الفصل مقدمة عامة، إضافة إلى مشكلة الدراسة، وأهداف الدراسة، وأهمية الدراسة،

إضافة إلى النموذج العام للدراسة، وفروض الدراسة، ومجتمع الدراسة.

الفصل الثاني: حوكمة الشركات:

يتناول ماهية حوكمة الشركات ، أهميتها وأهدافها ومبادئها وأهم الآليات الخاصة بحوكمة الشركات وكذا آليات حوكمة الشركات بالجزائر .

الفصل الثالث: نظم المعلومات، فعاليتها، وتأثيرها

يتناول مفهوم نظم المعلومات ، أهميتها وأنواعها، ودورها، وفعالية نظم المعلومات وطرق قياس أبعاد فعالية نظم المعلومات وعلاقة نظم المعلومات بحوكمة الشركات.

الجزء الثاني: الإطار التطبيقي:

الفصل الرابع: منهج وتصميم الدراسة التطبيقية:

يتناول هذا الفصل نموذج الدراسة، ومتغيرات الدراسة المستقلة والتابعة، وطرق قياسها، وفروض الدراسة، ومجتمع وعينة الدراسة، الدراسة الاستطلاعية، وأساليب التحليل الإحصائي.

الفصل الخامس: تحليل البيانات ونتائج الدراسة الأساسية:

يشتمل هذا الفصل على اختبار ثبات المقاييس المستخدمة في جمع البيانات، والنتائج المتعلقة بتوصيف متغيرات الدراسة. و يتناول هذا الفصل تحليلاً للبيانات التي يتم جمعها من عينة الدراسة، بالإضافة إلى اختبار نموذج الدراسة من خلال اختبار الفروض المختلفة للدراسة. كما يتناول هذا الفصل مناقشة للنتائج التي تم التوصل إليها، ومقارنتها مع الدراسات السابقة، ومناقشة مدى ملائمة نموذج الدراسة لتقييم فعالية نظم المعلومات وأثره في تفعيل حوكمة الشركات بمبادئها في شركات الإسمنت الغرب الجزائري، واستخلاص التوصيات المناسبة.

قائمة المراجع.

الملاحق.

الفصل الثاني

حوكمة الشركات

2-1- مقدمة

2-2- المفاهيم العامة لحوكمة الشركات

2-2-1- ماهية حوكمة الشركات

2-2-2- أهمية وأهداف حوكمة الشركات

2-2-3- محددات وأطراف حوكمة الشركات

2-3- مبادئ حوكمة الشركات

2-3-1- مبادئ حوكمة الشركات في المملكة المتحدة

2-3-2- مبادئ حوكمة الشركات في الولايات المتحدة الأمريكية

2-3-3- مبادئ حوكمة الشركات الصادرة عن منظمة التعاون الإقتصادي والتنمية (OECD)

2-3-4- مبادئ حوكمة الشركات الصادرة عن المواصفة الدولية آيزو 26000 (ISO 26000)

2-3-5- مبادئ حوكمة الشركات حسب ميثاق الحكم الراشد بالجزائر

2-4- آليات حوكمة الشركات

2-4-1- آليات حوكمة الشركات حسب النموذج الأنجلو ساكسوني

2-4-2- آليات حوكمة الشركات حسب النموذج الياباني الألماني

2-4-3- آليات حوكمة الشركات المطبقة بالجزائر

1-2- مقدمة

يعتبر موضوع حوكمة الشركات أحد المواضيع الهامة لجميع الدول المتقدمة والنامية على حد سواء، وتهتم به العديد من الدوائر الاقتصادية والمالية والقانونية في جميع أنحاء العالم (كافي، 2013)، حيث أصبحت أسلوباً عملياً يتم التأكيد من خلاله من حسن تسيير وإدارة هذه المنظمات بالشكل الذي يعمل على خلق القيمة لمختلف الأطراف، وتحقيق التنمية المستدامة. وهي كنتيجة للتوجه نحو العمل على توفير أكبر قدر من الشفافية والثقة في المنظمات، (غضبان، بن بريكة، 2013).

وإزداد الاهتمام بقضية الحوكمة منذ انفجار الأزمة المالية الآسيوية، فضلاً عن سلسلة اكتشافات تلاعب الشركات في قوائمها المالية؛ حيث أدت الانهيارات المالية والتقلبات في أسواق المال في العديد من البلدان إلى التفكير في كيفية حماية المستثمرين من المضاربين في البورصات من أخطاء مجالس إدارة الشركات، والمديرين التنفيذيين بها. وقد أسفر ذلك عن الاهتمام بالدور الذي يلعبه مفهوم حوكمة الشركات في التأكيد على الالتزام بالسياسات والإجراءات الرقابية وعلى دوره في استقرار الأسواق المالية وتحويلها من سوق مضاربة إلى سوق استثمارية وسوف يؤدي هذا إلى جذب الاستثمارات وتدعيم اقتصاديات الدول (العزاني، 2016).

و يقوم مفهوم حوكمة الشركات على الفصل بين الملكية والإدارة في الشركات المساهمة العامة؛ حيث أن المستثمرين يسعون إلى استثمار رؤوس أموالهم في مشاريع مربحة من أجل الحصول على الأرباح، في حين لا يتوفر لديهم الوقت والخبرة اللازمة لتفحص أعمال الشركة، ولضمان الحصول على عائد استثمارهم، يقومون بتعيين موظفين من ذوي الخبرة من أجل العمل في إدارة الشركات؛ وذلك لمواصلة أعمالها اليومية، مع مراعاة زيادة الأرباح وتحسين أدائها على المدى الطويل. ونتيجة لذلك؛ لا بد من توفر مجموعة من المبادئ الأساسية، والآليات التي من شأنها تعزيز فرص النجاح، وتجنب حالات الفشل الإداري، أو التعرض للإفلاس والتعثر المالي، علاوة على تعظيم القيمة السوقية للشركات، وضمان بقائها، ونموها واستمرارها في عالم الأعمال على المستوى الدولي، أو الإقليمي، أو المحلي، أو عند العمل في بيئة تنافسية. للوقوف على التوجهات الحديثة في حوكمة الشركات؛ يتطرق الفصل الحالي لمفهوم الحوكمة، وأهميتها، إضافة إلى أهم المبادئ التي توصلت لها الدراسات الحديثة، وكذا آلياتها والأبعاد الخاصة بنظام الحوكمة التي تضمن النجاح المطلوب للشركات. ثم يتم عرض واقع الحوكمة في شركات الاسمنت في الجزائر؛ وذلك من أجل الوقوف على مدى التزام هذه الشركات بالمبادئ والأبعاد اللازمة لنظام الحوكمة وكيفية تفعيل آلياتها.

2-2- الإطار النظري لحوكمة الشركات

2-2-1- ماهية حوكمة الشركات

2-2-1-1- نشأة حوكمة الشركات :

تشير الأدبيات الاقتصادية لحوكمة الشركات بأن (Means and Berle, 1932) كانا من أوائل من تناول موضوع فصل الملكية عن الإدارة؛ حيث اعتبرا آليات حوكمة الشركات كفيلة بسد الفجوة التي يمكن أن تحدث بين مديري ومالكي الشركة من جراء الممارسات السلبية التي من الممكن أن تضر بالشركة والصناعة ككل، وفي عام 1934 نشر Ronald Coase أول مقال يبين فيه طريقة التوفيق بين الملاك والمسيرين للشركة (Nichlas S. Argyres, 1999)، وكذلك تطرق كل من (Jensen and Meckling, 1976; Oliver, 1979)، إلى مشكلة الوكالة حيث أشارا إلى حتمية حدوث صراع في الشركة عندما يكون هناك فصل بين الملكية والإدارة، وأكدوا على إمكانية حل مشكلة الوكالة من خلال التطبيق الجيد لآليات حوكمة الشركات.

وقد بين (Gheorghe, 2014 ; Niculae & All, 2011 ; Rohail & All, 2015) أن كثير من المفاهيم مثل الإفصاح والشفافية والحوكمة كانت موجودة ولكن لم تلق الإهتمام الكافي، ونتيجة التطور الكبير الذي رافق الثورة الصناعية وبرزت الشركات العملاقة ومتعددة الجنسيات وانفصال الإدارة عن الملاك وظهور الشركات الصناعية المساهمة الضخمة والتوسع في أعمالها أدى إلى ظهور تعارض بين الإدارة والمساهمين وفي أعقاب الأزمات المالية العالمية التي أصابت أسواق المال في كثير من دول العالم زاد هذا من الإهتمام بموضوع "حوكمة الشركات".

كما عكست ظاهرة إقتصاد المعرفة مجموعة من الدوافع التي استوجبت الحاجة إلى العمل بقواعد دولية لحوكمة الشركات ولعل أهم تلك الدوافع حسب (مارزي ، بن بوزيان، 2015) ما يلي:

- عصر العولمة : زادت العولمة من حدة الدعوة إلى حوكمة الشركات بشكل يساير الوضع الجديد المتميز بدرجة كبيرة من الإنفتاح والترابط على مستوى الإقتصاديات الدولية يساعد في الحد من انتقال عدوى الأزمات وتعزيز الثقة في الشركات ثم في الإقتصاد القومي ككل.
- التحول الحاصل على مستوى الفكر الإقتصادي حيث تم بلوغ مرحلة الإقتصاد المبني على الأصول المعرفية .
- التعامل بمفاهيم إعادة الهيكلة والخصخصة وإعادة الهندسة وتكنولوجيا المعلومات.

- التوجه نحو الإدارة بالمعرفة.
 - التوجه نحو تطبيق فلسفة الإدارة الإستراتيجية بعناصرها المتمثلة في التفكير الإستراتيجي، التخطيط الإستراتيجي والتطبيق والتقسيم الإستراتيجي.
 - التوجه نحو العمل بفلسفة الإدارة البيئية واتساع دائرة المسؤولية الإجتماعية .
- وعلى ضوء ما سبق حاولت الكثير من الدول إنشاء آليات تؤسس لمفهوم الحوكمة ودعم أفضل الممارسات التطبيقية ولعل أشهر هذه الجهود تمثلت في التقارير الآتية :

الجدول (1-2) : التقارير الدولية لحوكمة الشركات

سنة الإصدار	الدولة	عنوان التقرير
1987	الولايات المتحدة الأمريكية	Report of the national commission on fraudulent financial report
1992	المملكة المتحدة	Cadbury report
1994	كندا	Where was the directors ?
1994	جنوب إفريقيا	King report I
1995	فرنسا	Vienot I
1998	اليابان	Corporate governance of Japan
1998	إسبانيا	companies Spanish The gouvernance
1999	اليونان	Principles on corporate governance in greece recommendation for it is competitive transformation
2000	ألمانيا	German code of corporate governance
2000	أندونيسيا	Code of good corporation governance
2002	البرازيل	Recommendation on corporate governance
2002	أستراليا	Corporate governance Volume I
2002	بولندا	Best praticies in public companies

المصدر: مازري، م، بن بوزيان، م ' (2015)، "دور الحوكمة المالية في مواجهة مشكلة عدم تناظر المعلومات-دراسة قياسية على مستوى بورصة NASDAQ"، أطروحة دكتوراه، جامعة أبي بكر بلقايد تلمسان.

2-2-1-2- مفهوم حوكمة الشركات :

لا يوجد تعريف محدد لحوكمة الشركات إذ أن المصطلح اختلف عليه في اللغة العربية حيث أطلق عليه عدة تسميات مثل الحكم الرشيد، الإدارة الحكيمة في حين رأى بعض الإقتصاديين بتسميتها أسلوب ممارسة سلطة الإدارة بالشركة، أسلوب الإدارة المثلى، القواعد الحاكمة للشركات، الإدارة النزيهة أو الحاكمية المؤسسية ولكن المصطلح الإنجليزي (Corporate Governance) متفق عليه من كافة الإقتصاديين القانونيين والمحليين (العايشي، 2010، ص2)، وفيمايلي أهم تعريف حوكمة الشركات من عدة جهات نظر محليا ودوليا :

◀ عرفت لجنة Cadbury في تقريرها السنوي سنة 1992: "حوكمة الشركات هي نظام بمقتضاه تدار الشركات وتراقب.

◀ عرفت منظمة التمويل الدولية (IFC; 2005) الحوكمة على أنها: "هياكل وعمليات مراقبة وإدارة الشركات، وتتمحور حول العلاقة بين كل من الإدارة والمساهمين وباقي أصحاب المصلحة".

◀ عرفها كل من (Shleifer and Vishny; 1997) على أنها: "الآليات التي يستخدموها مقدمو الأموال للشركة لتأمين أنفسهم وتأكيد حصولهم على عائد مقابل استثمارهم.

◀ كما اعتبرها (Charreaux, G; 2002) أنها " مجموعة من العقود وتعمل الحوكمة على ضمان مصالح كل الأطراف المعنية بهذه العقود، من حيث مدى ملائمتها لمصالحهم والتخفيف من خسائرهم".

◀ حوكمة الشركات تعني حسب (Gupta & All 2007 ، Ruxandra-Adriana 2015 (MATEESCU) الإطار العام الذي يجمع قواعد وعلاقات ونظم ومعايير وعمليات تساعد على ممارسة السلطة والتحكم في الشركات ومن الممكن تفصيل هذا التعريف كما يلي :

- القواعد : مجموعة من القوانين والإجراءات المنظمة لعمل الشركات داخليا وخارجيا.
- العلاقات : تشمل جميع العلاقات المتداخلة مع كافة الأطراف ذات العلاقة أو ذات المصلحة بعمل الشركة خاصة بين الملاك والإدارة ومجلس الإدارة ولا ننسى العلاقة مع المنظمين القانونيين والحكومة والعاملين والمجتمع الكبير المحيط بالشركة.
- النظم والمعايير : مجموعة النظم التي توظفها الشركة لممارسة عملها وتحقيق أهدافها مثل نظم القياس ومعايير الأداء وغير ذلك .

- العمليات : مجموعة العمليات التي تمارسها الشركة مثل تفويض السلطات واتخاذ القرارات وتسلسل التقارير وتوزيع المسؤوليات .

وعليه فحوكمة الشركات تتعلق بجميع العمليات والنظم المتعلقة بإدارة الشركة والتحكم فيها إضافة إلى الاهتمام بالالتزام بالشركات بالمعايير والأنظمة والإجراءات التي تحكم العمل والأدوار التي تمارسها الأطراف ذات المصلحة بالشركة والعلاقات بينها.

حوكمة الشركات هي "مجموعة من الميكانيزمات التنظيمية التي تملك قوة التأثير على الحدود التي يستعملها المسكرون عند اتخاذ القرارات في المنظمة وذلك للحد من السلطة التقديرية لهم " (نعيمه، 2014)

تعتبر حوكمة الشركات من الأخلاق وهي واجب أخلاقي (التعريف مستمد من مبدأ غاندي للوصاية والمبادئ التوجيهية للدستور الهندي في تقرير لجنة الهند SEBI).

ومنه يلاحظ أن حوكمة الشركات هي نظام يتضمن مجموعة من المتطلبات القانونية والتشريعية، الإدارية والإقتصادية، تحكمها منهجيات وأساليب تستخدم في ذلك آليات داخلية (مجلس الإدارة، المراجع الداخلي، لجنة المراجعة) وخارجية (الهيئات المهنية، أسواق رأس المال، المراجع الخارجي القانوني أو التعاقدية)، وتتفاعل فيما بينها لتحقيق نتائج تتجسد في مبادئ الحوكمة، تعمل على إدارة الشركة ومراقبتها بما يحفظ حقوق أصحاب المصالح وبما يضمن الشفافية والإفصاح في الشركة .

2-2-2- أهمية وأهداف حوكمة الشركات

2-2-2-1- أهمية حوكمة الشركات :

لقد إهتم كثير من الباحثين ومدراء المنظمات بحوكمة الشركات إذ إعتبروها أداة أساسية لتقدم المنظمات في هذا العصر الحديث الديناميكي (Hassan and Marimuthu, 2015) كما بينت دراسات (Sinan, 2008; سليمان، 2009؛ طالب والمشهداني، 2011؛ رقية وآخرون، 2012) أن أهمية حوكمة الشركات تتمثل فيمايلي :

- تتضمن مبادئ حوكمة الشركات تأكيداً لمسؤوليات الإدارة وتعزيز مساءلتها تحسين الممارسات المحاسبية والمالية والإدارية، والتأكيد على الشفافية، كل ذلك من شأنه تسريع اكتشاف التلاعب

والغش المالي، واتخاذ الإجراءات الواجبة بشأنه لعلاج أسبابه وآثاره قبل تفاقمهما وتأثيرهما على الشركة.

- تضمن حوكمة الشركات لمنظمات الأعمال النزاهة والشفافية والدقة والوضوح في القوائم المالية التي تصدرها الشركات والمُساءلة عن حملة الأسهم وكذا أصحاب المصلحة وبالتالي تخفيض المخاطر المتعلقة بالفساد المالي والإداري التي تواجهه الشركات.
- تحسين فرص الوصول إلى أسواق مالية.
- تساعد حوكمة الشركات المنظمة على البقاء في ظل بيئة يتزايد فيها التنافس.
- تقليل من مشاكل تضارب في المصالح بين أصحاب المصلحة.
- كما تؤدي الممارسات الجيدة لحوكمة الشركات إلى تحسين نظام المراقبة الداخلية مما يؤدي إلى زيادة المُساءلة وتحسين هوامش الربح وبالتالي زيادة قدرة الشركات الوطنية على المنافسة العالمية وفتح أسواق جديدة لها.
- زيادة فرص العمل لأفراد المجتمع.
- إن الممارسات الجيدة لحوكمة الشركات يمكن أن تمهد لنمو المنظمة في المستقبل وكذا التنويع في نشاطاتها وبالتالي استقطاب مستثمرين جدد.
- يجب الإشارة أن حوكمة الشركات كما أنها وسيلة لإدارة شركات المساهمة فهي بنفس قدر من الأهمية للمنظمات العمومية والجمعيات التعاونية والمنظمات الخدمية وكذا الشركات العائلية.
- تهتم حوكمة الشركات بتحسين أداء الشركة وقيمتها الإقتصادية وقيمة أسهمها، وكذا تحسين الممارسات المحاسبية والمالية والإدارية فيها ونزاهة تعاملاتها وعدالتها وشفافية المعلومات الصادرة عنها.
- تساهم حوكمة الشركات في تفادي حدوث الأخطاء العمدية والانحرافات المتعمدة أو غير المتعمدة، أو العمل على تقليل ذلك إلى أدنى مستوى ممكن لحماية مصالح الشركة وذلك باستخدام النظم الرقابية المتطورة.
- تحقيق الاستفادة القصوى من نظم المحاسبة والمراقبة الداخلية، وتحقيق فاعلية الإنفاق و ربط الإنفاق بالإنتاج.

ويضيف مركز إيداع الأوراق المالية (2016) بأن الحوكمة تلعب دوراً مهماً في تعزيز البيئة الاستثمارية، وتوفير فوائد متعددة للشركات ومساهميها؛ حيث تحسن فرص الحصول على رأس المال

ودخول الأسواق المالية، وتساعد على استمرار الشركة في العمل في جو تنافسي من خلال عمليات الدمج والاستحواذ والشراكات، وتقليل المخاطر عن طريق تنويع الأصول، وتمهيد الطريق أمام النمو الاقتصادي المستقبلي أو التنوع أو البيع بما في ذلك القدرة على جذب المستثمرين؛ حيث بينت الأبحاث السابقة أن أكثر من 84% من المؤسسات الاستثمارية على مستوى العالم على استعداد لدفع مبالغ أكبر للحصول على أسهم شركة فيها حوكمة جيدة مقارنة بشركة ضعيفة من ناحية الحوكمة بالرغم من أن لديها سجل مالي جيد.

وبينت هيئة السوق المالية (2015) في المملكة العربية السعودية أن أهمية وفوائد حوكمة الشركات تكمن في جوانب متعددة، ومن أهمها إسهام حوكمة الشركات في رفع مستوى كفاية الاقتصاد، ومساعدة الشركات على خلق بيئة عمل سليمة تساعد الشركة على تحقيق أداء أفضل، وحماية الاستثمارات من التعرض للخسارة بسبب سوء استخدام السلطة في غير مصلحة المستثمرين، علاوة على بناء علاقة وثيقة وقوية بين إدارة الشركة و العاملين بها ومورديها ودائنيها وغيرهم؛ حيث أن الحوكمة الرشيدة تعزز مستوى ثقة جميع المتعاملين للإسهام في رفع مستوى أداء الشركة وتحقيق أهدافها الاستراتيجية.

2-2-2-2- أهداف حوكمة الشركات:

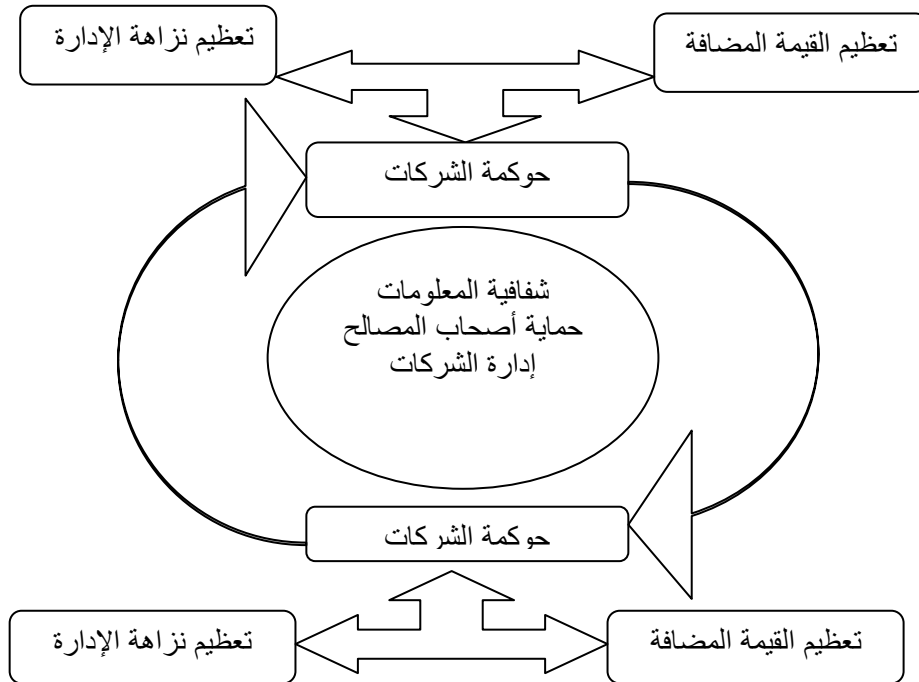
إن حوكمة الشركات إطار متكامل من الأركان والمعايير يهدف تبنيها إلى إيجاد مؤسسة تعزز لديها الشفافية والمُساءلة والمحاسبة ويتوازن فيها توزيع المهام والمسؤوليات بين الأقسام الإدارية المسؤولة قانونياً عن إدارة المؤسسة مع وجود دور لأصحاب المصالح في العملية الادارية (الفراء، 2013). وبين (درويش، 2007) أن دوافع ظهور حوكمة الشركات والأبعاد التي تهدف إليها يمكن أن نجملها كالآتي :

- تقويم أداء الإدارة العليا بالمنشآت وتعزيز المُساءلة.
- توفير الحوافز لمجلس الإدارة والإدارة التنفيذية للمنشآت بما يضمن تحقيق الأهداف العامة للمنشأة ومساهمتها.
- مراجعة وتعديل القوانين الحاكمة لإدارة المنظمات بحيث تتحول مسؤولية الرقابة إلى كل من مجلس الإدارة والمساهمين ممثلين في الجمعية العامة.
- مساهمة العاملين وغيرهم من الأطراف أصحاب المصلحة في نجاح أداة المنظمة لتحقيق أهدافها على المدى الطويل .

- ضمان الحصول على معاملة عادلة لجميع المساهمين بما يضمن حقهم المتكافئ في ممارسة الرقابة على أداء المنظمة.
- تشجيع المنظمة على الإستخدام الأمثل لمواردها بأكفأ السبل الممكنة .
- توفير إطار عام لتحقيق التكامل والتناسق بين أهداف المنظمة ووسائل تحقيق تلك الأهداف.
- توفير إطار واضح لمهام كل من الجمعية العامة ومجلس الإدارة والمديرين التنفيذيين بما يضمن عدم حدوث لبس أو غموض أو تداخل بين إختصاصات هذه الأطراف.
- تحقيق نوع من التكامل بين المنظمة والبيئة المحيطة من حيث الجوانب القانونية والتنظيمية والاجتماعية السائدة .
- توفير إطار يساعد في تحديد سبل زيادة وعي المسؤولين وأصحاب المصلحة بأساليب ممارسة السلطة وتحمل المسؤولين.

ولقد لخص كل من (Minculete and Olan, 2014) أهداف حوكمة الشركات كما هو موضح في الشكل (1-2) وقد بينا أن حوكمة الشركات بضوابطها الداخلية والخارجية تهدف إلى شفافية المعلومات وحماية أصحاب المصلحة وإدارة الشركات بطريقة فعالة بحيث تحقق تعظيم القيمة المضافة للمنظمات وكذا تعظيم نزاهة الإدارة التي تؤدي إلى تحسين عملية صنع القرار فيها.

الشكل (1-2): أهداف حوكمة الشركات



المصدر: (Minculete and Olan, 2014, p.98)

2-2-3- محددات وأطراف حوكمة الشركات:

إن التطبيق السليم لقواعد حوكمة الشركات مبني على علاقة التأثير والتأثير بين الأطراف الرئيسية المعنية بتطبيقها هذا من جهة ومن جهة أخرى هناك إتفاق على أن التطبيق الجيد لحوكمة الشركات من عدمه يتوقف على مدى توافر ومستوى جودة مجموعتين من المحددات هما : المحددات الخارجية والمحددات الداخلية (سليمان، 2009، ص19؛ غادر، 2012، ص16) .

2-2-3-1- محددات حوكمة الشركات:

تتمثل في محددات داخلية كالقواعد والأساليب التي تطبق داخل الشركات والتي تتضمن وضع هياكل إدارية سليمة، وأخرى خارجية تتمثل في مجموعة من العوامل التي تمثل البيئة الخارجية التي تعمل الشركة في ظلها حيث تؤثر بشكل مباشر على المحددات الداخلية.(عيادي، 2013، ص 5).

1- المحددات الداخلية : تشمل مختلف القواعد والأسس التي تحدد كيفية اتخاذ القرارات وتوزيع السلطات داخل الشركة بين الجمعية العامة ومجلس الإدارة والمديرين التنفيذيين وذلك بالشكل الذي لا يؤدي إلى وجود تعارض في المصالح بين هؤلاء الأطراف .ومن أهم هذه المحددات :

1-1- عقد التأسيس والنظام الأساسي للشركة : وهو عقد يحرر فيه كل المعلومات الأساسية عن الشركة : إسمها، مركزها، ومدة الشركة إن وجدت، أهدافها، أسماء المؤسسين، مقدار رأس المال المصدر ورأس المال المصرح به.

1-2- الهيكل التنظيمي : ويوضح فيه تحديد الوظائف والمسؤوليات والصلاحيات بأسلوب واضح وصريح يمكن من خلاله متابعة ومراقبة الأداء في الشركة.

1-3- الرقابة على نظام المعلومات المحاسبي : ويتم بإحكام الرقابة على العناصر المكونة للنظام بغية تقييمها وتوجيهها التوجيه الصحيح وصولاً إلى تحقيق الأهداف التي يرمي إليها النظام المحاسبي وذلك من خلال :

- الرقابة على المدخلات وذلك بإثبات ضمان صحة المدخلات وبالتالي يمكن ضمان صحة الخرجات.
- الرقابة على العمليات التشغيلية أي التأكد من أن عمليات التجميع والتبويب والتلخيص التي تجري على البيانات تتم بما يتفق مع المبادئ والمفاهيم والسياسات والمعايير المحاسبية والقوانين المعمول بها.

- الرقابة على المخرجات وتتضمن الرقابة على القوائم والتقارير والمعلومات المالية.

1-4- نظم إعداد التقارير المالية : يبين هذا النظام نوعية التقارير المالية ومواعيدها والمستويات التي ترفع إليها هذه التقارير ومن له الحق الإطلاع عليها ومن أهم هذه التقارير التقارير الدورية والتي تشكل مصدرا موثوقا للمعلومات حيث تعتمد عليها الإدارة للأغراض الرقابية.

1-5- نظم إعداد الميزانيات التقديرية بكافة أشكالها

1-6- نظم الضبط والرقابة : ترتبط مباشرة بكل من مفهومي المسائلة والمسؤولية من خلال تحمل

متخذي القرارات لتبعات قراراتهم والمعاقبة عن سوء الإدارة.

1-7- نظم التوظيف : من الضروري أن تقوم الإدارة بترتيب الشركة من الداخل وخاصة فيما يتعلق بمواردها البشرية بإعتبارها تمثل الثروة الحقيقية للشركة.

2- المحددات الخارجية : تتجسد في مجموعة من العوامل التي تمثل البيئة الخارجية والتي تعمل الشركة في ظلها حيث تؤثر بشكل مباشر على المحددات الداخلية ويمكن تحديدها في النقاط التالية :

1-2- قطاع مصرفي منظم : يلعب القطاع المصرفي دورا هاما في توفير رأس المال والسيولة اللازمة لعمليات الشركة ونموها.

2-2- وجود أسواق تنافسية : على الحكومات أن تعمل على خلق القوانين واللوائح الهادفة إلى إنشاء بيئة إقتصادية تتسم بالوضوح والتنافسية.

2-3- نظم ضريبية وواضحة وشفافة : يجب أن تتميز هذه النظم بالوضوح والبساطة والدقة.

2-4- نظام قضائي مستقل : يعتبر وجود نظام قضائي عادل ومستقل من أهم المحددات التي يمكن أن تؤثر في التطبيق السليم لمبادئ حوكمة الشركات.

2-5- جهاز إعلامي يتسم بالشفافية : إن المستثمرين والدائنين وغيرهم من أصحاب المصالح يحتاجون إلى معلومات عن مدى كفاءة المدراء وأعضاء مجلس الإدارة وكذلك عن أداء المؤسسة.

2-6- تشريعات تضمن حقوق الملكية : تعتبر من التشريعات الأساسية في نظام حوكمة الشركات.

2-7- قانون العقود : لا بد من تفعيل التشريعات الخاصة بتسهيل إبرام العقود بين الأطراف أصحاب المصالح في الشركات لتفعيل ممارسات حوكمة الشركات على إعتبار أن الحوكمة تبحث أساسا في تنظيم العلاقة بين تلك الأطراف.

2-8- إستراتيجيات مناهضة للفساد : وذلك عن طريق تحديد النصوص القانونية والتنسيق فيما بينها وتنفيذ مبادئ الشفافية الدولية.

2-9- قوانين الفساد : لابد من وضع تشريعات ملائمة تضع آليات منتظمة للخروج من السوق.

فالمحددات الخارجية تتجسد في أن وجودها يضمن تنفيذ القوانين والقواعد التي تضمن بدورها حسن إدارة الشركة.

2-2-3-2- أطراف حوكمة الشركات

هناك أربعة أطراف رئيسية تتأثر وتتأثر في التطبيق السليم لقواعد حوكمة الشركات وتحدد إلى درجة كبيرة مدى النجاح أو الفشل في تطبيق هذه القواعد بحيث بينها (بروش؛ دهيمي، 2012، ص7) كالآتي:

- 1) **المساهمين** : وهم من يقومون بتقديم رأس المال للشركة عن طريق ملكيتهم للأسهم وذلك مقابل الحصول على الأرباح المناسبة لاستثماراتهم وأيضا تعظيم قيمة الشركة على المدى الطويل، وهم من لهم الحق في اختيار أعضاء مجلس الإدارة المناسبين لحماية حقوقهم.
- 2) **مجلس الإدارة** : يقوم برسم السياسات العامة للمنظمة بإختيار المديرين التنفيذيين والذين يوكل إليهم سلطة الإدارة اليومية لأعمال المنظمة بالإضافة إلى الرقابة على أدائهم كما يقوم بهيكله مختف اللجان التابعة له والتي تلعب دور مهم في تفعيل دور الحوكمة.
- 3) **الإدارة** : وهي المسؤولة عن الإدارة الفعلية للشركة وتقديم التقارير الخاصة بالأداء إلى مجلس الإدارة كما أنها هي المسؤولة عن تعظيم أرباح الشركة وزيادة قيمتها بالإضافة إلى مسؤوليتها تجاه الإفصاح والشفافية في المعلومات التي تنشرها .
- 4) **أصحاب المصالح** : وهم مجموعة من الأطراف لهم مصالح داخل الشركة مثل الدائنين والموردين والعمال والموظفين وقد تكون مصالحهم متعارضة ومختلفة في بعض الأحيان فمثلا الدائنون تهمهم قدرة المنظمة على السداد أما الموظفون فتهمهم قدرتها على الإستمرارية.

2-3- مبادئ حوكمة الشركات

نظرا للإختلافات الإقتصادية والسياسية والثقافية بين الدول وبعضها ليس هناك نموذج وحيد لتطبيق مفهوم حوكمة الشركات يؤدي إلى الوصول إلى نفس النتائج في جميع دول العالم حيث هناك جملة واحدة تستخدم غالبا من جانب مؤيدي حوكمة الشركات هي أن "وجود نظام موحد ليتلائم الكل لن يكون عمليا في الممارسة " (سليمان.م.م، 2009؛ حمادة.ط.ع، 2005)، وعلى هذا الأساس نجد أن كثير من المنظمات والهيئات الدولية قامت بالإهتمام بمبادئ حوكمة الشركات وتطبيقها في عدة وحدات إقتصادية مختلفة مثل :لجنة كادبوري(Cadbury Commitee) في المملكة المتحدة و منظمة التعاون الإقتصادي والتنمية (OCDE) وصندوق المعاشات العامة (Calpers) و كذلك لجنة (Blue

(Ribloom Comittee) في الولايات المتحدة الأمريكية، كما تم إنشاء المعهد البرازيلي لحوكمة الشركات وفي تركيا إنشاء المعهد التركي لحوكمة الشركات عام 2002 (خليل، 2015) وكذا عدة هيئات أخرى إهتمت بالتطبيق السليم لحوكمة شركاتها من خلال وضع قواعد ومبادئ تخدم بلدانها .

وسيتم عرض مبادئ المملكة المتحدة والولايات المتحدة الأمريكية بإعتبار أن النقاش عنهما بشأن أفضل السبل لتشغيل الشركات مهمة لكلا البلدين وهذا نظرا لإرتباط العديد من الشركات الأمريكية والأوروبية فيما بينهما، حيث سعت كلاهما إلى زيادة ثقة المستثمرين من خلال رفع مستوى تطبيق حوكمة الشركات الذي من شأنه الدفع بزيادة الإنتاجية في المستقبل وكذا تحسين القوى المشتركة وهياكل صنع القرار، وقد وفرت مناقشات حوكمة الشركات على جانبي المحيط الأطلسي فرصة فريدة لكل من الأوروبيين والأمريكيين أن يتعلموا من تجربة الآخر من أجل تحسين الأساليب والمناهج للمراحل القادمة من النمو (Payne, 2006, p71). بالإضافة إلى مبادئ منظمة التعاون الإقتصادي والتنمية لأنها علامة دولية مميزة لصناعة السياسة والمستثمرين والشركات وأصحاب المصالح الآخرين في انحاء العالم (OECD, 2004)، ومنظمة التقييس لمواصفات الآيزو 26000 التي تناولت موضوع حوكمة الشركات واعتبرته موضوعا جوهريا لمساعدة شركات المساهمة في التنمية المستدامة (الآيزو 26000، 2010)، وكذا التركيز على مبادئ ميثاق الحكم الراشد 2009 المطبقة بالجزائر .

2-3-1- مبادئ حوكمة الشركات في المملكة المتحدة

بسبب تعثر العديد من شركاتها في عقد الثمانينات نتيجة المشاكل المترتبة عن إخفاء معلومات وبيانات مالية بالحسابات والقوائم المالية المقدمة للمساهمين، وبالتالي سوء في تطبيقات حوكمة الشركات قامت المملكة المتحدة بقيادة حملة إصلاحية في هذا المجال، كما أن المملكة المتحدة أول دولة من بين دول الإتحاد الأوروبي التي أصدرت تشريع يهدف إلى تشجيع التطبيق الإختياري للممارسات الرشيدة لإدارة الشركات (حسن.ص، 2010، ص183).

حيث أصدرت عدة تقارير كان أولها تقرير كادبري (Cadbury Report ,1992) وهو من أهم التقارير التي تناولت مفهوم حوكمة الشركات في المملكة المتحدة بل وفي العالم، وفي أكتوبر 1993 ظهر تقرير روتمان (Rutteman, 1993) وبعده تقرير لجنة (Greenbury,1995) ، ثم تقرير (Hampel,1998) وفي نفس السنة ظهر الكود الموحد (Combined Code)، يليه تقرير (Turnbull Report,1999)، هذا وقد تم تعديل الكود الموحد في 2003، بالإضافة إلى ظهور تقريران

متعلقان بحوكمة الشركات ودور مجالس إدارة الشركات وأنظمة الرقابة الداخلية بالشركات واللجان التابعة لمجلس الإدارة وتقييم وإدارة المخاطر وهما (Higgs Report, 2003) & (Smith Report, 2003)

إن الكود الموحد لحوكمة الشركات بإنجلترا يحتوي على مجموعة من المبادئ والإشترطات اللازمة والتي توضح طريقة تعيين أعضاء مجلس الإدارة وإستقلالية أعضائه وكيفية تقييم عملهم وذلك بالإضافة إلى توضيح كيفية تحديد مستوى المكافآت التي يحصلون عليها، وفيما يتعلق بالمحاسبة والمراجعة، يحتوي الكود الموحد على مجموعة من المبادئ المتعلقة بإعداد التقارير المالية للشركة والمحافظة على وجود نظام فعال للرقابة الداخلية والتأكيد على ضرورة إنشاء لجنة المراجعة مع توضيح الدور و المهام التي يجب أن تقوم بها أما فيما يتعلق بحملة الأسهم فيوضح الكود الموحد طبيعة العلاقة بينهم وبين الشركة مع التركيز على كيفية قيام حملة الأسهم بمباشرة حقوقهم، كما يمكن تلخيص المبادئ الأساسية التي جاءت في مدونة حوكمة الشركات للمملكة المتحدة في سبتمبر 2014 كما يلي (Corporate Governance Code, 2014, p5):

أ- القيادة (Leadership):

- ينبغي أن تُرأس كل شركة من قبل مجلس إدارة فعال يكون هو المسؤول وبشكل جماعي عن النجاح الطويل الأجل للشركة.
- يجب أن يكون هناك تقسيم واضح للمسؤوليات على رأس الشركة بين أعمال مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية حيث لا ينبغي أن يكون فرد واحد يتسلط بقراراته.
- كما ينبغي على المديرين غير التنفيذيين وضع إقتراحات بشأن إستراتيجيات الشركة.

ب- الفعالية (Effectiveness):

- يجب أن يكون لمجلس الإدارة ولجانه توازن في المهارات والخبرات.
- يجب أن يكون هناك إجراء رسمي وصارم وشفاف لتعيين مدراء جدد لمجلس الإدارة.
- جميع المديرين يجب أن يكون لديهم القدرة على تخصيص الوقت الكافي للشركة للوفاء بمسؤولياتهم على نحو فعال .
- ينبغي على المديرين أن يسعون للانضمام إلى المجلس ويجب تحديث وتجديد مهاراتهم ومعارفهم بانتظام.

- يجب أن يتم تزويد مجلس الإدارة في الوقت المناسب بالمعلومات بالشكل والنوعية المناسبة لتمكينه من أداء مهامه بفعالية.
- يجب على مجلس الإدارة إجراء تقييم سنوي رسمي ودقيق لأدائه وكذا تقييم لجانته وإدارة كل فرد على حدى.
- ينبغي تقديم جميع المديرين لإعادة انتخاب مجلس الإدارة في فترات منتظمة من أجل إستمرار الأداء المرضي بالشركة.

ت- المسائلة (Accountability):

- ينبغي أن يقدم مجلس الإدارة تقييم عادل ومتوازن عن وضعية الشركة وكذا آفاقها وتطلعاتها.
- مجلس الإدارة هو المسؤول عن تحديد طبيعة ومدى المخاطر الرئيسية التي تواجهها الشركة لذا عليه أن يعمل جاهدا للحفاظ على الإدارة السليمة للمخاطر وأنظمة الرقابة الداخلية وبالتالي تحقيق أهدافها الإستراتيجية.
- مجلس الإدارة ينبغي أن يضع ترتيبات رسمية وشفافة للنظر في الكيفية التي تطبق بها المبادئ في تقارير الشركات وإدارة المخاطر والرقابة الداخلية والحفاظ على علاقة ملائمة مع مدقي حسابات الشركة.

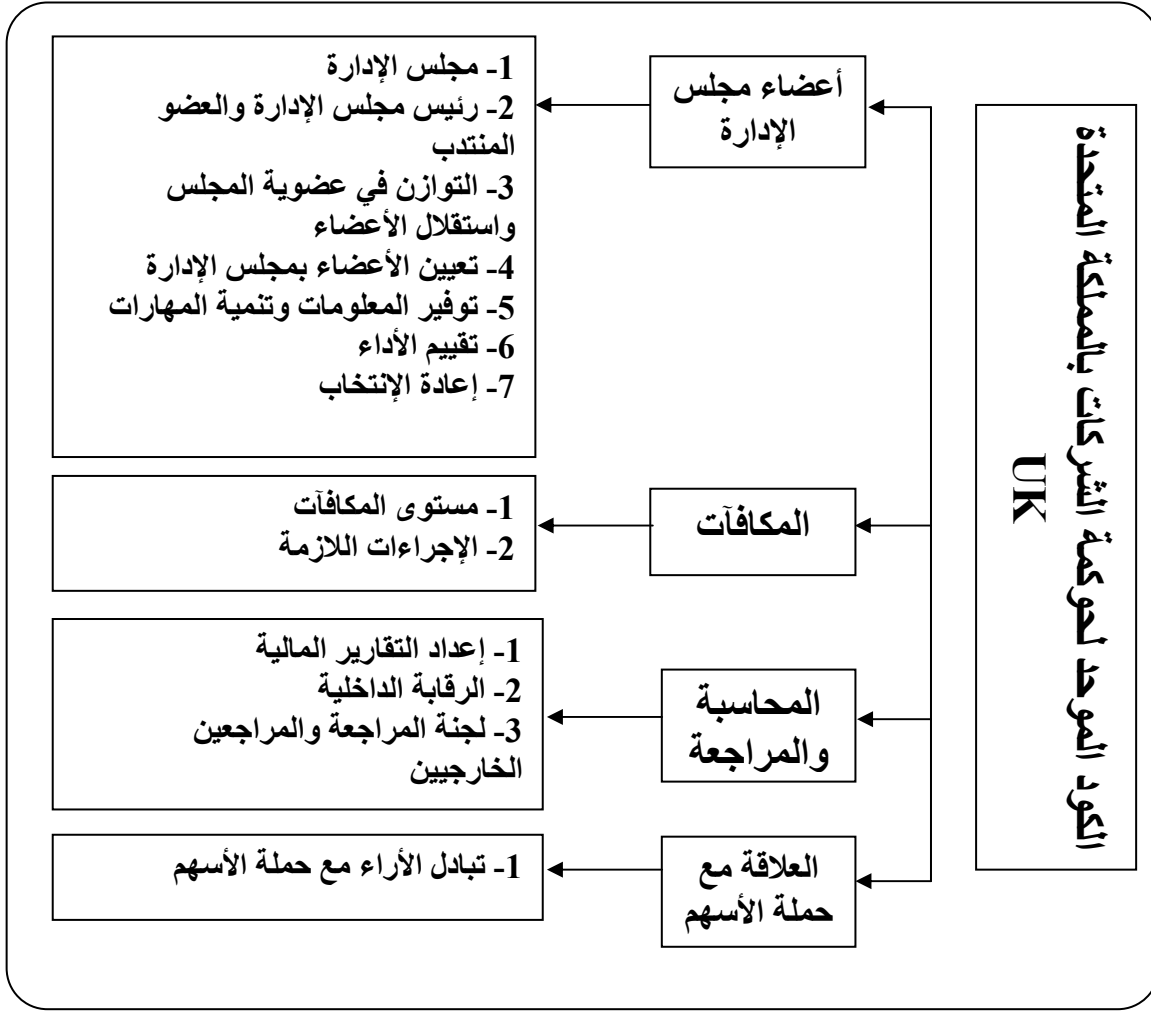
ث- المكفآت (Remuneration):

- ينبغي مكفأة المديرين التنفيذيين لتعزيز النجاح على المدى الطويل للشركة، كما يجب أن تكون العناصر المتصلة بالأداء شفافة .
- يجب أن يكون هناك إجراءات رسمية وشفافة لتطوير سياسة أجور المديرين التنفيذيين وتحديد نسب مكفآت أعضاء مجلس الإدارة الفردية وينبغي أن يشارك أي مدير في تحديد الأجر.

ج- العلاقات مع المساهمين (Relations with shareholders):

- يجب أن يكون هناك حوار مع المساهمين على أساس التفاهم المتبادل، حيث أن أهداف مجلس الإدارة ككل هي مسؤولية ضمان أن الحوار يكون مرضي مع جميع المساهمين.
 - يجب إستخدام لوحة الاجتماعات العامة للتواصل مع المستثمرين وتشجيع مشاركتهم.
- والشكل (1-2) يبين مدونة حوكمة الشركات للمملكة المتحدة.

الشكل (2-2) : مدونة حوكمة الشركات للمملكة المتحدة



المصدر : محمد، م، س، (2009)، دور حوكمة الشركات في معالجة الفساد المالي والإداري (دراسة مقارنة)، الدار الجامعية، الطبعة الثانية، الإسكندرية، ص 66-67

2-3-1- مبادئ حوكمة الشركات في الولايات المتحدة الأمريكية

لقد طور نظام الولايات المتحدة الأمريكية حوكمة الشركات بشكل مستمر على مدى العقود القليلة الماضية على عكس العديد من الدراسات التي ترى نموذج الولايات المتحدة نموذج متماسك ومستقر لحوكمة الشركات (Jackson.A, 2010).

رغم أن حوكمة الشركات ظهرت في الولايات المتحدة الأمريكية منذ القدم لكن الإهتمام بهذا المفهوم ظهر بصورة واضحة عند قيام صندوق المعاشات العامة The California Public Employees Retirement System *CalPERS* والذي يعتبر أكبر صندوق المعاشات العامة في الولايات المتحدة الذي عرف حوكمة الشركات وألقى الضوء على أهميتها ودورها في حماية حقوق المساهمين حيث قام الصندوق بإصدار مجموعة من المبادئ والخطوط الإرشادية الجوهرية لتطبيق مفهوم حوكمة الشركات لكن لم يفي بالغرض وتم اسقاطه (سليمان، 2009).

وإضافة إلى هذا ونتيجة للآزمات المالية الناتجة عن إنهيار أكبر الشركات الأمريكية والتي أبرزها شركة "إنرون" للطاقة الكهربائية عام 2001 والتي سقطت نتيجة العديد من العوامل أهمها عدم تطبيق أو إنعدام أخلاقيات المهنة والأعمال، حيث سقطت الشركة العملاقة بأصول تقدر قيمتها بـ 4.63 مليار دولار إذ شكلت أكبر إفلاس لشركة أمريكية وربما على مستوى العالم (المعتاز، 2008، ص263)، وكذلك شركة "وورلدكوم" أشهرت هي الأخرى إفلاسها في واحدة من أكبر الفضائح المحاسبية في تاريخ الولايات المتحدة الأمريكية التي أدت إلى إنخفاض سعر الدولار تجاه العملات الأخرى حيث رفعت لجنة الأوراق المالية والتبادل الأمريكية دعوة ضد الشركة مفادها أن المسؤول التنفيذي قام بتزوير سجلات الشركة المالية وإعطاء الوضعية المالية الخاطئة لجمهور المستثمرين من أجل تضليله بهدف رفع سعر السهم في السوق والحصول على أرباح غير حقيقية (جبوري، 2005، ص8). ولمعالجة الفساد المالي والإداري الذي حل بالولايات المتحدة الأمريكية تم إصدار قانون Sabanes-Oxley Act مفاده تفعيل الدور الذي يلعبه الأعضاء غير التنفيذيين في مجالس إدارة الشركات والتركيز على ضرورة أن يكون غالبية أعضاء مجلس الإدارة من الأعضاء غير التنفيذيين مع وصف وتحديد الشروط التي يجب أن تتوافر لديهم مع تحديد واضح لمسؤولياتهم داخل مجلس الإدارة أو داخل اللجان التابعة له .

وقد بين (حماد، 2005) أن أهم مبادئ حوكمة الشركات السائدة في الولايات المتحدة الأمريكية تتمثل في أن يكون أغلبية أعضاء مجلس الإدارة غير تنفيذيين، ومستقلين. وأن يتم عقد اجتماع الأعضاء

المستقلين مرة في السنة على الأقل بدون حضور أعضاء مجلس الإدارة التنفيذيين، وذلك بهدف مراجعة وتقييم أدائهم، وأن يقوم مجلس الإدارة باستعراض، وتوجيه استراتيجية الشركة، وخطط العمل الرئيسية، وسياسة المخاطر، والموازنات التقديرية، وخطط العمل السنوية، ووضع أهداف الأداء، ومراقبة التنفيذ. وضمان الإشراف على فعالية ممارسات حوكمة الشركات، وإجراء التغييرات إذا لزم الأمر وفق المتغيرات التي تحدث في بيئة الأعمال التي تعمل فيها الشركة. وإنشاء لجنة المكافآت من أعضاء مجلس الإدارة غير التنفيذيين، والتي تقوم بمراجعة وتحديد الأسس التي تبني عليها مكافآت ومرتبآت أعضاء مجلس الإدارة، وكبار التنفيذيين بالشركة، مع مراعاة التناسب بين مكافآت كبار التنفيذيين وأعضاء مجلس الإدارة، وبين مصالح الشركة والمساهمين في الأجل الطويل.

ويضيف (حماد، 2005) أن مبادئ حوكمة الشركات تشكل ضمانا للشفافية في عملية ترشيح وانتخاب أعضاء مجلس الإدارة، والتي يجب أن تتم بشكل رسمي. علاوة على ذلك، فإن مبادئ الحوكمة يجب أن تساعد في رقابة وإدارة أي تعارض محتمل في مصالح إدارة الشركة وأعضاء مجلس الإدارة والمساهمين، بما في ذلك إساءة استخدام أصول الشركة. وضمان نزاهة حسابات الشركة، ونظم إعداد قوائمها المالية؛ بما في ذلك التدقيق المستقل، مع ضمان وجود نظم سليمة للرقابة، ووجود نظم لإدارة المخاطر، والرقابة المالية، ورقابة العمليات، والالتزام بالقانون والمعايير ذات الصلة. وقيام لجنة التدقيق بالإشراف على إعداد القوائم المالية، ووظيفة التدقيق الخارجي والداخلي، ومراجعة العمليات المتعلقة بالإفصاح في القوائم المالية. وأن لا يقوم أعضاء مجلس الإدارة بتقديم أي عمل استشاري للشركة.

بالإضافة إلى مجموعة من القوانين الخاصة بالشركات المساهمة (Nazdac, 2016)؛ حيث اهتمت بحقوق الأطراف المعنية، وضرورة توفر العدالة وعدم التمييز بينهم. أما قوانين وقواعد الأسواق المالية (NYSE, 2016) فقد اهتمت بممارسات المؤسسات والشركات المدرجة في الأسواق المالية، ومبادئ الإفصاح، ومسؤوليات الشركات، وحقوق الأطراف المختلفة.

2-3-3- مبادئ حوكمة الشركات الصادرة عن منظمة التعاون الإقتصادي والتنمية (OECD)

بين (Louis, 2007, p) بأن منظمة التعاون والتنمية تلعب دورا قياديا في الحوكمة الدولية نحو رفع جودة حوكمة الشركات، حيث مبادئها اليوم أصبحت تتمتع بإعتراف عالمي كما تعتبر ضرورية على البلدان اتباعها من أجل تعزيز الاستقرار بالمؤسسات المالية الدولية وكذا بالمنظمات لدول الأعضاء وغير الأعضاء وهذه المبادئ تكونت نتاج مختلف مبادئ تقارير صندوق النقد الدولي والبنك الدولي بالإضافة

إلى بنك التسويات الدولية الذي أصدر توجيهات للبنوك وتعزيز الحوكمة على المنظمات المصرفية في سبتمبر 1999، الغرض منها هو مساعدة الحكومات في جهودها الرامية إلى تقييم وتحسين أطرها لحوكمة البنوك وتوفير التوجيه للمشاركين في الأسواق المالية ثم بعد ذلك في أواخر 2003 وفي قمة إيفيان تم إستعراض المبادئ ودعت إلى بذل الجهود العالمية المستمرة لتحسين حوكمة الشركات وبعدها إستمر التعديل لهذه المبادئ في ماي 2004 لتكون مرجع أساسي في عملية تطوير حوكمة شركات جديدة توافق التغيرات التي حصلت على مستوى العالم أجمع. حيث تتضمن تلك المبادئ مجموعة من الإرشادات وتوضح كيفية تطبيقها بطريقة سليمة والتي سيتم عرضها فيمايلي (OCDE2004) :

المبدأ الأول : ضمان الأساس لإطار حكم مشترك فعال

ينبغي أن يعزز إطار الحكم المشترك (حوكمة الشركات) الأسواق الشفافة والفعالة لتتسجم مع قواعد القانون والتعبير بشكل واضح عن تقسيم المسؤوليات بين مختلف السلطات التنفيذية والتنظيمية والإشرافية.

المبدأ الثاني : حقوق المساهمين ومهام الملكية الأساسية

ينبغي أن يحمي إطار حوكمة الشركات حقوق المساهمين ويسهل ممارساتهم، حيث يجب أن يزود المساهمين بالمعلومات الكافية وفي الوقت المحدد، تلك المعلومات المتعلقة بموعد ومكان وجدول أعمال اللقاءات العامة وكذلك المعلومات الكاملة ذات العلاقة بالقضايا التي سيتخذ قرارات بشأنها.

المبدأ الثالث : المعاملة العادلة للمساهمين

ينبغي أن يتضمن إطار حوكمة الشركات معاملة عادلة لجميع المساهمين وبضمنهم صغار المساهمين والمساهمين الخارجيين (الأجانب)، كما ينبغي أن يكون لدى المساهمين فرصة الحصول على تعويض فعال على إنتهاك حقوقهم.

المبدأ الرابع : دور أصحاب المصالح في حوكمة الشركات

ينبغي أن يعترف إطار حوكمة الشركات بحقوق أصحاب المصالح التي وضعها القانون أو من خلال الإتفاقيات المتبادلة وتشجيع التعاون الفعال بين الشركات وأصحاب المصالح في تكوين الثروة والوظائف وإمكانية إستدامة المنشآت من الناحية المالية السليمة.

المبدأ الخامس : الإفصاح والشفافية

- ينبغي أن يضمن إطار حوكمة الشركات بأن الإفصاح الدقيق وفي الوقت المحدد يتم على الأمور المالية المتعلقة بالشركة المساهمة وبضمنها الوضع المالي والأداء والملكية وإدارة الشركة.
- ينبغي أن يتضمن الإفصاح معلومات مادية.
- يجب أن تعد المعلومات ويفصح عنها إستنادا إلى معايير الجودة العالمية للمحاسبة والإفصاح المالي وغير المالي.
- ينبغي توفير قنوات لنشر المعلومات لكي يتمكن المستخدم من الوصول إلى المعلومات ذات العلاقة في الوقت المحدد وبكلفة عملية وعلى نحو عادل.
- يجب أن يكتمل إطار حوكمة الشركات بطريقة فعالة التي تتناول وتعزز تقديم التحليل أو المشورة من المحلل والوسطاء ووكالات التقدير وآخرون، وهو التحليل أو المشورة المتعلقة بقرارات المستثمرين والخالية من الصراعات المادية على المصالح التي تعرض نزاهة تحليلهم.

المبدأ السادس : مسؤوليات المجلس

- ينبغي أن يضمن إطار حوكمة الشركات دليلا إستراتيجيا للشركة ومراقبة فعالة للإدارة من خلال المجلس ومسائلة المجلس أمام الشركة والمساهمين.
- يجب أن يكون المجلس قادرا على ممارسات حكم مستقل موضوعي على شؤون الشركة.
- ينبغي أن يصل أعضاء المجلس إلى المعلومات الدقيقة والمناسبة وفي الوقت المحدد من أجل القيام بمسؤولياتهم.

إن مبادئ حوكمة الشركات التي أصدرتها منظمة التعاون الإقتصادي والتنمية تقتضي بأن يتم الإفصاح السليم في الوقت المناسب عن كافة المعلومات الهامة المتعلقة بالشركة بما في ذلك الإفصاح عن المركز المالي للشركة ونتائج الأعمال، وإجراءات الحوكمة وحقوق الملكية، وحوكمة الشركات تأثير على الإقتصاد الشامل وعلى الأسواق وشفافية التعامل أي في ظل العولمة الإقتصادية يزداد التوجه نحو سوق عالمية واحدة، فالدول النامية تحتاج إلى إجتذاب استثمارات أجنبية لتحقيق نمو في إقتصادياتها، وحتى يتم ذلك قامت العديد من الدول بوضع القوانين والتشريعات المساندة لنمو القطاع الخاص فيها وحماية حقوق المستثمرين التي من شأنها إجتذاب رؤوس الأموال فاصبحت بذلك أسس وقواعد حوكمة الشركات من المتطلبات القانونية والتنظيمية في التشريعات التي تمتاز بالشفافية والقابلية للتطبيق، كما يعتبر قيام الشركة بتوفير المعلومات والبيانات المتعلقة للمساهمين وأعضاء مجلس الإدارة وأصحاب المصالح ووضعها تحت تصرف من يريد الإطلاع عليها وفي الوقت المناسب، وعدم حجب المعلومات التي من شأنها الإضرار بمصالح الشركة هو تطبيق فعلي لمبادئ الحوكمة. (كافي، 2013، ص231-232)، وهذا يؤدي بدوره إلى الإلتزام بالسلوكيات والممارسات المهنية (طالب، المشهداني، 2011، ص45).

ولقد جاءت مبادئ منظمة التعاون والتنمية "OECD" ملخصة في كتاب (سليمان، م، م، 2009) بالشكل (2-2) كمايلي :

الشكل (2-3): مبادئ حوكمة الشركات الصادرة عن منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD)



المصدر: محمد، م، س، (2009)، دور حوكمة الشركات في معالجة الفساد المالي والإداري

(دراسة مقارنة)، الدار الجامعية، الطبعة الثانية، الإسكندرية، ص50

وأضافت (OECD, 2015) أنه يجب التعامل مع القضايا والمعاملات التي تتعلق بالأطراف ذات الصلة من خلال مجموعة من الإجراءات؛ مثل الكشف الإلزامي، وموافقة مجلس الإدارة، وموافقة المساهمين في بعض الحالات.

2-3-4 - مبادئ حوكمة الشركات الصادرة عن المواصفة الدولية آيزو 26000 (ISO)

تقدم المواصفة الدولية للتقييس الآيزو 26000 دليلاً إرشادياً لكافة أنواع المنظمات بغض النظر عن حجمها أو موقعها، حيث تعرفها منظمة ISO بأنها وثيقة تم تأسيسها باتفاق جماعي وموافق عليه من قبل هيئة معروفة والتي تقدم للاستخدام العام أو المتكرر القواعد والمبادئ التوجيهية والخصائص بالنسبة للأنشطة أو نتائجها التي تهدف إلى تحقيق الدرجة الأمثل من النظام في سياق معين، ولقد تطرقت مواصفة الآيزو 26000 إلى عدة مواضيع أهمها وأولها الحوكمة المؤسسية حيث إعتبرتها النظام الذي تقوم المنظمة من خلاله بإتخاذ وتنفيذ القرارات طبقاً لأهدافها كما أولت الإهتمام بإشراف الأطراف المعنية وعرفته على أن النشاط المتخذ لخلق فرص الحوار بين المنظمة وأحد أطرافها المعنية أو أكثر وذلك بهدف توفير أساس معلوم لقرارات المنظمة.

ومن هنا كانت من أهم المبادئ لحوكمة الشركات الصادرة عن المواصفة الدولية آيزو 26000 تتمثل فيما يلي (ISO 26000-2010):

(1) **القابلية للمسائلة** : يقصد هذا المبدأ أن المنظمة ينبغي أن تكون مستجيبة للمسائلة عن تأثيراتها على المجتمع والبيئة، كما ينبغي أن تقبل وتوافق على الفحص والتدقيق الملائمين وأن توافق أيضاً على مسئولياتها في التجاوب مع هذا الفحص والتدقيق و تقرر هذه المسؤولية التزاماً على الإدارة لتكون مستجيبة للمصالح والإهتمامات الحاكمة للمنظمة حيث تسأل هذه الأخيرة عن نتائج قراراتها وأنشطتها على المجتمع والبيئة والإقتصاد وبالأخص النتائج غير المقصودة وعن الإجراءات التي إتخذت لمنع تكرار هذه الآثار السلبية غير المنظورة.

(2) **الشفافية** : ينبغي على المنظمة أن تفصح على نحو واضح ودقيق وتام وبدرجة معقولة ووافية عن سياساتها وقراراتها وأنشطتها التي تكون مسؤولة عنها بما في ذلك التأثيرات المعروفة والمحتملة على البيئة والمجتمع، ويجب أن تكون هذه المعلومات متاحة ومفهومة ويمكن الوصول إليها مباشرة من قبل الأشخاص المتأثرين أو المحتمل تأثرهم بشكل جوهري من قبل المنظمة، كما يجب أن تقدم هذه المعلومات في الوقت المناسب وأن تكون معلومات فعلية

وتتاح على نحو واضح وموضوعي وذلك لتمكين الأطراف المعنية من تقييم تأثير قرارات وأنشطة المنظمة بدقة على مصالحهم ولا تتطلب الشفافية إتاحة معلومات الملكية للعامة ولا إتاحة المعلومات المحمية قانونياً أو تلك المعلومات التي تعد إتاحتها خرقاً للإلتزامات القانونية أو التجارية أو الأمنية أو الخصوصية الشخصية.

حيث ينبغي أن تتحلى المنظمة بالشفافية فيما يلي :

- هدف وطبيعة ومكان ممارسة أنشطتها
- تحديد أي مصلحة متحركة في نشاط المنظمة
- السلوك الذي تتخذ وتطبق وتراجع من خلاله قراراتها بما في ذلك تحديد الأدوار والمسؤوليات والمسائل والسلطات فيما يتعلق بالوظائف المختلفة داخل المنظمة.
- المواصفات والمعايير التي تقيم المنظمة على أساسها أدائها المتعلق بالمسؤولية الإجتماعية.
- معلومات عن صدر مواردها المالية .
- التأثيرات المعروفة والمحتملة لقراراتها وأنشطتها على أطرافها المعنية والمجتمع والبيئة.
- تحديد الأطراف المعنية والمعايير والإجراءات المستخدمة لتحديد واختيارهم وإشراكهم.
- (3) السلوك الأخلاقي : ينبغي على المنظمة أن تعمل بشكل فعال على تعزيز السلوك الأخلاقي بواسطة مايلي :

- وضع وتحديد قيمها ومبادئها الجوهرية
- وضع هياكل حوكمية التي تساعد على تعزيز السلوك الأخلاقي داخل المنظمة وفي تفاعلاتها مع الآخرين
- تحديد وتبني وتطبيق معايير السلوك الأخلاقي التي تتلائم مع غرضها وأنشطتها على نحو يتلائم مع المبادئ الموضحة في المواصفة الدولية الأيزو 26000 .
- تشجيع وتعزيز الإلتزام بمعايير السلوك الأخلاقي الخاص بها
- تحديد معايير السلوك الأخلاقي المتوقعة من هيكلها الحوكمي وموظفيها ومورديها والمتعاقدين مع الملاك والمديرين إذا أمكن ذلك خاصة هؤلاء الذين يكون لهم تأثير كبير على قيم وثقافات وتكامل وإستراتيجية وتشغيل المنظمة والعاملين بالنيابة عنها مع الحفاظ على الهوية الثقافية المحلية.

- إحترام رفاهية الحيوانات عندما تؤثر على حياتهم وبقائهم من خلال ضمان توافر ظروف مناسبة لإبقاء وتربية وإستخدام الحيوانات
- تبني وتطبيق المعايير المعترف بها دوليا للسلوك الأخلاقي
- إدراك وتناول المواقف التي تغيب فيها القوانين واللوائح المحلية أو تتعارض مع السلوك الأخلاقي
- منع حدوث أي تضارب أو تسوية في المصالح عبر المنظمة من شأنه إحداث سلوكا غير أخلاقي
- إنشاء آليات رقابية لمراقبة وتطبيق السلوك الأخلاقي
- إنشاء آليات لتسهيل عملية تقديم التقارير حول المخالفات الخاصة بالسلوك الأخلاقي دون الخوف من الإنتقام .
- (4) إحترام مصالح الأطراف المعنية : رغم أن أهداف المنشأة قد تكون مقصورة على مصالح مالكيها أو أعضائها أو عملائها أو عناصرها الأساسية إلا أن الأفراد والجماعات الأخرى يجوز أيضا أن يكون لهم حقوق ومطالبات أو مصالح معينة التي ينبغي أن تأخذ في الإعتبار هؤلاء الأفراد أو المجموعات يشكلون سويا الأطراف المعنية للمنظمة.وعلى هذا الأساس ينبغي أن تقوم المنظمة بما يلي :
- أن تحدد أطرافها المعنية
- أن تكون على دراية بمصالح وإهتمامات أطرافها المعنية أن تحترم هذه المصالح وتتجاوب مع إهتماماتهم المعلنة.
- أن تعترف بالحقوق القانونية والمصالح الشرعية لأطرافها المعنية.
- أن تدرك أنه يمكن لبعض الأطراف المعنية أن تؤثر بشكل كبير على أنشطة المنظمة
- أن تضع في الإعتبار العلاقة بين مصالح الأطراف المعنية والتوقعات الأكبر للمجتمع والتنمية المستدامة بالإضافة إلى طبيعة علاقة الأطراف المعنية بالمنظمة.
- أن تضع في إعتبارها الرؤى الخاصة بالأطراف المعنية التي قد تتأثر بقرار ما حتى لو لم يكن لهم دورا رسميا في حوكمة المنظمة أو لم يكونوا على دراية بمصلحتهم في قرارات أو أنشطة المنظمة.

(5) **إحترام سيادة القانون** : يعني ذلك على المنظمة أن تقوم بإجراءات لكي تكون على دراية بالقوانين والقواعد المطبقة لكي تخبر الأشخاص داخل المنظمة بالتزاماتهم لمراقبة وتنفيذ الإجراءات وذلك من خلال :

- الخضوع للشروط القانونية داخل الاختصاصات القضائية التي تعمل المنظمة فيها .
- التأكد من أن علاقاتها وأنشطتها تقع ضمن الإطار القانوني المقصود والصحيح.
- أن تبقى على دراية بكافة الإلتزامات القانونية وأن تراجع بشكل دوري مدى إلتزامها بالقوانين.

(6) **احترام المعايير الدولية السلوكية** : بقصد بهذا المبدأ أن تحترم المعايير الدولية للسلوك مع الإلتزام بمبدأ إحترام سيادة القانون حيث على المنظمة مراجعة طبيعة أنشطتها وعلاقاتها داخل النطاق القانوني لها كما ينبغي عليها أن تبتعد عن التورط غير القانوني في أنشطة منظمة أخرى غير متوافقة مع معايير السلوك الدولية.

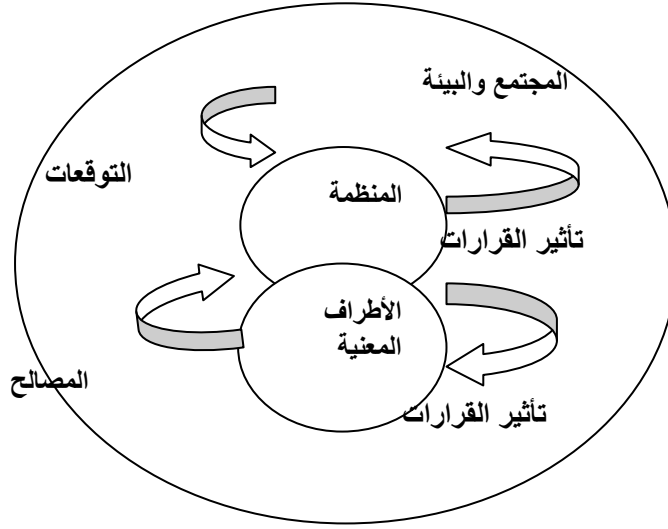
(7) **إحترام حقوق الإنسان** : على المنظمة أن تقوم بمايلي :

- القبول بأن هذه الحقوق الوضوعة تعتبر عالمية في الميثاق الدولي لحقوق الإنسان.
- القبول بأن هذه الحقوق تعد عالمية وعامة وتعد جزءا لايتجزأ من الحقوق المطبقة في كافة الدول والثقافات والمواقف.
- أن تحذو خطوات نحو العمل على احترام حقوق الإنسان في البلاد التي لا تحمي حقوق الإنسان .
- أن تلتزم بمبدأ احترام المعايير الدولية للسلوك إذا كان القانون الوطني أو تطبيقه لا يوفر حماية كافية لحقوق الإنسان.

ومما سبق يلاحظ أن مبادئ المواصفة الدولية الأيزو 26000 تبين ضرورة أن تكون المنظمة على دراية وعلم بمختلف أطرافها المعنية التي قد تكون لأنشطتها وقراراتها تأثيرات محتملة وفعلية على هؤلاء الأفراد والمنظمات الأخرى كما يجب عليها أن تفهم العلاقة بين مصالح الأطراف المعنية التي تتأثر بعمل المنظمة من جهة وتوقعات المجتمع من جهة أخرى فعلى الرغم من أن الأطراف المعنية هي جزء من المجتمع إلا أنه قد تكون لهم مصلحة تتعارض مع توقعات المجتمع، لذا ينبغي أن تأخذ المنظمة في الحسبان العلاقات الثلاثة كما هو موضح في الشكل (2-3) ومن المحتمل أن يكون لكل من المنظمة وأطرافها المعنية والمجتمع رؤى مختلفة نظرا لإختلاف أهدافهم وبطبيعة الحال يجب إدراك أن الأفراد

والمنظمات قد يكون لها مصالح عديدة مختلفة التي يمكن أن تتأثر بالأنشطة والقرارات الصادرة عن أي منظمة.

الشكل (2-4): العلاقة بين المنظمة وأطرافها المعنية والمجتمع



المصدر : (الأيزو 26000، 2010، ص 28)

إن طبيعة العلاقات بين المنظمة وأطرافها المعنية والمجتمع قائمة على التأثير والتأثر فيما بينها وذلك من خلال :

- تقاسم المعرفة والمعلومات
- إقامة مشاريع مشتركة
- القيام بالتأثير المسؤول واستخدام العلاقات مع وسائل الإعلام.
- تشجيع الممارسات الجيدة
- بيانات عامة من قبل الشركة
- التعامل مع المجتمع والقادة السياسيين والأطراف المعنية الأخرى
- اتخاذ قرارات الإستثمار

لذلك على المنظمة أن تأخذ بعين الاعتبار الجوانب البيئية والاجتماعية وتلك المتعلقة بالحوكمة المشتركة والمسؤولية الاجتماعية للمنظمات التي قد سعت وتسعى إلى تحقيق بعض العلاقات من خلال قراراتها وأنشطتها والمعلومات التي تقدمها للأطراف المعنية هذا من جهة ومن جهة أخرى عليها أن تطبق المعرفة والمهارات والتكنولوجيا المتخصصة بطريقة تساعد في تعزيز تنمية الموارد البشرية ونشر التكنولوجيا وذلك من خلال :

- النظر في تطوير ابتكار واختراع التكنولوجيا التي قد تساعد في حل القضايا البيئية والاجتماعية في المجتمعات المحلية.
- النظر في المساهمة في تطوير التكنولوجيا ذات التكلفة المنخفضة التي يمكن تكرارها بسهولة ولها أثر إيجابي كبير للقضاء على الفقر والجوع.
- تطوير المعارف والتكنولوجيا المستخدمة محليا.
- النظر في الدخول في شراكات مع منشآت محلية على سبيل المثال الجامعات أو المختبرات البحثية وذلك لتعزيز التطور العلمي والتكنولوجي مع شركاء من المجتمع المحلي مع توظيف السكان المحليين في هذا المجال.
- تبني الممارسات التي تتيح نقل التكنولوجيا ونشرها حيثما تكون مجدية إقتصاديا كما ينبغي الأخذ في الاعتبار لقدرة المجتمع المحلي على إدارة التكنولوجيا.

2-3-5- مبادئ حوكمة الشركات حسب ميثاق الحكم الراشد بالجزائر

إن مصطلح الحكم الراشد لمؤسسات في البلدان الصناعية قد تكرر اليوم في كل العالم كشرط أساسي لتطوير المنظمات وصمودها في حالة وقوع الأزمات، ويشكل أهم الموضوعات التي تستقطب إهتمام الجزائر في الوضع الراهن حيث أصبح أولوية وطنية وإستراتيجية من أجل رفع تحدي مزدوج فالتحدي الأول يتمثل في التحضير لمرحلة مابعد النفط والتحدي الثاني يتمثل في الانتقال نحو إقتصاد سوق حديث يتميز بتنافسية المؤسسات وهذا هو الرهان الرئيسي للحكم الراشد للمؤسسة الجزائرية. وعليه الحكم الراشد يعتبر تلك العملية الإرادية والتطوعية للمؤسسة من أجل إدخال المزيد من الشفافية والصرامة في تسييرها وإدارتها ومراقبتها وذلك بدمج الأطراف الفاعلة الرئيسية على نطاق أوسع في تسييرها بالمقابل فهؤلاء الإداريين والفرق التنفيذية وكذا الأطراف الشريكة سيتصرفون كفرق تنفيذية وليس كمجرد موكلين أين تبرز ضرورة تحفيزهم وتنشيطهم حيث أن أدوارهم ومكانتهم في المنظمة ينبغي أن تكون كاملة مع الإعتماد على مبادئ تعكس شفافية دور كل واحد منهم.

يجب الإشارة أن معايير الحكم الراشد تتوجه لجميع أنواع الأشكال القانونية للمؤسسة إذ أن الشكل القانوني للتنظيم الأكثر تطوراً هو شكل المؤسسة ذات الأسهم، بحيث تختلف التسميات باختلاف الصيغ المستعملة ولغرض التبسيط يشار في هذا الشأن إلى تلك التي غالباً ما تستعمل في الشركة ذات الأسهم الجمعية العامة التي تضم جميع المساهمين، مجلس الإدارة الذي يضم الإداريين التنفيذيين، المديرية العامة التي يضمنها الفريق التنفيذي. أما فيما يخص الشركة ذات المسؤولية المحدودة فإن الحاجة إلى وضع جهاز أو هيئة قيادة ومراقبة فعلية غير محسوسة لإعتبار أن عملية التسيير تتم مباشرة من قبل أحد المساهمين أو بعض المساهمين المهمين هذا النموذج أكثر استعمالاً في المنظمة ذات الشخص الوحيد أين يتكفل المساهم الوحيد بنفسه بجميع مهام التسيير اليومي، ونموذج الموصي به هو المطبق في الشركة ذات الأسهم بالنسبة للمنظمات ذات المسؤولية المحدودة وذات الشخص الوحيد والتي يمكن أن تقاربه مع الإبقاء على تنظيمها القانوني وعليه تحويل المؤسسات إلى مؤسسات ذات أسهم ليس شرطاً ملزماً لتنفيذ مبادئ الحكم الراشد في المؤسسة. (ميثاق الحكم الراشد بالجزائر، 2009، ص).

وعليه بناءً على ميثاق الحكم الراشد للمؤسسة بالجزائر يتضح أنه يمكن تقسيم مبادئ حوكمة الشركات في الجزائر كالتالي.

2-3-5-1- مبادئ الحكم الراشد المتعلقة بقيادة الشركة في الجزائر

إن نجاح الشركات مقترن بنجاح إستراتيجياتها على المدى المتوسط والمدى البعيد ولا يتحقق هذا إلا بوجود قيادة فعالة تسهر وتسعى لتحقيق خططها على أرض الواقع بحيث في الشركات الجزائرية الهيئة المختصة أكثر من غيرها بالقيادة هو مجلس الإدارة وعلى هذا الأساس لابد أن يراعي إدماج مبادئ الحكم الراشد للشركة كمايلي (ميثاق الحكم الراشد بالجزائر، 2009، ص36) :

- وضع الإستراتيجية وتفصيلاتها بتناسق مع مصلحة الشركة.
- شرح الإستراتيجية بواسطة وضع خطة عمل مع تحديثها بانتظام وتأطيرها بسياسة عامة للمخاطر.
- تحديد معايير إنتقاء أعضاء الفريق التنفيذي ونظم تقييم ذات شفافية.
- تقدير خطط لإستخلاف أعضاء الفريق التنفيذي.
- موائمة رواتب الفريق التنفيذي ومصالح الشركة على المدى الطويل ومساهمتها.
- السهر على وضع إجراءات مكتوبة وشفافة .

- توقع تضارب المصالح التي قد تنشأ فيما بين الرفيق التنفيذي والإداريين والمساهمين ومعالجتها.
- توقع مخاطر الانحرافات من حيث إساءة استخدام المنافع الإجتماعية وإستعمال السلطة والإختلاس التي قد ترتكب في سياق المعاملات مع الأطراف ذات الصلة والقضاء عليها.
- السهر على إدخال ميكانيزمات وآليات الوقاية من الأخطار

2-3-5-2- مبادئ الحكم الراشد المتعلقة بمراقبة الشركة في الجزائر

فيما يتعلق بمهام الرقابة الموزعة لمجلس الإدارة فإنه يقع عليه واجب التأكد من أن الشركة تحوز على الأجهزة المناسبة في هذا المجال لاسيما جهاز تسيير المخاطر والرقابة المالية والعميلة فضلا عن إحترام القانون والمعايير المطبقة، وتنص التشريعات بالفعل على توظيف محافظ الحسابات لكي يتولى المراقبة القانونية بكل إستقلالية وتفاعل وثيق مع مجلس الإدارة، هذا الأخير يحرص على إعداد الحسابات نهاية كل سنة ومراجعتها مسبقا من طرف محافظ الحسابات حتى يتسنى لهم الوقت للفحص واستدعاء الجمعية العامة في الآجال القانونية، وبصورة أعم فإن مهام المراقبة يجب أن تخضع لأحكام تعتمد وتكرس من طرف مجلس الإدارة وعليه مبادئ الحكم الراشد المقترنة بمراقبة الشركات تتمثل فما يلي (ميثاق الحكم الراشد بالجزائر ، 2009، ص37) :

- ✓ التأكد من سلامة نظم المعلومات وبالأخص نظام المحاسبة.
- ✓ التأكد من الإستقلالية التامة وعدم التحيز لمراجعة الحسابات.
- ✓ وضع نظام مراقبة خاص بالشركة بواسطة اللجوء إلى التدقيق الخارجي.
- ✓ السهر على وضع نظام تقريري فعال وتقييم شفاف.
- ✓ السهر على التحديد الدقيق للمسؤوليات.
- ✓ وضع إجراءات تنظم عمل مجلس الإدارة تميزه الكفاءة والشفافية
- ✓ مراقبة الممارسات الفعلية للشركة فيما يتعلق بالتسيير الراشد واجراءات التغييرات اللازمة
- ✓ متابعة مراحل نشر المعلومات والإتصال من طرف الشركة في إتجاه الأطراف الفاعلة الخارجيين والسهر لأجل التأكد من عودة المعلومة وضمان كفاءة الأجهزة والإجراءات المتصلة بالمعلومة.

وعليه هذه الإجراءات والقرارات والتحكيكات يجب أن تؤسس على معايير الإنصاف والشفافية وعلى المعايير الأخلاقية العالية التي حددها ميثاق الحكم الراشد للشركة في الجزائر في الجدول التالي (2-2) :

الجدول (2-2): مبادئ حوكمة الشركات وفق ميثاق الحكم الراشد بالجزائر

الشفافية هذه الحقوق والواجبات وكذا الصلاحيات والمسؤوليات الناجمة ينبغي أن تكون واضحة وجليّة للجميع	الإنصاف توزيع الحقوق والواجبات بين الأطراف الفاعلة وكذا الإمتيازات والإلتزامات المرتبطة بها بطريقة منصفة.
التبعية كل طرف فاعل مسؤول أمام الآخر فيما يمارس من خلاله المسؤوليات المنوطة له.	المسؤولية مسؤولية أي فرد محدده بأهداف دقيقة وليست مقسمة

(المصدر : ميثاق الحكم الراشد للمؤسسة بالجزائر، 2009، ص27)

وبعد استعراضنا للمبادئ السابقة يتضح أن كل من مبادئ حوكمة الشركات في الولايات المتحدة الأمريكية وإنجلترا سعت إلى تحسين حوكمة شركاتها حسب الوضع الإقتصادي والسياسي والإجتماعي الذي يميزها لذا بعد ذلك حاولت منظمة التعاون والتنمية الإقتصادية وضع مبادئ أساسية تعتبر مرجعا يمكن الإستعانة بها على مستوى العالم ولقد صرح الأمين العام لهذه المنظمة "دونالدجي جونستون" (OECD, 2004, p5) دورها الأساسي قائلا : "ستساعد جهودنا في تطوير ثقافة قيم السلوك المهني والأخلاقي الذي عليه تعتمد الأسواق العاملة حيث تلعب الثقة والنزاهة دورا أساسيا في الحياة الإقتصادية ولمصلحة العمل ولرفاهية المستقبل يجب أن نتأكد بأن تلك الثقة والنزاهة تكافئ بشكل مناسب ". وعلى هذا الأساس جاءت منظمة الدولية للتقييس حيث عند وضعها لمعايير الآيزو 26000 هي الأخرى ركزت على موضوع مبادئ حوكمة الشركات والجدير بالذكر أنها وسعت في المفاهيم التي ذكرها الأمين العام للمنظمة كالسلوك الأخلاقي وضرورة وضع معايير دولية للسلوك كما أضافت ضرورة تفاعل المنظمة وأصحاب المصلحة مع المجتمع.

أما في الجزائر لايزال تبني الحوكمة في الشركات الجزائرية سواء العمومية أو الخاصة ضعيفا لدرجة كبيرة ولكن هذا لا يعني التخلي تماما عن فكرة الحوكمة في الشركات الوطنية مادام الأمر في صالحها فمن المنطقي إعتبار مجموعة من الإصلاحات الهيكلية التي تقوم بها الدولة الجزائرية على أنها

عوامل تساعد على الوصول إلى توافق حول أهمية تطبيق حوكمة الشركات ووضع الركائز لها، حيث أهم الإصلاحات التي توضح مساعي وجهود الدولة الجزائرية إهتمامها بتفعيل حوكمة الشركات الجزائرية مايلي (غضبان ،بن بريكة، 2014، ص ص 26-27):

✓ تلك التي إختصت بتنظيم نشاط الشركات من الجانب القانوني كتحويل المؤسسات إلى شركات مساهمة، وكذا مختلف الإجراءات والقوانين التي تحمي علاقة المؤسسة مع مصالح الأطراف الأخرى و مع شركائها كإعطاء الحق للمساهمين بالإطلاع على الوثائق التي تسمح لها بمعرفة الأسلوب الذي يتم به تسيير الشركة وتعيين وإنهاء مهام أعضاء مجلس الإدارة، طلب خبرة مراجعيين مستقلين للتأكد من حسابات وقوائم الشركة المالية بحيث هذه الحقوق صالحة مهما كان نوع وطبيعة المؤسسة القانوني ...

✓ تحديد مسؤولية المؤسسة، المديرين، الإطارات : من أهم الإجراءات التي تنظم نشاط ومسؤولية هؤلاء الأطراف نجد :

تنظيم مختلف المؤسسات سواء عمومية أو خاصة، مالية أو مصرفية وكذا مؤسسات التأمين من طرف القانون التجاري، لوائح مجلس النقد، القرض قانون التأمينات وقانون الضرائب. قانون الجبائي.

نظام المعلومات الإقتصادي الوطني يتميز بعدم الفعالية نتيجة أسباب عديدة منها :عدم كفاءة العمل الإحصائي ،عدم القدرة على الوصول إلى المعلومات الخارجية....

الشروع في العمل بالمعايير المحاسبية الدولية كبديل للنظام المحاسبي الوطني المعتمد منذ سنة 1975. وذلك بإصدار النظام المالي والمحاسبي الجديد التي تم تطبيقه في مطلع 2010.

زيادة المراقبة على أعمال مجلس الإدارة من خلال شركة التسيير والمساهمة (SGP) التي دخلت الخدمة سنة 2005 والتي تعتبر كممثل لمساهمة الدولة .

🚩 السهر على إلتزام المنظمات بمسؤولياتها الإجتماعية : من خلال تشجيع المنظمات على حماية البيئة وكذا الحصول على معيار الآيزو 26000.(غضبان ، 2014، ص117).

أما في الفترة الأخيرة وبالتحديد سنة 2009 تم إصدار ميثاق الحكم الراشد للمؤسسة في الجزائر كدليل لحوكمة الشركات الجزائرية هدفه وضع تحت تصرف المؤسسات الجزائرية الخاصة جزئيا أو كليا وسيلة عملية مبسطة تسمح بفهم مبادئ الأساسية للحوكمة بالجزائر قصد الشروع في تطبيقها هذه المبادئ على أرض الواقع وبناءا على قوة الدفع التي خلقها ميثاق الحكم الراشد الجزائري والذي قامت بوضعه

مجموعة عمل حوكمة الشركات متعددة الأطراف بالتعاون مع وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والصناعة التقليدية تم نتيجة لذلك تأسيس مركز "حوكمة الشركات" في أكتوبر 2010 بالجزائر العاصمة ليكون بمثابة منبر لمساعدة الشركات الجزائرية على الالتزام بمواد الدليل ، وإعتماد أفضل ممارسات حوكمة الشركات الدولية ، ورفع الوعي الجماهيري بحوكمة الشركات إذ يعتبر إطلاق المركز فرصة جديدة لمجتمع الأعمال لإظهار التزامه بتحسين البيئة الإقتصادية في البلاد من خلال تأسيس حوار مستمر بين القطاع العام والخاص من أجل تطوير وتحسين قيم الحوكمة الديمقراطية بما فيها الشفافية ، والمُساءلة والمسؤولية وأخذ بعين الاعتبار مصالح كل الأطراف المشاركة. (غضبان، بن بريكة، 2014، ص 30-31).

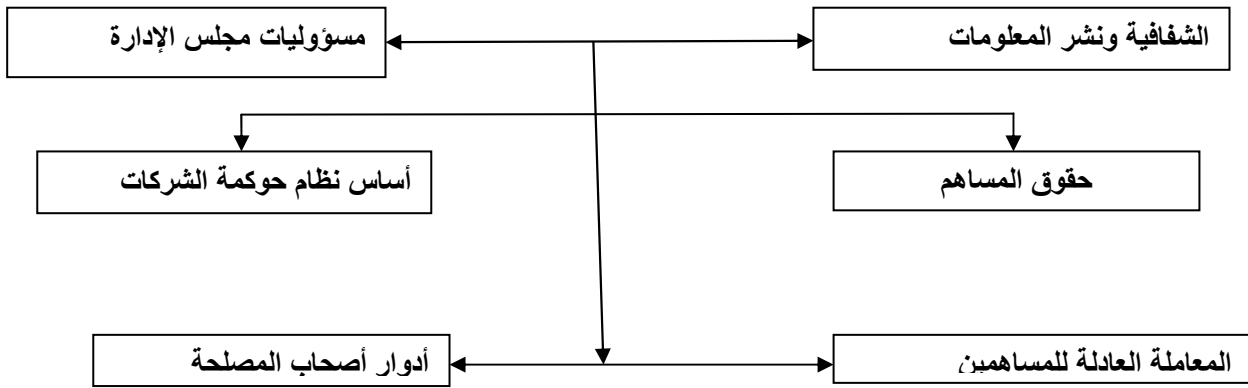
وعليه نستنتج أن ميثاق الحكم الراشد للمؤسسات الجزائرية إرتكز على المبادئ الأربعة التالية :

- ✓ المُساءلة
- ✓ العدالة
- ✓ الشفافية
- ✓ المسؤولية

وهذا يعني أن مبادئ الحكم الراشد للشركة هي كل متكامل بالرغم من أنها المبادئ الأربعة تعمل بطرق مختلفة حسب المبدأ المطروح وهذا لا يمنع أن تكون كل المبادئ حاضرة في آن واحد ومتشابكة، أما في ما يخص مراقبة النتائج فإن مبدأ الشفافية في كيفية توزيع المسؤوليات هو الذي يهتم أكثر، بالمقابل فإن مبدأ المساواة (العدالة) يسترجع أولويته كلما تعلق الأمر بتنظيم العلاقات بين الأطراف الشريكة الداخلية بواسطة توزيع المسؤوليات فيما بينهم، إن مقارنة المسائل التي تمس نقل الملكية ستخضع إلى ضرورة احترام المسؤولية المحددة لكل الأطراف بالنسبة للآخرين (المُساءلة) وهكذا دواليك...

حيث وضحتها بإختصار (Naciri,2011) في الشكل التالي (Bousaadia, H, 2015) :

الشكل (2-5): مبادئ منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية 2004



المصدر : (Naciri ,2011, p) منقول عن (Bousaadia,2015,p)

وبعد ذكرنا لأهم مبادئ حوكمة الشركات يتضح أنه من أجل تطبيقها بالشكل السليم الذي يحقق أهدافها لابد أن ترتكز حوكمة الشركات على ثلاثة ركائز أساسية (براهمة، 2014 ، ص17-18):

➤ **السلوك الأخلاقي** : تتعلق بالإلتزام بالسلوك والقيم الأخلاقية داخل الشركة، من نزاهة، أمانة، مصداقية، إفصاح، عدل، شفافية و ذلك للمحافظة على السمعة الإقتصادية لها.

➤ **تفعيل دور أصحاب المصلحة** : تتعلق بتفعيل دور المساهمين وأصحاب المصالح في حوكمة الشركات من خلال قيامهم بالرقابة والمُساءلة حيث أن الاطراف الخاضعة للمُساءلة المحاسبية أمام المساهمين وأصحاب المصالح تتمثل أساسا في مجلس الإدارة واللجان التابعة له كلجنة التدقيق، الإدارة العليا، إدارة التدقيق الداخلي والتدقيق الخارجي.

➤ **إدارة المخاطر** : وتتعلق بإدارة المخاطر لحماية الشركة ومختلف أصحاب المصالح فيها، ولرفع أدائها المالي.

وهناك من ينظر ان ركائز ومتطلبات التي يحتاجها نظام حوكمة الشركات هي :

- ✓ الادارة بالقيمة
- ✓ الثقة
- ✓ الشفافية
- ✓ المسؤولية الاجتماعية.

فالدراسة الحالية سوف تقيس حوكمة الشركات من خلال مبادئها ونتائج المترتبة عليها والتي يمكن إسقاطها على واقع الشركات الجزائرية المتمثلة فيمايلي:

- أ. الإفصاح والشفافية
- ب. مسؤوليات مجلس الإدارة
- ت. العدالة
- ث. مسؤولية الاجتماعية
- ج. احترام مصالح الاطراف المعنية
- ح. الانضباط

2-4- آليات حوكمة الشركات

لقد عرف CharreauxGerard حوكمة الشركات أنها مجموعة من الميكانيزمات المنظماتية التي تملك قوة التأثير على الحدود التي يستعملها المسؤولون عند اتخاذ القرارات في المنظمة وذلك للحد من السلطة التقديرية لهم (Eustache,Wa,2005,p14.) و على هذا الأساس يتبين أن حوكمة الشركات تركز على وضع الآليات اللازمة لوضع السياسات ومتابعة تنفيذها ومعرفة تأثيراتها، كما أنها تشرف على الرقابة الداخلية لأنظمة الشركة وإدارتها بما يخدم مصالح المساهمين والشركاء في تلك الشركات (محمود، 2013، ص258)، حيث هذه المفاهيم يختلف تطبيقها من دولة إلى أخرى فنجد نموذجين رئيسيين لتطبيق نظام حوكمة الشركات (غلاي، 2015، ص75-76) :

1- النموذج الأنجو - ساكسوني (الأنجلو - أمريكي): هو نموذج تطبق الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا حيث تتركز الملكية بالدرجة الأولى في صناديق التقاعد والإستثمار والأفراد وينتخب المالكين مجلس الإدارة وفقا لمواصفات محددة وخاصة مدونة "تحالف جديد بين الملاك ومجلس الإدارة" والتي أعدتها مجموعة عمل عن أساليب ممارسة سلطة الإدارة الرشيدة في الولايات المتحدة الأمريكية ،ومدونة أفضل الممارسات التي أعدتها لجنة كادبري في المملكة المتحدة والتي حددت المواصفات التالية :

الدور القائم على المبادرة على رد الفعل .

التصرف بأسلوب المستثمر لا بأسلوب المالك.

الإلمام بالفكر الإستراتيجي.

وضع معايير سلوك الشركة.

ويقوم مجلس الإدارة بتعيين المديرين التنفيذيين مراعيًا توافر الخبرة والتنوع المعرفي والممارسة الميدانية منهم ويكون هؤلاء المديرين مسؤوليين عن إدارة الشركة أما بخصوص آلية السوق فتكون الإدارة بيد الشركات بالدرجة الأولى لتحقيق الإستيلاء على الشركات ذات الأداء الضعيف.

2- النموذج الألماني الياباني: يشمل تجربتي ألمانيا واليابان في تطبيق نظام حوكمة الشركات كالتالي :

أ- التجربة الألمانية : تتركز الملكية في البنوك وهذا يعني أن في ألمانيا تتضمن مشاركة

العمال في مجلس الإدارة إذ يقوم المجلس بتعيين مجلس الإدارة التنفيذية الذي تكون

مسؤوليته إدارة أعمال الشركة فتكون آلية السوق للسيطرة بيد البنوك أكثر من الشركات.

ب - التجربة اليابانية: تسعى الحوكمة في اليابان إلى إنفاق كميات كبيرة من الطاقة والجهد

للفوز بقلوب الناس وعقله، ويقوم البنك والمساهمون معا في اليابان بتعيين مجلس الإدارة الذي

يقوم بدوره بتعيين الإدارة التنفيذية للشركة التي بدورها تعيين مديري الأقسام .

وعلى هذا الأساس يمكن القول أن النموذج الأول الذي تطبقه الولايات المتحدة الأمريكية

وبريطانيا يرتكز أساسا على الآليات الخارجية للحوكمة والمتمثلة أساسا في السوق المالية أين تلعب قوانين

هذه الأخيرة والهيئات المنظمة لها دورا مهما في حماية مصالح المساهمين وخاصة الأقلية كما يشكل

المستثمرون المؤسسيون في هذا النموذج جانبا مهما في التأثير على قرارات المؤسسة خاصة مؤسسات

التأمين وصناديق التقاعد وصناديق المضاربة، كما تحتل مسألة كفاءة السوق المالية محورا هاما في هذا

النموذج إذ يجب أن تعكس أسعار الأوراق المالية واقع المؤسسة بصدق وبالتالي فالمسيرين يخشون من

الإشارات السعرية التي تبعثها سوق الأوراق المالية، فهم يسعون دائما إلى تعظيم عائد الأموال الخاصة. أما النموذج الموجود أساسا في كل من اليابان وألمانيا فتحتل فيه الآليات الداخلية للحوكمة مكانة هامة خاصة بالدور الذي تلعبه البنوك الأخرى في التأثير على قرارات المنظمة من خلال مساهماتها الرئيسية في رأس أموال أغلب المؤسسات وبهذا تعتبر كمساهم رئيسي أو مرجعي كما أن مجالس الإدارة تمتاز بالفعالية أكثر نتيجة لمكوناته من مختلف أطياف أصحاب المصالح خاصة الأجراء الذين يحتلون مركزا جيدا. (غضبان، حامد، 2012، ص4).

2-4-1- آليات حوكمة الشركات حسب النموذج الأنجلو ساكسوني (الآليات الخارجية لحوكمة الشركات)

تتمثل آليات حوكمة الشركات الخارجية بالرقابة التي يمارسها أصحاب المصالح الخارجيين على الشركة، والضغط التي تمارسها المنظمات الدولية المهتمة بهذا الموضوع، حيث يشكل هذا المصدر أحد المصادر الكبرى المولدة لضغط هائل من أجل تطبيق قواعد الحوكمة ومن الأمثلة على هذه الآليات ما يأتي :

منافسة سوق المنتجات (الخدمات) وسوق العمل الإداري : تعد منافسة سوق المنتجات والخدمات أحد الآليات المهمة لحوكمة الشركات وكلا من (Hess and Impavido) يؤكد ضرورة أن تقوم الإدارة بواجباتها بالشكل الصحيح يجعلها تتنافس شركات أخرى تعمل في نفس مجالها، فمنافسة سوق المنتجات والخدمات من شأنها أن تهذب سلوك الإدارة.

الإندماجات والإكتسابات (Mergers & Acquisition) :

يبين كل من (John and Kedia, 2003, P6) أن الإكتساب آلية مهمة من آليات الحوكمة في الولايات المتحدة الأمريكية على سبيل المثال ،ومن دونه لا يمكن السيطرة على سلوك الإدارة بشكل فعال. أما في الشركات المملوكة للدولة يجب أن تبقى الدولة بحاجة إلى أن تتأكد من عدم الإضرار بحقوقها كمالك للأسهم جراء مثل هذه القرارات المهمة التي تتخذها الإدارات.

التدقيق الخارجي : يمثل التدقيق الخارجي أحد الأركان المهمة المؤثرة في حوكمة الشركات نتيجة لما يقوم به المدقق الخارجي من إضفاء الثقة والمصادقية على المعلومات المحاسبية وذلك بإبداء رأيه الفني المحايد في مدى صدق وعدالة القوائم المالية التي تعدها الشركات من خلال التقرير الذي يقوم بإعداد ومرفق بالقوائم المالية، لذا فإن دور التدقيق الخارجي يعد جوهريا وفعالا في مجال حوكمة الشركات لأنه

يحد من التعارض بين المساهمين وإدارة الشركة كما أنه يحد من مشكلة عدم تماثل المعلومات، لذا تركز حوكمة الشركات على الإهتمام بإستقلالية ومدى إلتزام بمعايير التدقيق المحلية والدولية وبقواعد السلوك الأخلاقي ومعايير رقابة الجودة وضوابط تقديم الخدمات الإستشارية والإدارية للشركة الخاضعة للتدقيق والإلتزام بالتغيير الإلزامي للعمل لدى الشركة الخاضعة للتدقيق بمدة لا تتجاوز ثلاثة إلى خمسة سنوات. (حسن، 2010، ص211).

التشريعات والقوانين : هي مختلف التشريعات والقوانين التي تؤثر على الفاعلين الأساسيين في عملية حوكمة الشركات، ليس فيما يتصل بدورهم ووظيفتهم في هذه العملية بل على كيفية تفاعلهم مع بعضهم (التميمي، 2008)، مثلاً قانون Sarbanes – Oxly الذي دعى إلى وضع خطوط إتصال فعالة بين المدقق الخارجي ولجنة التدقيق وتقوية إشراف لجنة التدقيق على عملية إعداد التقارير المالية (Sarbanes, P . , Oxley, M. , 2002).

2-4-2- آليات حوكمة الشركات حسب النموذج الياباني الألماني (الآليات الداخلية لحوكمة الشركات)

تتصب آليات حوكمة الشركات الداخلية على أنشطة وفعاليات الشركة، وإتخاذ الإجراءات اللازمة لتحقيق أهداف الشركة وعلى الرغم من إختلاف الباحثين على أنواعها إلا أن هناك تأييد فيما بينهم على وجود ثلاثة آليات تعد الأهم لإعتمادها تتمثل فيمايلي :

1) مجلس الإدارة : يمثل مجموعة من الأفراد المنتخبين الذين تكون مسؤوليتهم الرئيسية العمل وفق مصالح المالكين، من خلال الرقابة والسيطرة على المديرين في المستوى التنفيذي الأعلى. ويصنف هؤلاء ضمن ثلاثة مستويات (شين، شين، 2012، ص7) :

الداخليون : ويمثلون المديرون الفاعليون في المستوى الأعلى للشركة، ويجري إنتخابهم في المجلس لأنهم مصدر المعلومات للعمليات اليومية للشركة.

الخارجيون ذوي العلاقة : الذين لهم علاقة تعاقدية أو غير ذلك مع الشركة ولكنهم لا يشتركون في نشاطاتها اليومية.

الخارجيون : يمثلون أفراد ينتخبون في المجلس لتقديم المشورة للشركة وقد يمثلون مواقع إدارية عالية المستوى في شركات أخرى.

يتولى مجلس الإدارة جميع الصلاحيات والسلطات الضرورية واللازمة لإدارة وتسيير الشركة كما تقع عليه كامل المسؤولية النهائية حتى وإن شكل لجان مساعدة لمهامه أو قام بعملية تفويض المهام أو أسندها

لبعض الأطراف أو جهات خبيرة للقيام بأعمال خارج عن اختصاصه لهذا فعليه تجنب منح التفويضات غير محددة المدة والعامه منها كونها تجلب مخاطر كبيرة ومن بين مهامه ماييلي (أونان، كرزايي، 2011، ص82-48) :

- إعتداد التوجيهات الإستراتيجية العليا للشركة بمكوناتها من رؤية ورسالة وأهداف وقيم أساسية والإشراف على تنفيذها.
- البحث واختيار وتعيين المدير العام والمراقبة والإشراف على أدائه.
- تحديد الهيكل الرأسمالي للشركة وأهدافها المالية وإقرار الميزانية السنوية.
- وضع أهداف الأداء ومراقبة التنفيذ والأداء الشامل للشركة.
- وضع أنظمة وضوابط للرقابة الداخلية والإشراف العام عليها ومن ذلك:
- وضع سياسة مكتوبة تنظم تعارض المصالح ومعالجة حالات التعارض المختلفة لكل من أعضاء مجلس الإدارة التنفيذية والمساهمين .
- التأكد من سلامة الأنظمة المالية والمحاسبية والإدارية بما في ذلك الأنظمة ذات الصلة بإعداد التقارير المالية.
- التأكد من أنظمة رقابية مناسبة لإدارة المخاطر وذلك من خلال تحديد التصور العام عن المخاطر التي تواجه الشركة.
- المراجعة السنوية لفعالية إجراءات الرقابة الداخلية
- تحدد المهام والصلاحيات والإجراءات المحدد للعضوية لمجلس الإدارة ووضعه موضع التنفيذ بعد إقرار الجمعية العامة.
- وضع سياسة تضبط العلاقة مع أصحاب المصالح من أجل الحفاظ ودون إهدار حقوقهم وتضم:
- آليات تعويض أصحاب المصالح في حدود التشريعات المعمول بها.
- تسوية الخلافات والنزاعات القائمة بين الأطراف المتعاملة.
- إقامة علاقة جيدة مع العملاء المحافظين على السر المهني للمعلومات
- السلوك المهني للمديرين والعاملين بالشركة وآداب المهنة والأخلاقيات السليمة الرابطة بينهم وبين أصحاب المصالح.
- وضع مجلس الإدارة لقواعد وضوابط لمتابعة الإلتزام بذلك.

- وضع سياسة الإفصاح والشفافية الخاصة بالشركة والالتزام الكامل بعملية الإفصاح على كافة المعلومات والبيانات الخاصة بالشركة في الموعد وبالشكل المطلوب من قبل المساهمين والدائنين وأصحاب المصالح الآخرين
- دعم وتطوير وتحسين الصورة الإيجابية العامة للشركة لدى أفراد المجتمع.
- إتاحة كافة المعلومات والبيانات لأعضاء مجلس الإدارة والخاصة بالشركة في وقت لزوم ذلك.
- وضع الآليات والنظم التي من خلالها تقوم الشركة بإحترام القوانين والتشريعات السارية .
- الإفصاح عن كل الامتيازات المادية والمالية لأعضاء مجلس الإدارة .
- وحتى يتمكن مجلس الإدارة من القيام بواجباته يلجأ إلى تكوين مجموعة من اللجان من بين أعضائه غير التنفيذيين تتمثل فيمايلي :

لجنة التدقيق : تم تعريفها من طرف الهيئة الكندية للمحاسبين القانونيين على أنها "لجنة مكونة من أعضاء مجلس إدارة الشركة الذين تتركز مسؤولياتهم في مراجعة القوائم المالية السنوية قبل تسليمها إلى مجلس الإدارة وتتلخص نشاطاتها في ترشيح المدقق الخارجي ومناقشة نطاق ونتائج التدقيق معه وكذلك مراجعة نظام الرقابة الداخلية للشركة والتأكد من فاعليته ومن التطبيق لقواعد حوكمة الشركات في المنظمة"(الرحيلي، 2005، ص11). وقد أصبحت لجان التدقيق تمثل جزءا مهما من حوكمة الشركات وتأتي أهميتها ودورها بإعتبارها في مقدمة الآليات التي من شأنها تفعيل النظام وتطويره بما يحقق أغراض الشركة ويحمي مصالح المساهمين والمستثمرين بكفاءة عالية و يعتبر تعيين لجنة التدقيق من الممارسات الجيدة السليمة للشركة،(هيدوب، زعيم، 2010، ص552)

لجنة المكافآت : توصي أغلب الدراسات الخاصة بحوكمة الشركات بأنه يجب أن تشكل لجان المكافآت من أعضاء مجلس الإدارة غير التنفيذيين وقد تضمنت إرشادات منظمة التعاون الإقتصادي والتنمية تأكيدا على ضرورة أن تكون مكافآت أعضاء مجلس الإدارة والإدارة العليا معقولة وذلك لضمان تعزيز مصالح الشركة في الأجل البعيد من خلال جذب المهنيين من ذوي الكفاءات العالية وذلك في مجال الشركات العمومية وتتركز وظائف لجنة المكافآت وواجباتها في تحديد الرواتب، المكافآت والمزايا الخاصة بالإدارة العليا.(حساني وآخرون، ص19)..

لجنة التعيينات : يجب أن يتم تعيين أعضاء مجلس الإدارة والموظفين من بين أفضل المرشحين الذين لهم المهارات والخبرات المحددة من الشركة وذلك بموضوعية ونزاهة.(التميمي، 2009)

التدقيق الداخلي : أكدت لجنة كاديبيري على أهمية مسؤولية المدقق الداخلي فيمنع واكتشاف الغش والتزوير من خلال فحص التقارير المالية ولكي تحقق هذه الوظيفة أهدافها يجب أن تكون مستقلة وتنظم

بشكل جيد وتستند إلى تشريع خاص بها كما يعد التدقيق الداخلي نشاط مستقل وموضوعي الهدف منه تحقيق أهداف الشركة عن طريق إيجاد منهج منضبط ومنظم لتقييم وتحسين فعالية عمليات إدارة المخاطر والرقابة والحوكمة. (حماد، 2009، ص282).

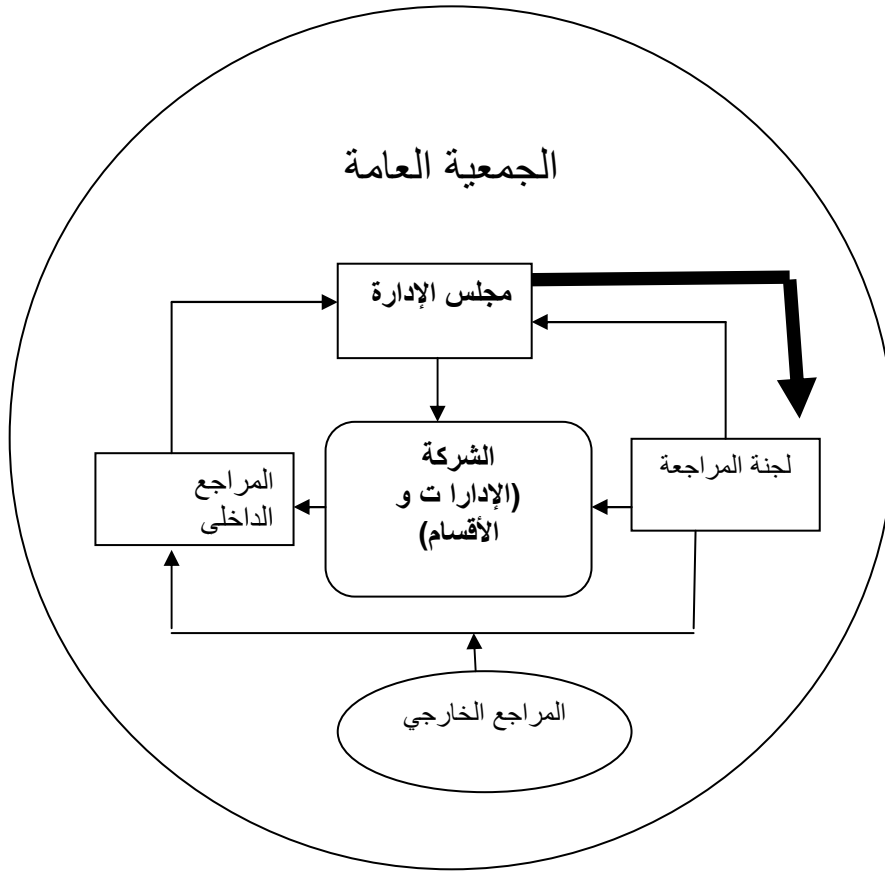
(2) الجمعية العامة : تعتبر الجمعيات العامة للمساهمين أعلى سلطة تعبر عن الإرادة المشتركة للمساهمين أو هي الوسيلة والآلية الحقيقية لهذا التغيير وهي جهاز يضم جميع المساهمين في الشركة ومصدر سلطات التقرير والتسيير والتعيين والعزل والمصادقة على أعمال المحاسبة والإدارة بالشركة، واتخاذ القرارات المتعلقة بحياة الشركة كالاندماج والتحويل وتعديل النظام الأساسي، ويتعين دورها من خلال الإختصاصات المسندة لها. (حماد، 2009، ص)

(3) لجنة المراجعة : عرفها بأنها (Marrian, 1988) "لجنة مكونة من ثلاثة إلى خمسة مدراء غير مكلفين بالمسؤوليات التنفيذية للإدارة المالية ومن أهم أعمالها مراجعة القوائم المالية وكذلك التأكد من مدى فعالية نظام الرقابة الداخلية والمحاسبية للشركة ونتائج المراجعة من قبل المراجع الداخلي والخارجي وإعطاء التوصيات بشأن ترشيح وتحديد أتعاب المراجع الخارجي". وعليه يمكن تحقيق مفهوم حوكمة الشركات حيث تعمل كحلقة وصل بين مجلس الإدارة وكل من المراجع الداخلي والخارجي وقد أكدت بعض الدراسات والبحوث (Rezaee and Lander, 1993 ; Rezaee, 2006 ; Gendron and Bedard, 1992 ; Vershoor, 1997) على أهمية العلاقة بين لجنة المراجعة والمراجع الداخلي والخارجي ودورها القول بأن لجان المراجعة تعد من أهم أدوات الرقابة في شركات المساهم، كما تعتبر أحد أهم دعائم في تعزيز الرقابة على الشركة. (الرحيلي، 2006، ص193، ص197)

وعليه يتضح لنا مما سبق ضرورة التفاعل والتكامل بين الآليات الداخلية والخارجية كي تحقق حوكمة الشركات أهدافها بطريقة فعالة أي كما بين (سليمان، 2009، ص270) أن قوة حوكمة الشركات تتطلب إيجاد التفاعل بين الأنظمة الخارجية والداخلية وبين متطلبات نظام الشركات والمعايير المهنية الصادرة من جهة وبين مجالس إدارات الشركات ولجان المراجعة والإدارة التنفيذية والمراجعين الداخليين والمراجعين الخارجيين من جهة أخرى وعلى مجالس إدارات الشركات أت تعي أن هدفها هو حماية وضمان أموال المساهمين مع الأخذ بعين الاعتبار أيضا حماية أصحاب المصلحة من دائنين وموظفين ومقرضين ولذا يجب أن تحدد بوضوح واجبات ومسؤوليات المجلس بما يضمن مراقبة المجلس لجميع الأعمال التي تقوم بها إدارة الشركة وبما تؤدي إلى مساءلة المجلس من قبل المساهمين كما يجب أن تقوم

الشركة بتوفير الشفافية والإفصاح للزمين وتزويد المستثمرين والجمهور بكافة المعلومات الضرورية التي يحتاجها المستثمر في اتخاذ قراره الإستثماري وذلك في ما يتعلق بالمعلومات عن أداء الشركة المساهمة كما يعمل على تعزيز موضوعية إدارات شركات المساهمة تشكيل اللجان بما في ذلك لجان المراجعة وتأسيس إدارة للمراجعة الداخلية والإفصاح عن فعالية الرقابة الداخلية ولاشك أن توفير هذه القواعد والمبادئ للإشراف الفعال على الشركات والإفصاح عن مدى الإلتزام بتطبيقها من شأنه أن يعمل على تعزيز أداء الشركات. والشكل (2-6) يوضح هذه العلاقة .

الشكل (2-6) : علاقة لجنة المراجعة بالأجهزة الرقابية على الشركة



المصدر : (الرحيلي، 2006، ص197)

2-4-3- آليات حوكمة الشركات المطبقة بالجزائر

يجب أن يكون لحوكمة الشركات آليات مهمة تفعل مبادئها من منطلق التأثير الذي تحدده على تحقيق الأبعاد الرقابية ومن تم على أداء المنظمة وقيمتها حيث فعالية هذه الآليات الرقابية لا تحقق بمعزل عن آليات أخرى متحركة (البيئة القانونية، السياسية هيكل الملكية، البيئة المؤسساتية) الأمر الذي يجعل من تبني مبادئ حوكمة الشركات لا يتم بشكل آلي وإنما لا بد من تكييفها بالشكل الذي يناسب البيئة التي تطبق فيها وليس العكس (عبدي، 2014، ص11)، وعلى هذا الأساس يعرض ميثاق الحكم الراشد للشركات الجزائرية العلاقات بين الهيئات التنظيمية للمؤسسة (الجمعية العامة، مجلس الإدارة، والمديرية التنفيذية) ومن جهة أخرى علاقات المؤسسة مع الأطراف الشريكة الأخرى كالبنوك والمؤسسات المالية والدائنون. فآليات حوكمة الشركات المطبقة بالجزائر أشار لها ميثاق الحكم الراشد للمؤسسة بالجزائر على أنها تلك الأطراف الفاعلة الداخليين والخارجيين المعنية بتفعيل حوكمة الشركات .

2-4-3-1- الأطراف الفاعلين الداخليين وعلاقاتهم المتبادلة

تتمثل في الهيئات التنظيمية للشركة التي عرضها ميثاق الحكم الراشد للمؤسسة في الجزائر كالتالي :

الجمعية العامة للمساهمين : يقصد بالمساهمين بالمعنى الواسع الحائزين على الأسهم في الشركة الأسهم وحاملي الحصص في المنظمات ذات القانون الأساسي لشركة ذات مسؤولية محدودة ويتمتعون بحقوق محددة وفقا للقانون وبالوثائق التعاقدية الأخرى أهمها وثيقة تسمى "اتفاقية تفاهم" ومن خلال تنفيذ قواعد الحكم الراشد يتم استهداف التقيد والتمسك بالحقوق بدلا من تسهيل نشاط المنظمة بواسطة الأحكام الخاصة والسماح بذلك للمساهمين بإبراز حقوقهم بطريقة أكثر نزاهة وشفافة وثقة.

ومن بين اهم مهام وصلاحيات الجمعية العامة للمساهمين مايلي :

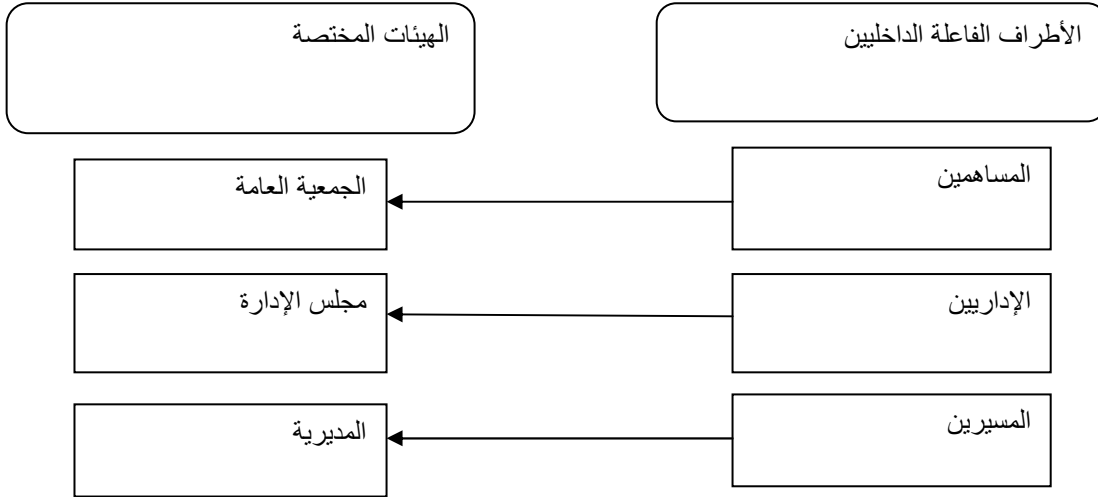
- المصادقة على النظرة الإستراتيجية والقيم الخاصة للمنظمة.
- المصادقة على الأهداف في مجال التطوير والنتائج وأخذ المخاطر.
- التحديد ووضوح السلطات المفوضة وسقف الإلتزامات المالية المسموحة.
- إختيار محافظ الحسابات والمدققين الخارجيين.
- المصادقة على الحسابات السنوية.
- توزيع النتائج وتحديد حصة الأرباح القابلة للتوزيع .

- تعديل القوانين الأساسية للمؤسسة.
- فتح ورفع رأس المال عن طريق إصدار أسهم جديدة .
- تعديل هيكل رأس المال
- إجراءات المعاملات الخاصة والعمليات ذات التأثير والغير القابل للمراجعة
- تعيين وعزل أعضاء مجالس الإدارة.
- يجب أن يحافظ النظام الداخلي والإجراءات المتعلقة بالجمعيات العامة على إدماج مبادئ الحكم الراشد للمؤسسة قصد ضمان معاملة متساوية بين جميع المساهمين وهذا من خلال سعيها على تحقيق الأهداف التالية :
- تقاسم الأرباح ينبغي أن يكون نزيها وشفافا
- أساليب تسجيل السندات ينبغي أن تكون فعالة.
- يجب أن لا تتم إجراءات التنازل ونقل السندات بشكل غير عقلاني مما يؤثر على التفاوض حول السندات.
- المعلومات المتعلقة بجدول الأعمال والقرارات التي يتعين اتخاذها في الجمعية العامة يجب أن تصل في الوقت المناسب وبالشكل الملائم، إجراءات سير الجمعية العامة يجب أن تكون في متناول المساهمين ولا ينبغي أن تعيق بشكل غير معقول الممارسة الفعلية للحقوق.
- يجب أن تصل المعلومات الضرورية لممارسة حقوقهم ومهامهم في الوقت المناسب والشكل الملائم

🚩 مجلس الإدارة : يتكون مجلس الإدارة من إداريين يعينون من طرف الجمعية العامة

تعمل الأطراف الفاعلة الداخليين في إطار الهيئات التنظيمية المكرسة لهم في هذا السياق فقط وبواسطة هذه الهيئات العضوية يتم مد الجسور

الشكل (2-7): الأطراف الفاعلين الداخليين وعلاقاتهم المتبادلة



المصدر: (ميثاق الحكم الراشد للمؤسسة في الجزائر، 2009، ص 30)

يعرض ميثاق الحكم الراشد للشركات الجزائرية العلاقات بين الهيئات التنظيمية للمؤسسة (الجمعية العامة، مجلس الإدارة، والمديرية التنفيذية) ومن جهة أخرى علاقات المؤسسة مع الأطراف الشريكة الأخرى كالبنوك والمؤسسات المالية والدائنون رغبة في تحقيق التكامل الإقتصادي من خلال تنويع مصادر الدخل والتخلص من التبعية الكلية لقطاع المحروقات، تسعى الحكومة الجزائرية إلى تحسين مناخ الأعمال من خلال السعي لضمان المسائلة والشفافية بالعمليات المتعلقة بإدارة الأعمال (بن شيخ، بن عبد الرحمن، 2013، ص3)

2-3-4-2- نظام حوكمة الشركات في الجزائر:

في الجزائر تم عقد العديد من المؤتمرات والملتقيات حول حوكمة الشركات حيث تم عقد 213 مؤتمر وملتقى سنة 2011 وللتأكد من تجسيدها على أرض الواقع لابد الأخذ بعين الاعتبار تناسق بين العناصر الأربعة الأساسية التالية :

- (1) القيم :اي مجموعة من القيم المشتركة بين الأفراد.
- (2) الهياكل :التمثلة في هياكل الدولة، الوزارات، شركات الدولة التي تتمثل مهامها في خدمة الشعب والمجتمع.
- (3) إطارات التسيير :أي طريقة التسيير كيفية تسيير التجهيزات ،تسيير الموارد الأولية ،تسيير المعلومات ،تسيير الموارد البشرية
- (4) الوسائل والطرق : المتعلقة بسياسة الدولة، برامج الدولة ،مشاريع الدولة.

إلا أنه في الجزائر لا يوجد تناسق بينها حيث لا توجد هياكل قادرة على حمل المتغيرات الجديدة والإطارات التسييرية لا زالت ذات طابع إداري بيروقراطي الذي من المفترض أن يكون تسيير معتمد على تقييم المدخلات والمخرجات من خلال تقييم دوري وإجراء تحسينات، فيولد عدم التناسق مجموعة بين الصراعات منها :

- صراع عدم الثقة.
- صراع تنظيمي :خيث غالبية الشركات الجزائرية لا تقدم النتائج التي أنتجت من أجلها.
- صراع تسييري :اي عجز الهياكل والإطارات التسييرية في كثير من الأحيان على تحقيق النتائج بالطريقة الجيدة.

ونتيجة هذه الصراعات وأخرى لازالت الجزائر تحتل رتب متدنية في قائمة الدول الأكثر فسادا في العالم حيث إحتلت الرتبة 105 حسب التقرير الصادر عن منظمة الشفافية الدولية الذي صدر في ديسمبر 2012، وحسب التقرير الجديد الذي يتضمن استطلاعا للرأي حول الفساد لسنة 2013، والذي يتضمن مجموعة من آراء المواطنين من كافة دول العالم من بينها الجزائر حيث يشير تقرير "ترانسبرانسي أنترناسيونال" استنادا إلى العينة التي اعتمد عليها إلى أن كل القطاعات في الجزائر يشملها الفساد بنسب متفاوتة كما يلفت التقرير إلى أن 74 بالمئة من الجزائريين يعتقدون أن قطاع المال والأعمال من القطاعات الأكثر فسادا وهذا ما يدل على أن تفعيل آليات الحوكمة مازال ضعيفا رغم الجهود المبذولة.

2-4-3-3- الآليات المقترحة لتفعيل حوكمة الشركات في الجزائر

إن تشخيص حالة الحكم الراشد أو حوكمة الشركات في المؤسسة الجزائرية ينبغي أن يكون مؤطر علميا بواسطة دراسة استقصائية لعينة من المؤسسات، غير أن هذه الوضعية معروفة بما فيه الكفاية في

محتواها، مما يمكننا من تحديد جملة المشاكل الرئيسية التي تطرح حول الموضوع ومن ثم ايجاد الحلول الكفيلة بحلها (غضبان، 2015، ص 281-283).

1- **وجود إدارة فعالة :** في الجزائر هناك نسبة كبيرة من المؤسسات ذات الطابع العائلي التي تتميز بإدارة عائلية غير تنافسية لأنها غير مبنية على أسس اقتصادية غالبا ما تكون فيها العلاقات هي علاقات مصالح من أجل السيطرة والاستحواذ على الشركة، فلم تكن العائلة يوما عاملا أساسيا في نجاح الشركة وإنما الموارد البشرية المهارية هي الأساس، خاصة وأن اندماج المؤسسات الجزائرية في اقتصاد السوق ليس اختياريا

2- **تطبيق الممارسات الاجتماعية :** تغيب في المؤسسات الجزائرية الثقافة الاجتماعية رغم التطور الذي تشهده هذه الأخيرة لدى المؤسسات العالمية، فالجانب الاجتماعي في الجزائر إذا ما استثنينا الوطنية للاتصالات (نجمة) مازال محصورا في جانب النقابات التي تتميز بمحدودية وثبات أهدافها، ولكن أين مواطنة المؤسسات وأخلاقيات الأعمال.. من كل هذا ؟

رغم ارتباط الممارسة الاجتماعية في كثير من الأحيان بالحجم إلا أن هذا لا يمنع من تبني هذه الممارسات لإرساء الثقة والشفافية بين مختلف الأطراف الآخذة، وهو ما يمثل عصب حوكمة الشركات في ظل الاندماج العالمي.

3- **استعمال تكنولوجيا المعلومات والاتصال في المؤسسات الجزائرية :** أثبتت العديد من الدراسات أن تبني استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصال في مؤسسات الدول النامية بشكل عام يبقى معقدا خاصة بالنسبة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، على العكس في الدول الصناعية أين تشهد هذه المؤسسات زيادة في استخدام التكنولوجيا.

4- **أهمية مجلس الإدارة والإدارة العليا وتأثيرهما على حوكمة الشركات :** باعتبار مجلس الإدارة والإدارة العليا من الأطراف الأساسية لحوكمة الشركات، والتي لها تأثير فعال على جودة الحوكمة المنبثق من تأثيرها في باقي أطراف الحوكمة استلزم وجود تفاعل بين وظيفة المراجعة الداخلية والإدارة وهذا بمدى بنائهم تقدير المخاطر وتقييم نظام الرقابة الداخلية وكذلك الإفصاح الدوري للإدارة عن الأنشطة التي تنفذها سلطاتها ومسؤولياتها وما تم انجازه من خططها الموضوعة، حيث أصبح مجلس الإدارة و الإدارة العليا تعتمد على وظيفة المراجعة الداخلية في تحسين عملية حوكمة الشركات، وذلك لما للمراجعين الداخليين من دور محوري في تقديم خدمات التأكيد، الخدمات الاستشارية وإدارة المخاطر.

5- **علاقات الشركة مع الأطراف الفاعلين الخارجيين :** تشكل الشركة جهاز مفتوح حول العديد من الأطراف الفاعلة الخارجيين وهي على اتصال دائم معهم، وعليه فإن هناك مجموعة من التوصيات

الواجب تنفيذها قصد ملائمتها مع ظرف كل شركة لكي تتمكن من تحسين علاقتها مع الأطراف الفاعلة الخارجيين وتوسيع اتجاههم .

السلطات العمومية كشريك.

البنوك والهيئات المالية الأخرى (ثقة وشفافية):

• إرساء في الوقت المناسب المعلومات الشاملة والصحيحة عن الوضع المالي للشركة

• يجب التفريق بين الأموال الخاصة للشركة والأموال الخاصة

الزبائن

العمال

المنافسين

وبناء على ما رآه الباحثون أن التطبيق الجيد لحوكمة الشركات يتوقف على مدى توافر مستوى جودة مجموعتين من المحددات المتمثلة في المحددات الخارجية، والمحددات الداخلية (سليمان، 2009؛ غادر، 2012). ويمكن ملاحظة أن المحددات الداخلية التي وردت في دراسة (عيادي، 2013) والمتمثلة في عقد التأسيس والنظام الأساسي للشركة، والهيكل التنظيمي فهي تعتبر البداية لتأسيس أية شركة، أما بقية النظم المتمثلة في نظام المعلومات المحاسبي، ونظم إعداد التقارير المالية، ونظم إعداد الميزانيات التقديرية، ونظم الضبط والرقابة، ونظم التوظيف، فهي تعتبر نظم معلومات مختصة تتكفل بكافة المهام المبينة حيث لا بد من الإشارة أن هذه الأنواع سيتم توضيحها بالتفصيل في الفصل الثالث وباهم البرامج المستخدمة بها من خلال الدراسة الاستطلاعية بالشركات المعنية بالدراسة.

وتتأثر هذه النظم بمجموعة المحددات الخارجية التي حددها الباحثون، وتتمثل في القطاع مصرفي، والأسواق التنافسية، والنظم الضريبية، والنظام قضائي، والجهاز الإعلامي، والتشريعات، وقانون العقود، وقوانين الفساد (سليمان، 2009؛ غادر، 2012، عيادي، 2013). والتي تعتبر كآليات خارجية لحوكمة الشركات.

2-5- استخلاص

من خلال استعراض الدراسات السابقة أتضح أنه لم يتوصل إلى نموذج موحد يكن تطبيقه لحوكمة الشركات. ويرى كل من (سليمان، 2009؛ حمادة، 2005) أن ذلك يعود للاختلافات الإقتصادية والسياسية والثقافية بين الدول. ومن خلال مراجعة الدراسات السابقة، والنماذج المختلفة، يمكن ملاحظة أن هناك مجموعة من المبادئ المشتركة بينها، غير أن المبادئ الصادرة عن منظمة المواصفات الدولية أيزو 26000 (ISO) المتمثلة في القابلية للمساءلة، والشفافية، والسلوك الأخلاقي، واحترام مصالح الأطراف المعنية، واحترام سيادة القانون، واحترام المعايير الدولية السلوكية، واحترام حقوق الإنسان فهي تعتبر شاملة لجميع المبادئ من جهة ومن جهة أخرى، قد بين (غضبان وبن بركة، 2014) أن مركز حوكمة الشركات في الجزائر يحث على اعتماد أفضل ممارسات حوكمة الشركات الدولية، ومن هنا؛ سوف يتم اشتقاق والاعتماد على المبادئ التالية لأغراض الدراسة الحالية:

- الإفصاح والشفافية
- مسؤوليات مجلس الإدارة
- العدالة
- مسؤولية الإجتماعية
- احترام مصالح الاطراف المعنية
- الانضباط

ولتحقيق المبادئ السابقة، لا بد من توفر الآليات الملائمة. وقد عرف (Chareaux, 2005) حوكمة الشركات بأنها مجموعة من الآليات المؤسسية التي تملك قوة التأثير على الحدود التي يستعملها المسيريون عند اتخاذ القرارات في الشركة، وذلك للحد من السلطة التقديرية لهم (Eustache and Wa, 2005)، وعلى هذا الأساس يتضح أن حوكمة الشركات تركز على وضع الآليات اللازمة لوضع السياسات، ومتابعة تنفيذها، ومعرفة تأثيراتها، كما أنها تشرف على الرقابة الداخلية لأنظمة الشركة، وإدارتها بما يخدم مصالح المساهمين والشركاء في تلك الشركات. وقد بين (غضبان وحامد، 2012) أن النموذج الأنجلو-ساكسوني يركز على الآليات الخارجية للحوكمة المتمثلة في منافسة سوق المنتجات (الخدمات)، وسوق العمل الإداري، والاندماجات والاكتساب، والتدقيق الخارجي، والتشريعات والقوانين. في حين أن النموذج الألماني الياباني فتحل الآليات الداخلية للحوكمة مكانة هامة، وأضاف (غضبان وحامد، 2012) أن هذه الآليات تتمثل في مجلس الإدارة، والتدقيق الداخلي، والجمعية العامة، ولجنة

المراجعة. ولتحقق الشمولية والفعالية في حوكمة الشركات سوف يتم اعتماد كلا من الآليات الداخلية والخارجية الواردة في النموذجين المذكورين. أما المنافع النهائية التي ينبغي تحقيقها، والتي يمكن اعتبارها مقياساً لنجاح حوكمة الشركات، فقد بينت دراسات كل من (Sinan, 2008؛ سليمان، 2009؛ فرحان و المشهداني، 2011؛ حسايني وآخرون، 2012) أن أهمية حوكمة الشركات وفوائدها تتمثل في ضمان النزاهة والشفافية والدقة والوضوح في القوائم المالية، وتخفيض المخاطر المتعلقة بالفساد المالي والإداري التي تواجه الشركات، وتحقيق فاعلية الإنفاق وربط الإنفاق بالإنتاج، وتقليل مشاكل التضارب في المصالح بين الأطراف المختلفة، وتحسين أداء الشركة وقيمتها الإقتصادية وقيمة أسهمها، وتحسين فرص الوصول إلى الأسواق المالية، وتحسين هوامش الربح، وزيادة قدرة الشركات على المنافسة، وزيادة فرص العمل لأفراد المجتمع وهذا كله يتجسد في تحقيق أهم المبادئ التي سوف نعتمد عليها في الدراسة الحالية.

وقد بين تقرير (Russell Reynolds Associates, 2016) أن التوجه الحالي هو نحو حوكمة الشركات والمؤسسات العاملة على نطاق إقليمي أو عالمي، بالإضافة للشركات المحلية، الأمر الذي أدى إلى ضرورة استخدام نظم المعلومات لمساعدة هذه الشركات في تطبيق مبادئ الحوكمة من أجل تحقيق أهدافها وفوائدها، الأمر الذي سيتم التطرق إليه في الفصل الثالث وهذا من خلال استعراض لأهم نظريات ومفاهيم وأنواع وطرق قياس فعالية نظم المعلومات المساعدة بدورها في تفعيل حوكمة الشركات لشركات محل الدراسة.

الفصل الثالث

نظم المعلومات، فعاليتها و تأثيرها

3-1 مقدمة

3-2 مفهوم نظم المعلومات

3-3 أهمية نظم المعلومات

3-3-1 دور نظم المعلومات في أنظمة العمل

3-3-2 أثر نظم المعلومات على المنظمة كلها

3-3-3 أثر نظم المعلومات على بيئة الأعمال

3-4 أهداف نظم المعلومات

3-5 دور نظم المعلومات في حوكمة الشركات

3-5-1 علاقة نظم المعلومات بحوكمة الشركات

3-6 أنواع نظم المعلومات المعنية في تفعيل حوكمة الشركات.

3-6-1- تصنيف مكليود لنظم المعلومات (Mcleod, 2004)

3-6-2- تصنيف لاودون لنظم المعلومات (Laudon, 2004)

3-7 فعالية نظم المعلومات وقياس أبعادها

3-7-1 مفهوم فعالية نظم المعلومات

3-7-2 أهم النماذج لدراسة فعالية نظم المعلومات

3-7-3 قياس أبعاد فعالية نظم لمعلومات

1-3 مقدمة:

إن نظم المعلومات تسهم بإيجاد حلول للكثير من التحديات التي تواجه الإدارة العليا فيما يخص البيئة الداخلية وكذلك الخارجية التي تعمل بها المنظمة حيث تكمن أهميتها في تسهيل عمليات التنسيق بين المستويات الإدارية المختلفة في المنظمات وانسياب المعلومات من وإلى الأطراف ذات العلاقة ، إضافة إلى عملية اتخاذ القرارات التي تعتبر جوهر نجاح أو فشل الإدارة في تحقيق أهداف المنظمات كما تؤمن نظم المعلومات القيمة للمنظمات كتنظيم ، كما تؤمن الحل الإداري لتحديات البيئة الخارجية للمنظمات بسرعة التقاط المعلومات منها، خاصة المعلومات المتعلقة بالمنافسة والأسواق والعملاء.. (Laudon, K, C, & Laudon, J, 2006 ; Spremic, M ; Jakovic, B, 2012) رومي، 2010؛ الرواشدة، م؛ الشليبي، ر، 2017)

ومواكبة التغيير الذي يحصل في بيئة الأعمال اليوم حيث غيرت نظم المعلومات بنية الإدارة ووظائفها وأساليب تخطيط وتنفيذ أنشطة الأعمال الجوهرية كما تغيرت أدوار نظم المعلومات في المنظمات الحديثة، فلم تعد هذه النظم مجرد أدوات حاسوبية لتسجيل البيانات ومعالجتها وإنتاج المعلومات وإصدار التقارير وإنما هي اليوم نظم عمل وإدارة مندمجة مع تدفقات العمل في جميع المستويات والأبعاد وبالتالي تمثل جزءا محوريا في عملية تشكيل هيكل كل منظمة وقاعدة انطلاق لاغنى عنها في بناء وتطوير نظمها الوظيفية (ياسين، س، غ، 2009)، الأمر الذي ألح على المنظمات إجراء التقييم لفعالية نظم المعلومات حتى تتمكن من الوصول إلى الفعالية المطلوبة في الأداء (Delone, w.H, Mclean, E.R, 2003)، على هذا الأساس لم تعد المسألة فيما إذا كانت المنظمات تستخدم نظم المعلومات أولا وإنما في مدى الفائدة والفعالية التي يمكن تحقيقها من هذا الإستخدام. (رومي، إ، م؛ صلاح، ع، م، 2013).

الأمر الذي دفع إلى تنامي الإدراك بأهمية نظم المعلومات في توفير تلك المعلومات التي تحتاجها الإدارة وتتصف بالسرعة والجودة والتكلفة والوقت المناسب، لغرض ترشيد المهام الإدارية المختلفة وصنع القرارات الرشيدة في مواجهة المشكلات التي تواجه الإدارة (هاشم، غ، ع، م، 2013) وبالتالي دعم حوكمة الشركات وتفعيلها.

ويركز الفصل الحالي على مفهوم نظم المعلومات، وأهمية نظم المعلومات، وأهداف نظم المعلومات، أنواع نظم المعلومات المستخدمة في دعم حوكمة الشركات خاصة، دور نظم المعلومات في حوكمة الشركات، فعالية نظم المعلومات وأبعادها وطرق قياسها.

3-2 مفهوم نظم المعلومات:

لقد لقي مفهوم نظم المعلومات إهتمام العديد من الباحثين مما أدى إلى تنوع تعريف نظم المعلومات ومن أبرز هذه التعاريف والتي ستعتمد عليها دراستنا الحالية تعريف

(McLeod and Schell, 2004 ; Laudon and Laudon, 2004) حيث عرف نظم المعلومات على أنها مجموعة من العناصر المتفاعلة مع بعضها (أجهزة، الحاسوب، والبرمجيات، وشبكات الحاسوب، والأفراد) لتجميع البيانات ومعالجتها وتخزينها، وإنتاج المعلومات المناسبة في الوقت المناسب، بالشكل والحجم والجودة المناسبين، وتوزيعها على الجهات المعنية في المنظمة لتحقيق الفائدة المرجوة منها.

وتعريف (ترك، م، أ، م، 2008) لنظم المعلومات على أنها: "الأنظمة التي توفر المعلومات اللازمة للأطراف المتعددة داخل وخارج المنظمة بما يساعد كل طرف في أحكام الرقابة على تصرفات وقرارات مجلس الإدارة."

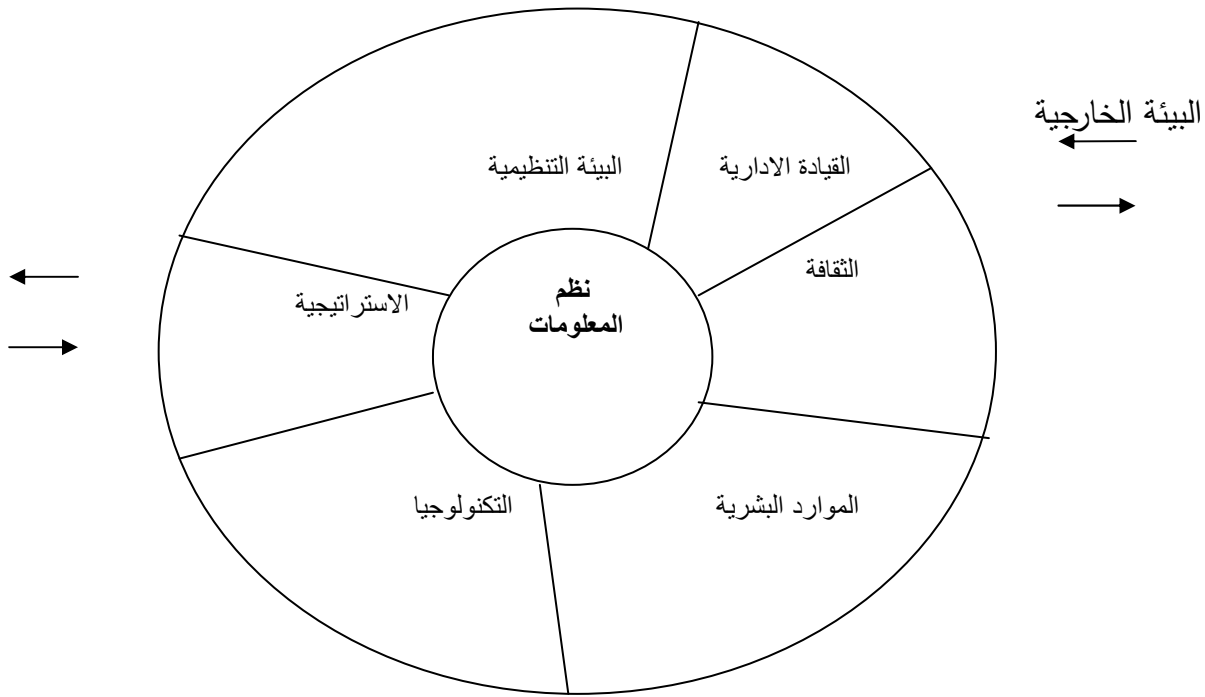
وباعتبار المنظمة مزيجا مقننا من عوامل الإنتاج التي تتمثل في المواد، أو الآلات والأموال، والأفراد والأساليب، ووظائف المنظمة التي تتمثل في وظيفة التمويل، ووظيفة الأفراد، ووظيفة الإنتاج والتسويق، بالإضافة إلى وظيفة التخطيط والتنظيم والتوجيه ووظيفة الرقابة، من أجل تحقيق أهداف هذه المنظمة نحو إنتاج سلعة أو تقديم خدمة، فهذه العناصر في مجموعها لا تحقق هدف المنظمة إلا إذا تم تفاعلها مع بعضها، حيث لا يتحقق هذا التفاعل إلا من خلال مجموعة القرارات التي تتخذها المستويات الإدارية، وهذه القرارات لا يمكن أن تتخذ إلا من خلال مجموعة من الإجراءات والنماذج والسجلات التي تشكل في مجموعات نظم المعلومات التي يكون أهم مخرجاته التقارير بأنواعها المختلفة، فهذا التفاعل أحد شروطه الهامة توافر النظام المتكامل للمعلومات القادر على توفير التقارير التي تساعد على اتخاذ القرارات التي تحكم سير العمل في المنظمة وحركة الحياة فيها، حيث تعني هذه الحركة علاقة مستمرة دائمة وديمومة حياة المنظمة بين الزمان والمكان، والزمان يعني الماضي والحاضر والمستقبل، والمكان يعني المنظمة ذاتها والهيئة المحيطة بها والتفاعل بينهما . (Rapport, JBSA).

3-3 أهمية نظم المعلومات:

قد بدأت نظم المعلومات كأداة لخدمة العاملين في الشركة، إلا أنه منذ مدة تجاوز هذا الدور التقليدي حيث في عالم الأعمال اليوم، تتأقبق عليه المنظمات لما له من أدوار حيوية كثيرة مثل:

- تطوير عملية جديدة ونماذج التي تلبي احتياجات المنظمة.
 - المساعدة في خلق سلوك الإدارة الجديد والثقافة التنظيمية.
 - مساعدة فرع المنظمة إلى طريق خلق شراكات جديدة مع العوامل الخارجية بما في ذلك: الموردين والعملاء والمنافسين.
- وعلاوة على ذلك، فإن البعد التنظيمي وإدارة نظم المعلومات زرعها في بيئة الأعمال اليوم هي أكثر أهمية بكثير من الأبعاد التكنولوجية ، (Lennon, J, 2013) احتياجات المنظمات للمعلومات تختلف بين المنظمات وحتى في نفس المؤسسة في بعض الأحيان، حيث نظام معلومات المتكامل بشكل جيد يساعد المنظمة في تسهيل عمليات صنع القرار، وتعزيز التعلم التنظيمي من خلال محددات السياق التنظيمي (رومي، إ، م، 2013)، وتحفيز الابتكار، حيث تعتبر هذه الأبعاد الثلاثة الأبعاد الرئيسية التي تحدد موقع المنظمة في البيئة التنافسية (Baltzan & Philip, 2008).
- و لقد بين (ياسين، س، غ، 2011) أن نظم المعلومات تحتل مكان القلب في بيئة منظمات الأعمال الحديثة، أي مصدر الحياة والنشاط للمكونات الأساسية لأي منظمة من المنظمات، كما اعتبرها أداة فاعلة لإعادة هندسة الأعمال بصورة جذرية وشاملة وذلك من أجل تحقيق الميزة التنافسية، كما اعتبر نظم المعلومات أنها محور تكامل وتوافق العناصر الأساسية لمنظمة الأعمال كما ذكر أن لنظم المعلومات تأثير حيوي في تشكيل بنية التنظيم وفي التأثير على إختيار نوع الهيكل التنظيمي المناسب لنظم المعلومات ولإستراتيجية الأعمال أيضا، وذلك انطلاقا من افتراض أن الهيكل التنظيمي ينبغي أن يتبع الاستراتيجية ونظم المعلومات لا العكس، أو على الأقل تكوين علاقة من التكامل والتطور المتوازن بين بنية الهيكل التنظيمي ونظم المعلومات واستراتيجيات الأعمال الشاملة، وعليه تكون لنظم المعلومات صلة مباشرة في تشكيل ثقافة المنظمة التنظيمية أو إعادة صياغتها. وهذا ماًضافه (رومي، إ، م، 2010) في دراسته حيث خلص إلى أن الثقافة التنظيمية بأبعادها تؤثر على فعالية نظم المعلومات بشكل عام يبقى فقط الاختلاف في نوع الثقافة الأكثر تأثيرا في المنظمة. والشكل (3-1) يوضح ذلك:

الشكل (3-1) يبين العلاقة المتفاعلة بين نظم المعلومات وبيئة المنظمة بمكوناتها ونظمها الفرعية:



المصدر: ياسين، س، غ، (2011)، "تحليل وتصميم نظم المعلومات"، دار المناهج للنشر والتوزيع، الطبعة الاولى، عمان، الأردن. ص54.

كما هناك عدة دراسات بينت أن نظم المعلومات تأتي على عد مستويات تتمثل في أنظمة العمل، والمؤسسة، وبيئة الأعمال كلها (رومي، إ، م، و صلاح، ع، م، 2013) :

3-3-1 دور نظم المعلومات في أنظمة العمل:

تعتبر أنظمة العمل من النظم المهمة بالمنظمة حيث تؤثر عليها نظم المعلومات وتزودها بالمعلومات اللازمة لتنفيذ أعمالها، كما أن نظم المعلومات تؤثر على أنظمة العمل مجتمعة لأنها تدعم المشاركة في المعلومات بين أنظمة عمل عدة ، إضافة إلى تنسيق العمل فيما بينها وتحقيق التكامل في العمل في هذه الأنظمة حيث كلما زاد الاعتماد على نظم المعلومات في تنفيذ أنظمة العمل كلما زادت تنمة العمل وبالتالي أصبح الاعتماد على نظم المعلومات أكبر إلى أن يصبح نظام المعلومات هو نفسه نظام العمل، وعليه يصبح العمل معتمدا اعتمادا تاما على نظام المعلومات.

3-3-2 أثر نظم المعلومات على المنظمة كلها:

إن المنظمة التي تملك القدرة على تحسين الأداء والإنتاجية، ووضوح الأهداف والثبات والمشاركة والالتزام والأخلاق والإبداع، والنمو تعتبر منظمة متوازنة وقادرة على مواجهة التحديات المحيطة

بها (Quinn and Cameron, 1988, 1999, 2006) وهذا يتحقق بتأثير نظم المعلومات على الميزة التنافسية للمنظمة من خلال تحسين المستمر للإنتاج، والدعم اللازم لعمليات التسويق، وتخفيض التكاليف، وتخفيض المستويات الإدارية في المنظمات، والمرونة في الإنتاج ، وتقديم الخدمات بالتوجه نحو الزبائن لتحديد متطلباتهم بدقة.

3-3-3 أثر نظم المعلومات على بيئة الأعمال:

إن ظروف السوق والمنافسة الدولية والتغيرات التي تحدث باستمرار في بيئة الأعمال زادت من أهمية نظم المعلومات في المنظمات، وذلك لما لها أهمية في إضافة مزايا استراتيجية للمنظمات كالإستجابة السريعة، وتحسين المنتجات والخدمات، وزيادة الكفاءة والفعالية في العمل، حيث شكل المنتجات والخدمات وطبيعتها ومرونة التطوير وسهولته وكذا زيادة المجال الجغرافي للأسواق التي تعمل فيها المنظمة والتوصل إلى أشكال جديدة من الأعمال والمنتجات والخدمات، كل هذا يؤثر عليه نظم المعلومات المستخدمة في المنظمة. (Daud and Kamsin, 2006 ; Martin et All, 2005).

3-4 أهداف نظم المعلومات:

تدعم نظم المعلومات عملية صياغة رسالة المنظمة عن طريق تحديد مختلف أنواع الأنشطة الأساسية وتقديم معلومات عن الأسواق المستهدفة وتحليل عناصر الميزة التنافسية الإستراتيجية، كما تساهم نظم المعلومات في تقديم المعلومات بجودة شاملة من شأنها المساهمة في معرفة وصياغة الأهداف الإستراتيجية للمنظمة بعد مقارنة عناصر القوة والضعف داخل المنظمة بالفرص والتهديدات الحالية والمتوقعة في البيئة الخارجية. (ملاوي، ن، م، 2014)

كما ساعدت نظم المعلومات و تكنولوجيا المعلومات في زيادة إنتاجية المنظمة من خلال تشجيع الابتكار وبالتالي الحصول على ميزة تنافسية في السوق .وفقا لدراسة أجريت عام 2008 من قبل معهد حوكمة تقنية المعلومات (ISACA, 2008) كانت أهم الأهداف المتعلقة بتكنولوجيا المعلومات ونظم المعلومات عموما على النحو التالي (Lannon, J, 2013):

- ✓ تحسين توجيه العملاء والخدمات.
- ✓ ضمان الامتثال المنظمة مع القوانين والأنظمة الخارجية.
- ✓ إنشاء الخدمة المستمرة والمتاحة.

- ✓ إدارة مخاطر الأعمال المرتبطة بتكنولوجيا المعلومات.
- ✓ تقدم مجموعة من منتجات وخدمات منافسة.
- ✓ تعزيز والحفاظ على وظائف العمليات التجارية.
- ✓ زيادة العائد من تمكين تكنولوجيا المعلومات IT- -الاستثمارات التجارية.
- ✓ جذب وتطوير والاحتفاظ بموظفين ماهرة وذات دوافع.
- ✓ مواجهة متطلبات العمل المتغيرة مع الاستجابة السريعة.
- ✓ الحصول على معلومات مفيدة وموثوقة لاتخاذ القرارات الاستراتيجية.
- ✓ حفظ البيانات والمعلومات وتزويد المستفيدين بالمعلومات التي يرغبونها. (ملاوي، ن، م، 2014)

في نفس الدراسة التي أجراها معهد حوكمة تقنية المعلومات (ITGI)، فقد توصلت إلى استنتاج مفاده أن الهدف الأهم من المنظمات هو موازنة استراتيجية تكنولوجيا المعلومات لاستراتيجية الأعمال، بالإضافة إلى ضمان أمن وموثوقية خدمات تكنولوجيا المعلومات (Lannon, J, 2013)، وبطبيعة الحال تكنولوجيا المعلومات هذه لا توفرها إلا نظم معلومات ذات فاعلية والسبب وراء هذا السلوك من المنظمات غير أنه من المستحيل تحقيق هذا دون دمج استراتيجية تكنولوجيا المعلومات بإستراتيجية الأعمال. وباعتبار نظم المعلومات قلب المنظمة التي يستحيل الشروع في أي عملية من أي مشروع أعمال كان إلا ويوجد نظم معلومات حتى لو كان غير ملموس ، على هذا الأساس تحتاج نظم المعلومات إلى تشكيل إطار دعم الشركات، وهو " النظام العصبي المركزي للتنظيم" كما قال (Beveridge, 2006 ، Lannon, J ، 2013).

ولقد بين (Russell, M, 1999) أن المنظمات المعاصرة تواجه تحديات لا تعد ولا تحصى ومن أهمها الطريقة التي تدير بها أثمن مواردها وهي المعلومات هذا في وقت يهتم بتكنولوجيا المعلومات الأكثر تطورا على نحو متزايد وبالتالي إذا كانت الهيئات العامة لديها ثقة أنها يمكن أن توفر أدلة دقيقة وموثوقة بها من قراراتهم تزويد الأنشطة للدولة، فإنها تواجه تحديا هاما في تطوير استراتيجيات وسياسات صارمة تدعمها المعلومات المناسبة لثقافة المنظمة.

3-5 دور نظم المعلومات في حوكمة الشركات:

حينما نتحدث عن فوائد نظام المعلومات نعني بذلك حاجة المنظمة الفعلية اليه. ويتفق العديد من الكتاب الاداريين بان المنظمة تحتاج الى نظام المعلومات الادارية ، لتمكينها من تنسيق فعاليتها والاهداف الفرعية العديدة لكافة الوحدات الادارية داخلها، ومن القيام بمهام التخطيط والرقابة بصورة فعالة(القاضي، 2001) .

ويمكن القول بان الحاجة الى نظام المعلومات قائمة طالما ان المنظمة تنوي البقاء حية، بكفاءة في توجيه وتنظيم وموازنة كافة انشطتها ، للوصول الى النتائج التي وجدت من اجلها خاصة اذا ما قارنا بقاء المنظمة في بيئة عمل متغيرة ومتطورة (النجار، 2007) .

ويمكن ان يفيد نظم المعلومات الادارية في تقديم المعلومات التي تحتاجها في مختلف الادارات في المنظمة لممارسة العمليات الادارية.

وفي تعبير آخر في ضوء هذه المعلومات يمكن ممارسة التخطيط والتنظيم والتوجيه والرقابة على الاداء بكفاءة وفاعلية. اضافة الى تحديد وتوضيح قنوات الاتصال افقيا وعموديا بين الوحدات الادارية في العمل ، وتسهيل عملية استرجاع المعلومات وتقييم نشاطات المنظمة ومردودها الاستثماري لكافة الطاقات المتاحة من خلال المؤشرات او المعايير التي يفرزها النظام لاغراض قياس كفاءة الاداء وتقييم النتائج ، واتخاذ قرارات اكثر فاعلية ، ويسهل على المنظمة تقدير احتياجات المستقبل ويهيئها لاحتمالات التغيير المتوقعة في بيئة العمل ، وبذلك يكون بوسع الادارة ان تحدد مسبقا الاجراءات اللازمة لاي تغيير محتمل(القاضي، 2001) .

كما أن وجود إطار متماسك لحوكمة الشركات هو آلية هامة لتسهيل وضمان الإمتثال للأنظمة ووضع ترتيبات للمساءلة الداخلية المناسبة. وهذا يتحقق من خلال الزيادة بالإهتمام بالمعلومات باعتبارها موردا استراتيجيا من موارد المنظمة، وذلك بالمزيد من الإهتمام بالنظم التي توفر هذه المعلومات وعلى إعتبار أن نظم الإدارة العليا في المنظمة هي المسؤول الأول عن كافة الجوانب والأبعاد الإستراتيجية للمنظمة لابد من معرفة الطريقة لتأمين نظم المعلومات، وبإعتبار نظم المعلومات المبنية على استخدام الحاسب الآلي تستخدم كأداة لتطبيق إستراتيجية المنظمة التي تعتمد على إستخدام وتشغيل واتصال المعلومات، بحيث يتعدى هذا النوع من المعلومات الإستراتيجية حدود المنظمة ليشمل العملاء والمستهلكين والموردين والمنافسين (رومي، 2010). من هنا يتضح أن نظم المعلومات تؤدي دور مهم في إيصال المعلومات بالدقة والجودة والوقت المناسب للأطراف المعنية .

باعتبار تدفق المعلومات تعتمد على رسالة وأهداف والهيكل التنظيمي للمنظمة والكفاءة الإدارية وفعالية تصميم نظم المعلومات لذا لا بد أن تصمم وتنفذ وفق مبادئ حوكمة الشركات بحيث يمكن أن تساعد جميع الأطراف على اتخاذ قرارات عقلانية من خلال قوة المنطق وليس من خلال منطق القوة وذلك بتسيير مراقبة أسواق الشركات، وتدفق المعلومات وبالتالي كفاءة نظام حوكمة الشركات، كما له تأثير على المديرين ويغطي إحتياجاتهم. (Drimpetas, E , L, T , 2008)

كما تساهم نظم المعلومات دور مهم في التقليل من مشكل عدم تماثل المعلومات وذلك باستخدامها أدوات متطورة لتسهيل عملية جمع البيانات، وتنظيم ونشر واستغلال المعلومات وتسيير العلاقات بين الأطراف المعنية. (Drimpetas, E , L, T , 2008)

تساهم نظم المعلومات وخاصة الإستراتيجية التي تساعد الإدارة في حل المشكلات التي تواجه منظمات الأعمال مثل فتح أسواق جديدة وإضافة نشاط جديد أو ابتكار منتج جديد أو إضافة خط إنتاجي جديد أو اتخاذ قرارات معقدة تؤثر على المنظمة على المدى البعيد والتي تتصف بدرجة عالية من عدم التأكد الناتج عن التخطيط للمستقبل البعيد الغامض والذي يتطلب مدخلا متكاملًا باستخدام معظم المهارات الوظيفية للتعامل معه. (شارف، ع، 2011)

فقد عرف (Jauch et Glueek) نظام المعلومات الإستراتيجي على أنه أحد الأساليب الممكنة للتحليل البيئي، من خلال إنشاء قواعد بيانات إستراتيجية معتمدة على مدخلات من العملاء، والمجهزين، المنافسين، المدراء الداخليين، القوى البيئية، وحدات البحث والتطوير. (شارف، ع، 2011). أي نظم المعلومات الاستراتيجية تأخذ بعين الإعتبار توجهات كافة الأطراف وتسعى لإرضائها .

إن التطور التكنولوجي والإقتصادي والتوسع فيه باستخدام نظم العمل وإدخال الحاسبات الإلكترونية في مختلف وظائف المنظمة و بزيادة حدة المنافسة أدى إلى الإهتمام بنظم المعلومات خاصة تلك المتعلقة بمجلس الإدارة بإعتباره النواة الأساسية بالمنظمة حيث تؤدي هذه النظم استخدام وتوفير المعلومات المطلوبة والكافية من قبل مجلس الإدارة بكفاءة ومصادقية عند القيام بأعماله بالإضافة إلى إظهار النقاط الهامة والتوصيات للمدير التنفيذي من أجل القيادة السليمة وكذا ملاحظات لجان مجلس الإدارة ، كما تساعد هذه النظم الإدارة الإستراتيجية لمنظمة الأعمال تحقيق التميز على كافة المستويات وذلك بتوفير معلومات عن المحيط الداخلي والخارجي للمنظمة من أجل التوظيف الأمثل للإمكانات المتاحة وزيادة فعالية وكفاءة عملية إتخاذ القرار والتنسيق والرقابة. (أونان، ب، 2011).

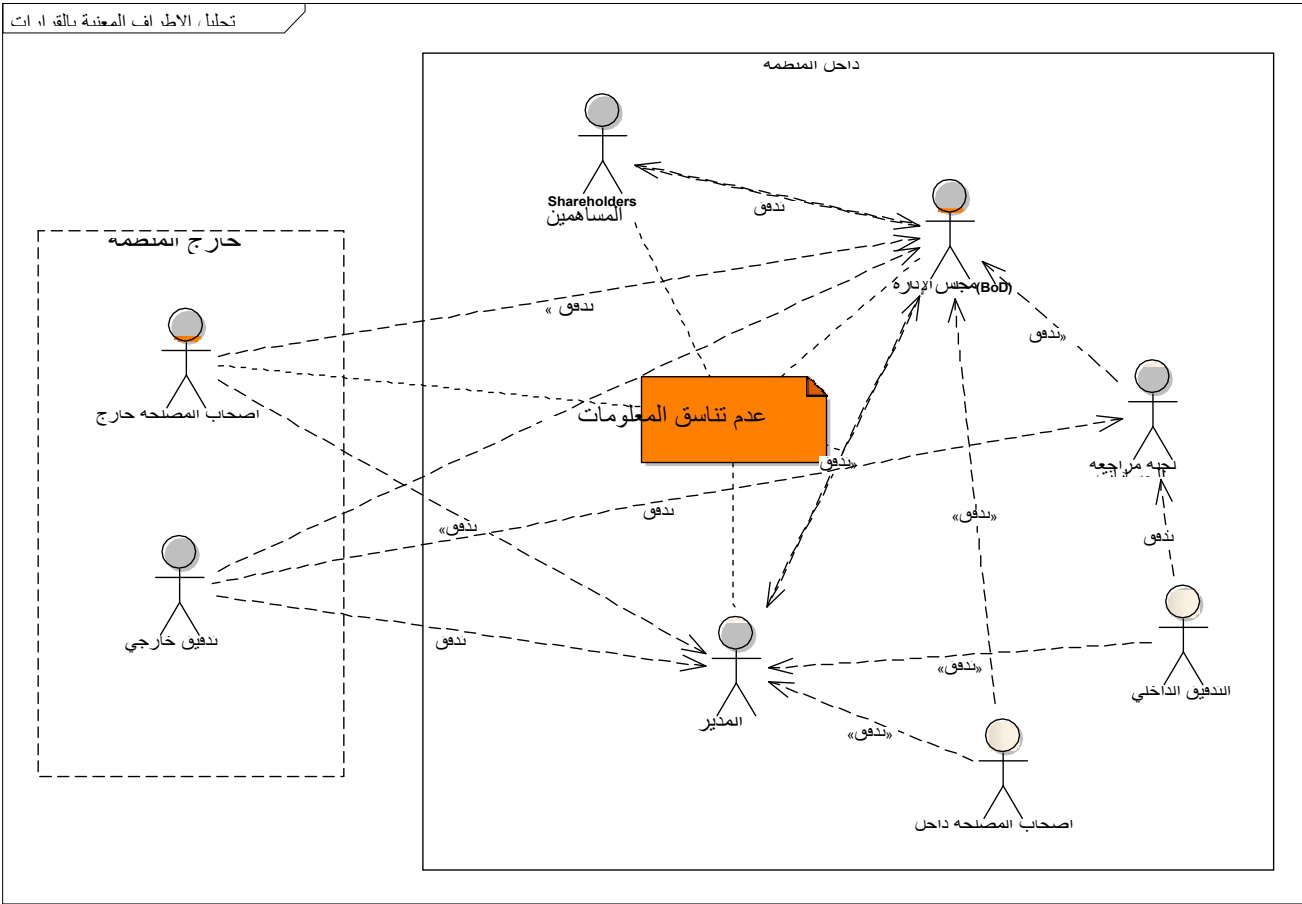
باعتبار حوكمة الشركات النظام الذي يوجه ويراقب الشركات، من خلال مجموعة من الآليات الداخلية والخارجية التي تلتزم بمبادئها من أجل ترشيد الإدارة والحفاظ على مختلف أصول وممتلكات المنظمة ، من أجل تحقيق الكفاءة والفاعلية في مختلف قرارات الأطراف المعنية بإستخدام نظام قيادة فعال يستند على المشاركة في الأداء ، هذا من ناحية أما من ناحية أخرى فقد ظهرت حوكمة الشركات بسبب مشاكل نظرية الوكالة اي نتيجة الفصل بين الملكية والتسيير بسبب كبر حجم المنظمات وصعوبة تسييرها من طرف مالكيها، حيث نتج عن علاقات الوكالة مشاكل مرتبطة بتضارب المصالح بين الطرفين لذا يجب أن يكون الهيكل التنظيمي للإدارة مهيكلًا بصفة محكمة حتى يتم التقليل من حدة المشاكل التالية: مشكل تضارب المصالح، مشكل الاختيار المعاكس، مشكلة عدم تماثل المعلومات، ومشكل تحمل المخاطر. (معمر، ش، س، 2015).

3-5-1 علاقة نظم المعلومات بحوكمة الشركات :

تتضح العلاقة بينهما من خلال عمليات حوكمة الشركات والأطراف المعنية بها حيث يرى كل من (Rushman, S,&All, 2004,; Lazarides, T,; Drimpetas, E, 2008,; Institute of direction, 2009,; Bourse de Luxembourg, 2009,; OECD, 2004,; Ungureanu, M, 2013; Okike, E,& All, 2015) أن حوكمة الشركات هي مجموعة القواعد والإجراءات والعمليات والعلاقات من أجل صناعة مختلف قرارات المنظمة وذلك عن طريق تدفق المعلومات الدقيقة في الوقت المناسب بين المساهمين ومجلس الإدارة لجان مراجعة الحسابات وأصحاب المصالح والإدارة بطريقة تعاونية تشاركية لتحقيق أهداف المنظمة وهذه القرارات لها تأثير مباشر على أداء المنظمة سواء داخليا أو خارجيا .

وهذا ما نلاحظه في الشكل (3-1) حيث يبين التفاعلات وأهم العمليات عن تدفق المعلومات الداخلية والخارجية بين الجهات الفاعلة والأطراف المعنية كالتالي:

الشكل (2-3): حركة تدفق المعلومات في حوكمة الشركات



Source: Claudiu, B, (2011), “Study on the support systems for corporate governance“, Informatica Iconomica vol, 15, n°, 4.

وعليه يتضح من الشكل السابق أن حوكمة الشركات لها عدة عمليات تكون بين الأطراف المعنية الداخلية والخارجية وهي مبينة بالشكل اعلاه (Claudi, B, 2011) :

ج- العمليات الرئيسية لنظام حوكمة الشركات

لقد عرف (معهد التدقيق الداخلي، 2002) حوكمة الشركات على أنها: "العمليات التي تتم من خلال الإجراءات المستخدمة من ممثلي أصحاب المصالح في المنظمة، من أجل توفير الإشراف على إدارة المخاطر ومراقبة مخاطر المنظمات من أجل المحافظة على أصول المنظمة". و تتمثل العمليات فيمايلي:

- إدارة المخاطر.
- المراقبة الداخلية.
- التدقيق الداخلي.

• التدقيق الخارجي.

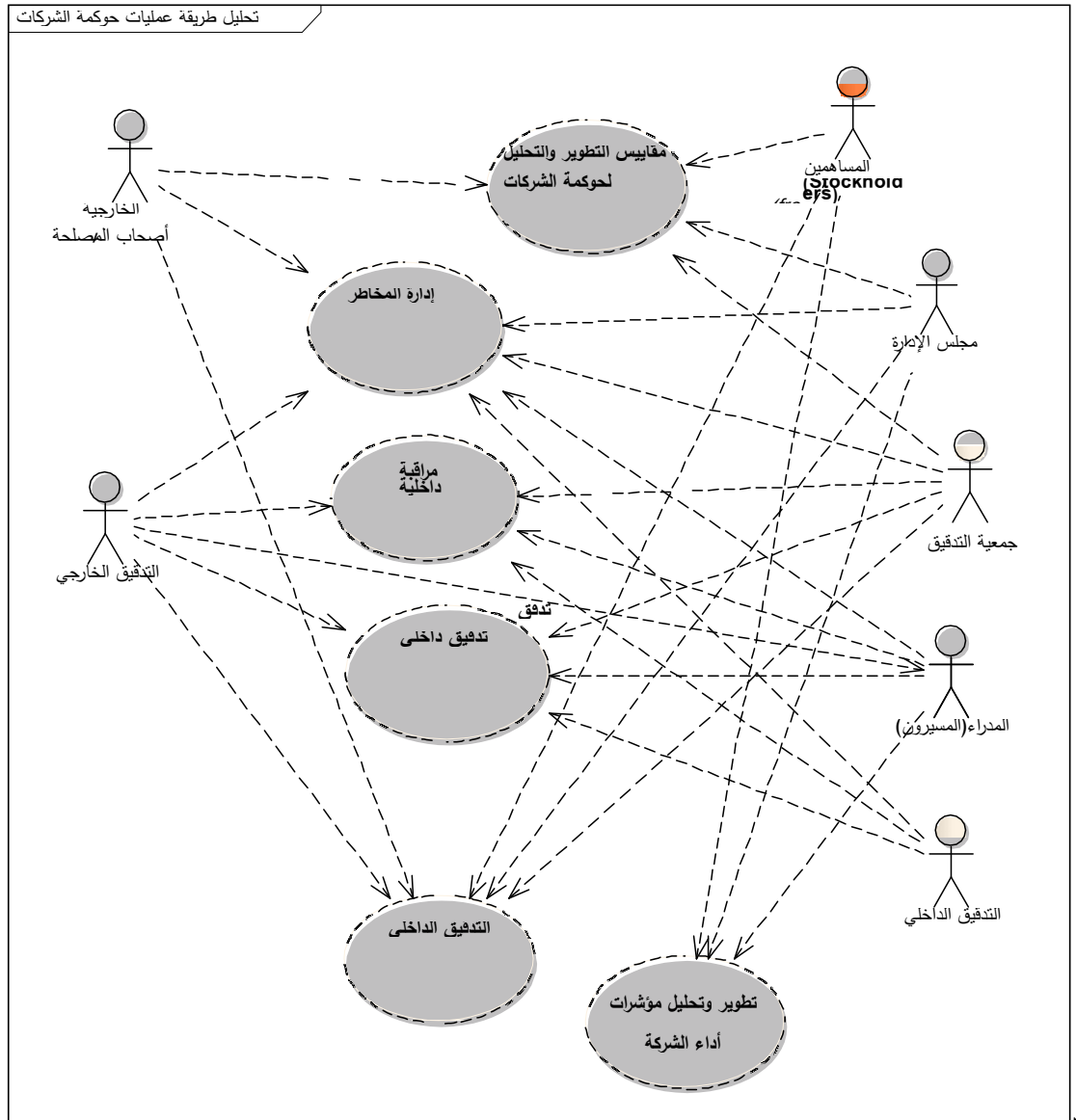
• تطوير وتحليل مؤشرات أداء المنظمة.

• تطوير مقاييس حوكمة الشركات وتطويره

وبناء على هذا طور (Claudiu, B, 2011) الشكل السابق بإدخال فيه أهم العمليات التي

تجرى بين مختلف الاطراف المعنية الداخلية والخارجية في الشكل (3-2) كمايلي:

الشكل (3-3): العمليات الرئيسية لنظام حوكمة الشركات



Source: Claudiu, B, (2011), “Study on the support systems for corporate governance“, Informatica Iconomica vol, 15, n°, 4

ويخلص إلى أنه من أجل الحصول على جميع شروط حوكمة الشركات الجيدة فمن الضروري التأكد من سلامة المعلومات ومنع تضليل و إساءة إستخدام جميع المعلومات من قبل الأطراف المعنية سواء

الداخلية أو الخارجية في نظام حوكمة الشركات ، فعلى هذا الأساس استخدام تكنولوجيا المعلومات يمكن النظر إليها على أنها دعم حقيقي من أجل ضمان الحوكمة الجيدة للشركات، وذلك لأن تكنولوجيا المعلومات يمكن أن تؤدي إلى زيادة الكفاءة لحوكمة الشركات عن طريق الحد من التباين في المعلومات داخل علاقة الوكالة، وكذا تقديم الدعم الحقيقي والدائم للمدير لزيادة أداء المنظمة وتحسينها بشكل عام. (Lazarides, T, ; Drimpetas, E, 2008, ; Kaplan, R, S, Nagel, M, E, 2003, ; Musson, D, Jordan, E, 2005, ; Renders, A, & All, 2010)

هذا من جهة، ومن جهة أخرى فإن عمليات صنع القرار تبقى أصعب في ظل هذه العمليات المعقدة والمتشابكة ما لم تتوفر المنظمة على نظم معلومات متكاملة وقائمة على النظم والتقنيات الحديثة لدعم اتخاذ القرارات ، لذا فبدون نظام معلومات ذات فعالية ومرونة فإن حوكمة الشركات لا تصل لنتائجها المرجوة. فعلى هذا الأساس لابد توضيح اهم نظم المعلومات الرئيسية التي يمكن استخدامها واعتمادها كنظم داعمة لحوكمة الشركات، و معرفة ما مدى تأثيرها في تفعيل حوكمة الشركات.

وفي الدراسة الحالية سنحاول دراسة كيفية معالجة مشكل عدم تماثل المعلومات بناء على أن حوكمة الشركات هي الأنشطة الأساسية التي تسيطر عليها الشركات وتراقبها لإتخاذ قراراتها بالتحقق من دقة وصحة المعلومات حسب ثقافة المنظمة وهيكلها التنظيمي. وهذا من خلال معرفة اهم نظم المعلومات التي تساهم في تفعيل حوكمة الشركات وطرق الحصول على فاعليتها المطلوبة لتحقيق النتائج المرجوة من حوكمة الشركات.

3-6 أنواع نظم المعلومات المعنية في تفعيل حوكمة الشركات:

بناء على الدراسات السابقة التي اهتمت بمجال نظم المعلومات تبين أنه يوجد أنواع عديدة لنظم المعلومات ومختلفة أبرزها تصنيفين مهمين:

3-6-1- تصنيف مكليود لنظم المعلومات (Mcleod, 2004):

يلاحظ بأن تصنيف (Mcleod et al, 2004) لأنواع نظم المعلومات هو تصنيفاً شاملاً لكافة احتياجات المنظمات من نظم المعلومات، إلا أنه يعتبر تصنيفاً عاماً وليس محدداً بأنواع محددة من نظم المعلومات حيث حدد الأنواع التالية :

- نظم العمل التنفيذية (Transaction Processing Systemd- TPS) :

هي نظم المعلومات التي تساعد في تجميع البيانات من البيئة التي تعمل فيها المنظمة، وتحويل هذه البيانات إلى معلومات مفيدة، وتوزيعها للمعنيين، وتخزين البيانات واسترجاعها عند الضرورة.

- نظم المعلومات المؤسسية (Organizational Information Systems) :

هي نظم المعلومات التي تستخدم في الوحدات الإدارية المختلفة في المنظمات، وتشمل:

نظم معلومات التسويق.

نظم معلومات الأفراد.

نظم المعلومات المالية.

نظم دعم القرارات.

نظم معلومات المديرين.

نظم معلومات إدارة العملاء (Customer Relationship Management):

هي نظم معلومات تساعد في تنفيذ الأعمال اليومية الخاصة بالعملاء.

3-6-2- تصنيف لاودون لنظم المعلومات (Laudon, 2004).

في حين نجد أن (Laudon et al, 2004) اتبع تصنيفين، الأول تصنيف نظم المعلومات

حسب المستوى الوظيفي، والثاني تناول الأنواع الرئيسية لنظم المعلومات حسب وظيفتها في المنظمات، وهذه الأنواع تتوزع على المستويات التنظيمية المختلفة في المنظمة وهي كالآتي:

إتبع (Laudon and laudon, 2004; Cashman and Vermaat, 1999) تصنيفاً مختلفاً

لنظم المعلومات وذلك حسب وظيفتها في المنظمة على النحو التالي:

- نظم المعلومات التنفيذية:

هي نظم المعلومات التي تساعد في تنفيذ الأنشطة والمهام الأساسية اليومية في المنظمة.

- نظم معلومات المعرفة :

هي نظم المعلومات التي تدعم العاملين في مجال المعرفة والبيانات في المنظمة.

- نظم المعلومات الوظيفية:

هي نظم المعلومات التي تساعد في العمليات الإدارية المختلفة للإدارة الوظيفية في المنظمة (مثل نظم معلومات التسويق، والتصنيع، والمالية، والمحاسبة، والأفراد).

- نظم المعلومات الاستراتيجية:

هي نظم المعلومات التي تدعم العمليات الاستراتيجية (التخطيط الاستراتيجي) وتدعم المديرين في أعمالهم.

كما أن الإدارة العليا وقراراتها تؤثر في اختيار نوع نظم المعلومات ومستوى الثقافة التنظيمية المتمثلة فيه لذا فإن قراراتها في تعيين أهمية ودور هذه النظم في التنظيم يؤثر على هيكل وطبيعة العلاقة بين نظم المعلومات من جهة ومنظمة الأعمال من جهة أخرى.

على هذا الأساس نجد أن نظم المعلومات في منظمات الأعمال الحديثة قد تحولت إلى حزمة من الأدوات المتكاملة والمتفاعلة والتي تعمل على الخط المفتوح لمعالجة البيانات وإنتاج المعلومات الضرورية للإدارة من أجل تخطيط وتنفيذ أنشطتها واتخاذ القرارات الهيكلية وشبه الهيكلية. (ياسين، س، غ، 2011)

لقد جاء في (تقرير حوكمة الشركات لمجمع شركات المناعي، 2012) بأن: " لدى مجلس الإدارة القناعة التامة والكاملة بأن تطبيق قواعد وإجراءات الحوكمة بنحو سليم يؤدي إلى تحقيق نمو مرتفع ومتواصل وتحقيق الجودة والتميز في الأداء ويؤدي أيضا إلى زيادة الثقة في الشركة كما يهدف إلى حماية مصالح الأقليات وصغار المساهمين إضافة إلى توليد الأرباح وتوفير فرص العمل وتخفيف المخاطر وكفاءة الأداء والقابلية للمحاسبة." ومن هنا يتضح لنا أن توليد الأرباح يحكمها نظم متخصصة أهمها نظم المعلومات المحاسبية وباعتبار أن الهدف الرئيسي لنظام المعلومات المحاسبي هو إنتاج تقارير دقيقة في الوقت المناسب لإتخاذ قرارات رشيدة وفق معايير معينة تحكم كمية ونوع المعلومات التي تتضمنها التقارير المحاسبية بالإضافة إلى معايير تحكم تشغيل النظام وفرض الرقابة على العمليات التي يتضمنها (بن سعيد، أ، 2008) من هنا وجب دراسة نظم إعداد الميزانيات التقديرية ، و نظم الضبط والرقابة التي تسعى إلى تخفيف المخاطر وكفاءة الأداء والقابلية للمحاسبة وكذا نظم إعداد التقارير التي تتجزأ أهم التقارير عن المخاطر الواقعة والمحتملة وكيفية التخفيف منها او معالجتها وتقارير عن الأداء الفعلي والأداء المخطط له وتصحيح الانحرافات ومحاسبة مسببها بطريقة تقوم أعمال المنظمة مستقبلا، إضافة إلى فرص العمل التي تختص بها نظم التوظيف. ، على هذا الأساس الدراسة الحالية ستركز على هذه الأنواع من نظم المعلومات باعتبارها أهم محددات داخلية لها علاقة بحوكمة الشركات.

3-6-2-1 نظام المعلومات المحاسبي:

لقد إعتبرنا نظم معلومات المحاسبي النظام الأول والمهم في دراستنا التي من شأنه يساهم في تفعيل حوكمة الشركات وهذا بناء على عدة دراسات مهمة الذي أعتبرته العمود الفقري للأنظمة في الشركات ومن هذه الأهمية إختارنا الانظمة التي تساعده في تحقيق فعاليتها المرجوة، حيث عرفه (جمعة، أ، ح، 2007) بأنه الجهة المسؤولة عن توفير المعلومات المالية والكمية لجميع الأدوات والأقسام والأطراف الأخرى، أي أن نظم المعلومات المحاسبية يعد أحد مكونات التنظيم الإداري الذي يختص بجمع وتبويب ومعالجة وتحليل وتوصيل المعلومات المالية والكمية لإتخاذ القرارات إلى الأطراف الداخلية والخارجية، وأضاف (علي، أ، ح، 2004) على أن نظام المعلومات المحاسبي هو الجزء الأساسي والهام من نظم المعلومات داخل المنظمة في مجال الأعمال يقوم بحصر وتجميع البيانات المالية والمحاسبية من مصادر خارج وداخل المنظمة ثم يقوم بتشغيل هذه البيانات وتحويلها إلى معلومات مالية ومحاسبية مفيدة لمستخدمي هذه المعلومات خارج وداخل المنظمة، فنظم المعلومات المحاسبي تؤثر على نشاط المنظمة ككل، وتهدف إلى توفير معلومات دقيقة وموضوعية لإتخاذ القرارات الصحيحة لتحقيق النتائج المرجوة. إلا أن هذا لا يحدث إلا إذا توافر فيه عدد من الخطوات الرئيسية التي وضحها (علي، أ، ح، 2004) في دراستهما الا وهي:

خطوات توضيحية متكاملة تربط عمليات الشركة بقاعدة البيانات المحوسبة.

خطوات تسجيلية منتظمة لإدخال البيانات لنظام المعلومات المحاسبي.

خطوات عمل تُفَعِّل أنظمة الرقابة فيما بين عمليات المنظمة.

خطوات عمل تُفَعِّل وتربط وتتشكّل كلا من التقارير الداخلية والخارجية للمنظمة.

أي أن نجاح نظم المعلومات المحاسبي وفعاليتها مرتبط بمدى فعالية الرقابة الداخلية وإدارة المعلومات وكذا رقابة الإدارة في كل مستوياتها التنظيمية.

3-6-2-2 نظم إعداد الميزانيات التقديرية:

إن الميزانيات التقديرية عرفها الدليل المحاسبي الفرنسي، على أنها " أسلوب للتقدير يقتضي ترجمة القرارات المتخذة من طرف الإدارة، مع إشراك المسؤولين إلى برامج أعمال تدعى الموازنات". كما إعتبر (Henk, Spoede, C, W , 1991; Horngren, C, T, & All, 2006) أن الموازنات التقديرية أداة لتحفيز الموظفين داخل الشركة على كافة المستويات الإدارية وتحفيز المديرين على وجه الخصوص في اشراك كافة العاملين في خطة المنظمة مما يعطي شعورا أدبيا أخلاقيا للمهمة التي يقومون بها.

فالموازنات التقديرية لها أهمية كبيرة باعتبارها أداة رقابة فعالة تهدف إلى توصيف وظائف المنظمة وتقييم خططها، تحدد مسؤوليات كل فرد وبصورة دقيقة وتسعى إلى تفويض الصلاحيات لإنجاز الأهداف بأكثر كفاءة وفعالية كما تحفز العاملين في المنظمة لبذل أقصى جهد في إنجاز العمل و تشجع على روح التعاون بين العاملين للعمل على إنجازها وعليه نخلص إلى أن نظام الميزانيات التقديرية نظام ذو أهمية كبيرة لأنه يهدف إلى التخطيط الشامل إلى ما تريد الوصول إليه وتحقيقه المنظمة في المستقبل باستغلال عقلاني لمواردها إضافة إلى أنها أداة التنسيق والاتصال بين مختلف الاطراف المعنية وانشطة المنظمة واتخاذ القرارات الصحيحة وترشيدها (Horngren, 2006)، كما ان نظام الميزانيات التقديرية يسمى ايضا بنظام السيطرة عن طريق الموازنة لانه يراقب بطريقة فعالة السياسات والاجراءات التي بنيت عليها خطة المنظمة.(مرعي،ع، ع؛ مرعي، ع، ع، 1997؛ عيد، إ، م؛ درغام، م، م، 2008).

كما يجب الإشارة ان الميزانيات التقديرية هناك الطويلة الأجل والقصيرة الأجل والمستمرة، وهناك ميزانيات تقديرية حسب طبيعة الأنشطة التي تغطيها.او حسب وظائف المنظمة.

3-2-3 نظم الضبط والرقابة:

هي النظم التي تهتم بالمراجعة الداخلية للمنظمة اي كل ما يتعلق بالتدقيق الداخلي ولجان المراجعة وإدارة المخاطر (مثل مخاطر الائتمان ومخاطر مخالفة القوانين) وكما ذكر (عيادي، ع، 2013) أن هذه النظم تركز على قياس الأداء ومحاسبة المقصرين وكما أشرنا سابقا ان هذه النظم ترتبط مباشرة بكل من مفهومي المسائلة والمسؤولية من خلال تحمل متخذي القرارات لتبعات قراراتهم والمعاقبة عن سوء الإدارة، على هذا الأساس ، يتضح أن نظم الضبط والرقابة والتي أساسها المراجعة الداخلية ، التي تعمل مع مجلس الإدارة ولجنة المراجعة ولجنة المخاطر إن وجدت من أجل إدارة المخاطر وفعالية الرقابة الداخلية ككل ومن المحتمل أن تكون المراجعة الداخلية هي الوظيفة الوحيدة داخل المنظمة التي يكون لها فهم عميق بالمخاطر والرقابة حيث تتولى العمليات التالية (حماد، ط، 2005):

- * تقديم المشورة لإدارة المخاطر والرقابة على العاملين في كل منظمة.
- * تقديم تأكيد مستقل وموضوعي لمجلس الإدارة عن كفاية وفاعلية الرقابة الأساسية وأنشطة إدارة المخاطر الأخرى في كل المنظمة.

* العمل كعاملين لإدارة المخاطر والرقابة في كل المنظمة.

ومن هنا يتضح أن نظم الضبط والرقابة التي يتمحور نشاطها في نشاط المراجعة الداخلية خاصة تساهم في تفعيل حوكمة الشركات بتقييم وتحسين عملياتها من خلال:

- وضع وتبليغ القيم والأهداف.
- رصد تحقيق الأهداف.
- ضمان القيام بالمسؤوليات.
- الحفاظ على القيم.

لقد أصبحت نظم الضبط والرقابة من النظم المهمة في منظمات الأعمال اليوم وذلك راجع لعدة أسباب أساسية منها بُعد الملاك عن إدارة المنظمة وكثرة أعمالهم وانشغالهم لا يستطيعون التوفيق بها والتحكم بكل شؤون وأعمال الإدارة لذا يكونون مجالس إدارة يجتمعون فيها بفترات محددة أو استثنائية لمعالجة نتائج الأعمال، بالإضافة إلى التغيرات التي حدثت في توسع الهيكل التنظيمي و تعدد المهام فيه خاصة الشركات الكبرى، ارتباط منظمات اليوم بالمحيط الخارجي لها وأخذ في الحسبان منافيسها وبالتالي إهتمامها بتحقيق أعمالها بفعالية و وفق جودة السلعة أو الخدمة حسب معايير دولية تضمن لها البقاء والنمو والإستمرار

3-6 -2-4 نظم التوظيف:

تعتبر نظم التوظيف النظم التي تتعلق بمشاركة الموارد البشرية في معالجة أعمال المنظمة باستخدام المعلومات والتكنولوجيا وموارد أخرى لإنتاج المنتجات سواء للمستهلك الداخلي أو الخارجي. (Alter, S, 2011)، وتؤدي نظم التوظيف في المنظمة دورا هاما في النظم الراسخة مؤسسيا لتمثيل الموظفين باعتبارها تهتم بالثروة الحقيقية للشركة ألا وهي الموارد البشرية، حيث تبين هذه النظم هيكل الرواتب والأجور الإضافية والعلاوات والحوافز وكيفية احتسابها وكذا نظم الإستخدام والاستغناء وعقود الموظفين والإجازات ونظم التأهيل والتدريب المستمر ودراسة الفرص البديلة، ومع اشتداد المنافسة وما يرتبط بها من تغيير تكنولوجي على المرونة التنظيمية وخاصة المرونة الوظيفية التي تأتي من تعظيم قدرة الموظفين على أداء مجموعة متنوعة من الوظائف والمهام والمشاركة في صنع القرار ، كما أن الدور الذي يحتله الموظفون فعليا في العملية الإنتاجية قد يمارس تأثيرا هاما على إيديولوجيتهم فيما يخص تمثيل الموظفين ومصلحتهم في تحقيقه وقدرتهم على تنظيم أنفسهم للنضال في سبيله وبمرور الوقت يحتمل أن يؤدي التغير الإقتصادي الهيكلي إلى تغيرات هامة في سياسة الطبقة العاملة فيما يتصل بتمثيل الموظفين في حوكمة الشركات ومن هنا يتضح أن الموظفين لهم دور في حوكمة الشركات عندما يكون لهم صوت في عمليات اتخاذ القرارات المؤثرة على أسلوب تخصيص الموارد داخل المشروع المؤسسي، أي تأثير الموظفين على النشاط المؤسسي سواء من خلال متطلبات رسمية أو غير رسمية أو كليهما بحيث لا يكون دور الموظفين في الحوكمة راجع للسلطة التقديرية لأي مجموعة أخرى في الإقتصاد (مثل

المساهمين) والوسائل التي يمارس من خلالها الموظفون مثل هذا التأثير متنوعة للغاية، ولكنها تشمل التمثيل في مجالس الإدارة ومجالس العمل أو اتحادات المشروعات أحياناً، فالموظفون يمثلون أساساً واعداء لإصلاح وتفعيل حوكمة الشركات أكثر من المساهمين والمنظمات الغير الحكومية(حماد، 2005؛ عيادي، ع، 2013)، لذا لابد من الإهتمام بفعالية نظم التوظيف.

3-6-2-5 نظم إعداد التقارير:

إن التقارير قد تتناول دراسة وتحليل وتفسير عدد من الوقائع والأحداث التي نتجت عن تنفيذ قرارات معينة وقد تربط بينها في إطار معين يؤدي إلى هدف معين يسعى له معد التقرير، فنظم إعداد التقارير ترتبط في أي منظمة أياً كان حجمها أو نشاطها بنظم المعلومات والسجلات فنظم المعلومات ما هو إلا مجموعة من العناصر البشرية والآلية لجمع وتشغيل البيانات طبقاً لقواعد وإجراءات محددة بغرض تحويلها إلى معلومات تساعد في إعداد التقارير اللازمة لتسيير المنظمة وتسهيل اتخاذ القرار الرشيد.

(Rapport, JBSA)

إن إعداد التقارير يصمم وفق كل منظمة بناء على مجموعة من المواصفات التي يجب أن تتوفر في التقارير كمايلي (العلاوين، 2000):

- إعدادها وفقاً للهيكل التنظيمي للمنظمة.
- أن تعد بطريقة تتلائم مع متطلبات المستخدم الرئيسي.
- الثبات في اتباع الأصول والقواعد المستخدمة في إعداد التقارير.
- أن تقدم التقارير في الوقت المناسب.
- أن تغطي كافة أوجه النشاط في المنظمة.
- أن تتضمن مقارنة النتائج الفعلية بتلك المقدرة في الموازنة واحتساب الانحرافات.
- أن تكون منتظمة ومتعلقة بفترة زمنية.

وعلى المنظمات عرض وإظهار جميع المعلومات المطلوبة للمستخدمين عند تقديم التقارير السنوية وضمان أنها تعرض بطريقة صحيحة وعادلة، كما ينبغي أن تكون هي النافذة التي يطل عليها المستخدمون ذوي المصلحة على الشركة ليحصلوا على رؤية واضحة لطريقة سلوك الإدارة وأدائها مع عدم ترك أي فرصة لإخفاء وتضليل المخالفات، (ميخائيل، ح، أ، 2005).

3-7-7 فعالية نظم المعلومات :

3-7-1 مفهوم فعالية نظم المعلومات:

باعتبار المعلومات التي تنتقل بين الأطراف ذات العلاقة هي الناتج من نظم المعلومات يمكن قياسها من ثلاثة مستويات هي المستوى الفني للنظام المنتج للمعلومات والمتمثل بالدقة والفعالية، و مستوى المعاني المتمثل بمدى نجاح المعلومات في تقديم المعاني والمفاهيم المطلوبة و مستوى الفعالية الذي يختص بمدى تأثير المعلومات على المستقبل منها (Shannon, 1948 ; Mason, 1978, رومي، 2012).

فقد تبين أن هناك عدة دراسات تبين الأهمية الكبرى لنظم المعلومات وأن نجاحها وفعاليتها من الأمور الجوهرية لما له من أثر كبير على نجاح المنظمات فكما بين (رومي، 2012) لم تعد المسألة فيما إذا كانت المنظمات تستخدم نظم المعلومات أولاً، وإنما في مدى الفائدة والفعالية التي يمكن تحقيقها من هذا الاستخدام. على هذا الأساس عدة دراسات دعت إلى ضرورة تقييم وقياس فعالية نظم المعلومات حتى تتمكن من الوصول للنجاح المطلوب سواء في الأداء أو في النتائج التي ترغب الوصول لها.

ومنه هنا، لا بد أن نتعرف على :

ماهي نماذج فعالية نظم المعلومات

ماهي أبعاد فعالية نظم المعلومات؟

كيف يمكن قياس أبعاد فعالية نظم المعلومات؟

ما مدى فعالية نظم المعلومات المستخدمة في شركات الإسمنت الغرب الجزائري؟

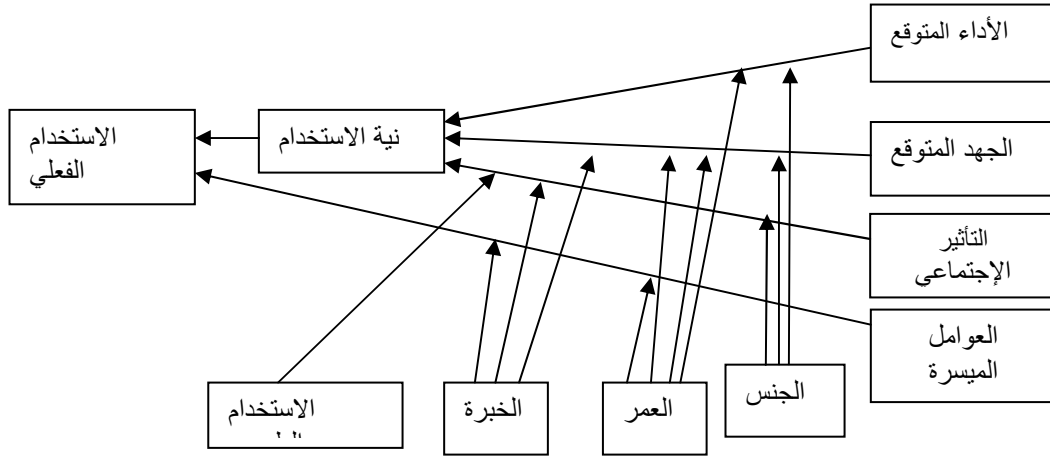
3-7-2 أهم النماذج لدراسة فعالية نظم المعلومات:

إن دراسة فعالية نظم المعلومات تستند على العديد من النظريات والنماذج وبمراجعة الدراسات السابقة التي عالجت هذا الموضوع تبين أن هناك اتجاهين :

الاتجاه الأول يدرس استخدام نظم المعلومات استناداً للنظريات السلوكية والتي تتمثل في نظريات التصرفات المسببة (Fishbien, 1980)، نظرية السلوك المخطط (Ajzen, 1988)، نظرية قبول التكنولوجيا (Davis, 1989)، نظرية الموحدة لقبول التكنولوجيا (Venkatesh et al, 2003)، حيث خلصت هذه الأخيرة إلى النموذج الموضح في الشكل (3-2) الذي يتضح من خلاله أنه يوجد علاقة إيجابية بين سهولة الاستخدام والفوائد المتوقعة من ناحية، وبين الفوائد المتوقعة والاتجاهات نحو استخدام النظام من ناحية أخرى، في حين أن العلاقة بين سهولة الاستخدام والاتجاهات نحو استخدام النظام كانت

ضعيفة. الأمر الذي دعى إلى ضرورة البحث والتعمق أكثر في بناء نموذج شامل ومحدد واعتباره أداة محددة لقياس فعالية نظم المعلومات .

الشكل (3-4): نموذج النظرية الموحدة لقبول التكنولوجيا

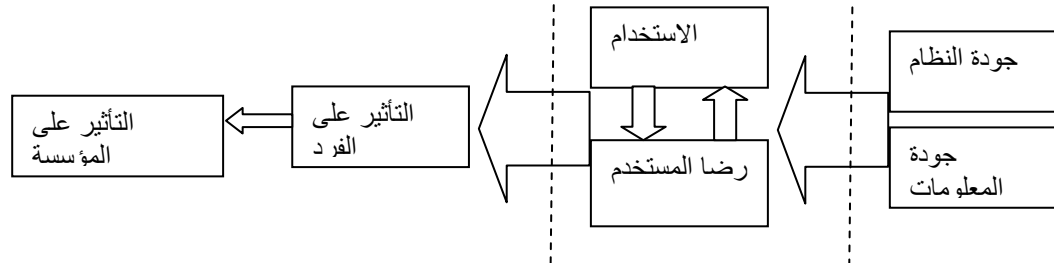


المصدر: (Venkatesh et al, 2003).

الإتجاه الثاني به مختلف النظريات والنماذج التي تستند على نظريتي المعلومات وتأثير المعلومات ومن أهمها نجد نموذج ديلون ومكلين (Delone, W, H, and Mclean, E, R, 1992)، ونموذج سيدون (Seddon, 1994)، ويليه نموذج (Delone & Mclean, 2003) المعدل، حيث هناك العديد من الدراسات التي بينت وفصلت في كل نموذج وأبعاده :

نموذج ديلون ومكلين الاولي 1992: كانا يعتبران نجاح نظم المعلومات عبارة عن تركيب ذي ستة ابعاد تربطها علاقات تبادلية فيما بينها مع المحافظة على التسلسل الزمني لحدوثها وتأثيرها، بحيث جودة نظام المعلومات وجودة المعلومات تؤثران بشكل منفرد أو مجتمعتين على الاستخدام ورضا المستخدم، بالإضافة الى درجة الاستخدام تؤثر على رضا المستخدم سلباً أو إيجاباً، والعكس صحيح، وكذا الاستخدام ورضا المستخدم تسبقان مباشرة الأداء الفردي (التأثير الفردي)، وبدوره الأداء الفردي يؤثر مباشرة على الأداء المؤسسي (التأثير المؤسسي). والأبعاد الستة موضحة في الشكل الآتي :

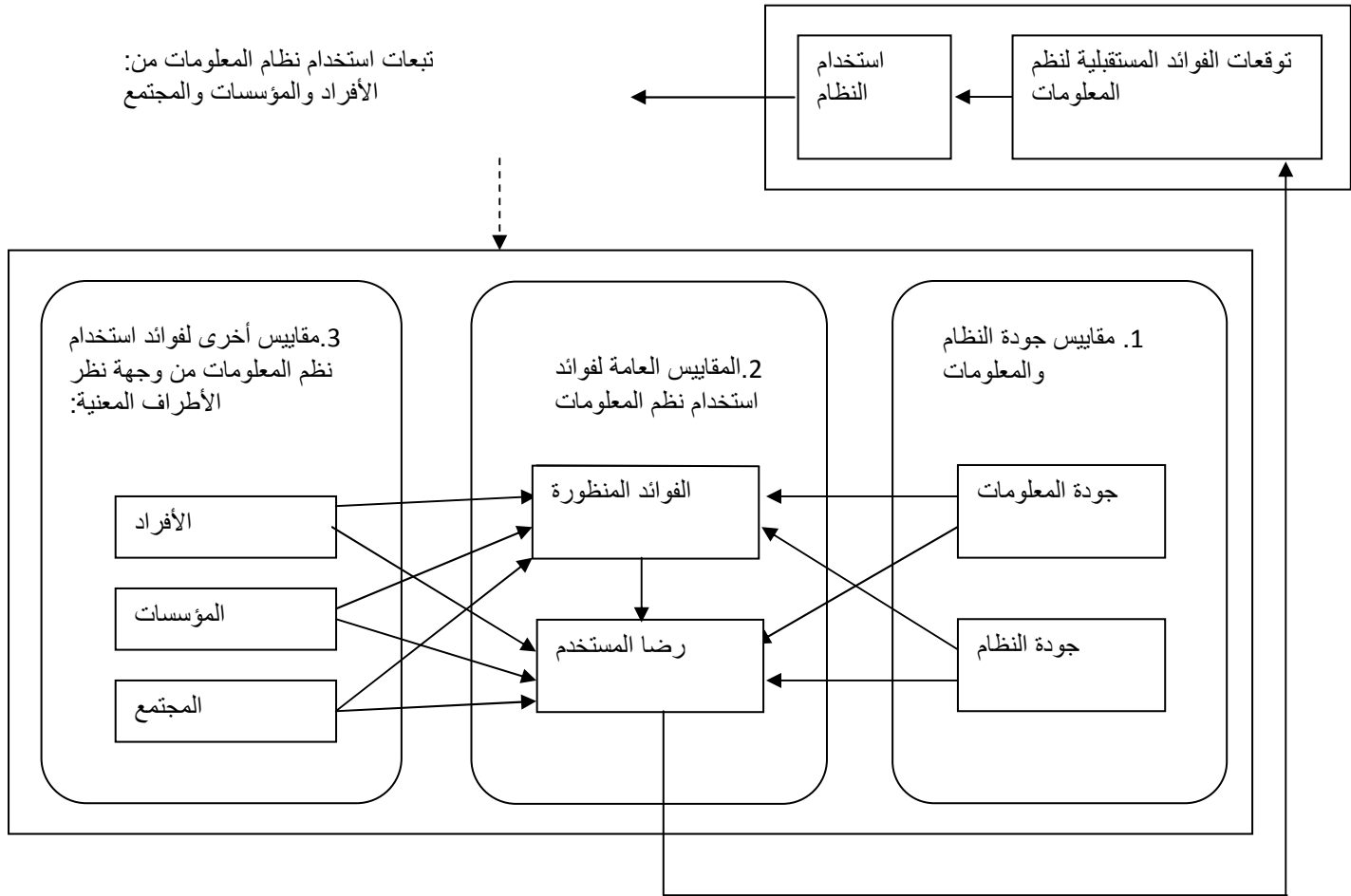
شكل (3-5) نموذج فعالية نظم المعلومات والعلاقات المتبادلة بين أبعاده وعناصره المختلفة. (نموذج ديلون ومكلين D&M، 1992).



المصدر: Delone, W.H., and Mclean, E.R., 1992, p.87

نموذج سيدون (Seddon, 1994): كما هو موضح في شكل (3-4)، فقد أعاد سيدون إعادة صياغة نموذج ديلون ومكلين الأول 1992 و ذلك بإضافة بعدا جديدا هو أهمية النظام وألغى فكرة العمليات في النموذج واعتبره نموذج تباين واعتبر الجزء الذي يشتمل على الاستخدام سلوكيا ، أما الجزء الثاني فهو يشتمل أبعاد فعالية نظام المعلومات، إلا أن رغم محاولته بقي النموذج معقدا ويصعب فهمه وضبطه وقياسه عمليا.

شكل (3-6): نموذج سيدون (1997)

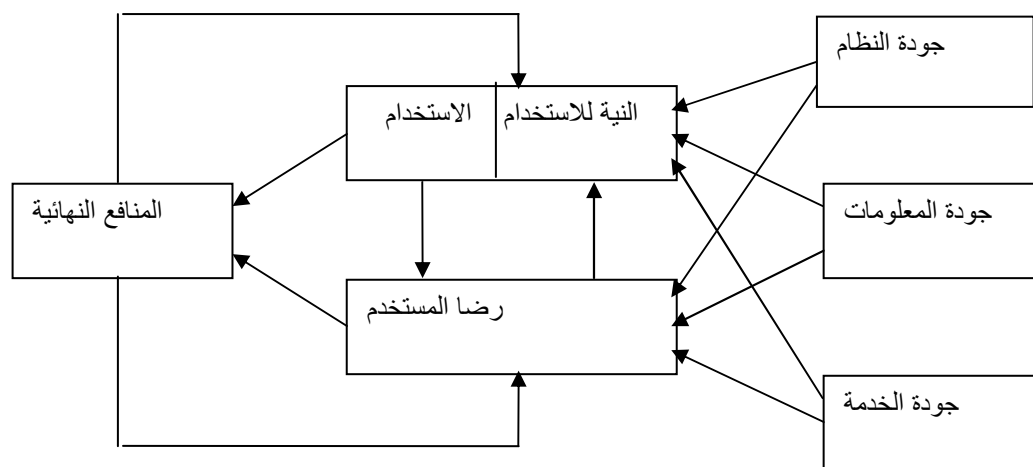


المصدر: (Seddon, 1994, p, 245)

نموذج ديلون ومكلين المعدل 2003: لقد ركز ديلون ومكلين بشكل كبير على المنتج النهائي لنظم المعلومات ، و سعى إلى تقليل الأبعاد المستخدمة في قياس العلاقة بين المتغيرات، وقاما بإضافة بعد جديد للنموذج هو جودة الخدمات التي يقدمها نظام المعلومات حيث إعتبرا أهميته في النموذج ترتبط بنوع المجال المستخدم فيه، وبما أن أثر النظام للمستخدم نفسه يتعدى عدة أطراف معنية كمجموعات العمل، والصناعة، والعملاء..إلخ) ولصعوبة تحديدها في نموذج واحد فقد استبدلها ديلون ومكلين جميعها في بعد واحد جديد هو المنافع النهائية. (رومي، 2013).

لقي نموذج ديولون ومكولين المعدل قبولا كبيرا ويعتبر الأفضل في عملية قياس فعالية ونجاح نظم المعلومات في المنظمات، وذلك لتباينه للعلاقات السببية بين المجموعات المختلفة ولأخذه بعين الاعتبار توجهات كافة المستفيدين من النظام، وإمكانية استخدامه سواء في الدراسات التطبيقية وكذا الدراسات النظرية وبإعتباره أداة قياس فعالية نظم المعلومات تتسم بالمرونة لتتلاءم مع أوضاع المنظمات التي يتم استقصاؤها كما تتسم بالموضوعية وتستخدم هذه الأداة مقياس ليكرت الدرجة الذي يساعد في إجراء التحليلات الإحصائية المطلوبة كالارتباط والانحدار وغيرها، كما بين ديولون ومكولين أن الأبعاد الستة الواردة في نموذجهما لفعالية نظم المعلومات الموضحة في الشكل (3-5) تمثل متغيرات تابعة، لذلك دعى لضرورة توسيع النموذج ليشتمل على العديد من المتغيرات الخارجية التي تؤثر على نجاح نظم المعلومات من جهة ومن جهة أخرى فد تركا المجال مفتوحا أمام تعديل هذه المقاييس حسب مقتضيات الضرورة. (Roldan and Leal, 2003 ، رومي، 2013، 2002، Delone and Mclean).

شکل (3-7): نمودار دیلون و مک‌لین (D&M) (2003)



المصدر: (Delone and Mclean, 2003, p. 24)

من هنا يتضح أن نموذج فعالية نظم المعلومات (D&M, 2003) يشكل أساسا نظريا لدراسة فعالية ومدى نجاح نظم المعلومات في شركات الإسمنت الغرب الجزائري ، بالطريقة التي من شأنها تفعيل حوكمة الشركات ، لذلك سوف يتم إستخدام هذا النموذج في الدراسة الحالية، مع إضافة له مجموعة من المتغيرات والمحددات الخارجية المرتبطة بالمستخدم النهائي (متغيرات خاصة بنتائج وفوائد حوكمة الشركات) (آليات الداخلية والخارجية لحوكمة الشركات ومبادئ حوكمة الشركات) ومجموعة متغيرات ومحددات مرتبطة بها سنفصلها لاحقا من أجل معرفة مدى نجاح وفعالية نظم المعلومات وخاصة المستخدمة في نموذج الدراسة الحالية من أجل تفعيل حوكمة الشركات بشركات الاسمنت الغرب الجزائري.

3-7-3 قياس أبعاد فعالية نظم المعلومات:

حسب دليين ومكولين فإن النموذج الذي توصلنا له يعتبر نجاح وفعالية نظم المعلومات تركيبا متعدد الأبعاد يحتوي على علاقات سببية متبادلة لا بد من قياسها من أجل الحصول على نتائج صحيحة وهي الستة الأبعاد الذي ذكرناه في نموذج (Delone and Mclean, 2003) إذ تشمل جودة نظام المعلومات، جودة المعلومات، جودة الخدمات، الاستخدام، ورضا المستخدم والمنافع النهائية. وسنتعرض لشرحها وطريقة قياس كل بعد على حدة.

3-7-3-1 جودة نظام المعلومات (System Quality):

عدة دراسات عالجت موضوع جودة نظام المعلومات أبرزها الآيزو التي تضع المعايير العالمية لدراسة الجودة وخاصة آيزو، 9126 المتعلقة بجودة النظام حيث بينت أن جودة نظام المعلومات ترتبط بجودة البرمجيات في هذا النظام، وأن الخصائص المرتبطة بمعايير جودة النظام تختلف من نظام إلى آخر ومن منظمة إلى أخرى وبما أن دراستنا تستند إلى نموذج دليين ومكولين فسوف تستخدم خصائص النظام كما ذكرها (Delone and Mclean, 2003) وتتمثل فيما يلي :

- مرونة النظام .
- تكامل النظام مع الانظمة الأخرى.
- إدراك توقع المستخدم.
- الثقة بالنظام.
- سهولة الاستخدام.
- سهولة التعلم.

2-3-7-3 جودة المعلومات (Information Quality):

تشير جودة المعلومات إلى الميزة التي تميز المفردة المعلوماتية عن غيرها أي أنها ليست مجرد أفكار بقدر ماهي مؤثرة في المحتوى والمضمون، كما تمثل مدى مطابقة المعلومات للمواصفات المحددة و كذا مدى إمكانية تحقيق الفائدة المرجوة من المعلومات بالإضافة إلى أن جودة المعلومات تمثل مقياساً لمخرجات نظام المعلومات (رومي، 2010، جبيرات، س، 2014، Carol, R, A, & David, B, 1994).

لقد قاما (Delone and Mclean, 1992) بجمع العديد من الدراسات التي تم فيها استخدام مجموعة المقاييس لقياس جودة المعلومات إلا أن الموضوع طور وظهر عدة باحثين في هذا الصدد أبرزها دراسة (Von et al, 2007) حيث درس جودة المعلومات من بعدين الأول يخص طابع الجودة الشاملة وعليه يهتم بالجانب الإداري، حيث هدفه تدفق المعلومات بين جميع الأطراف المعنية في المنظمة بشكل كفاء وبين أن متطلبات جودة المعلومات تتمثل في تحليلها والعمل على تحسينها بشكل مستمر أما البعد الثاني يخص البعد الفني لجودة المعلومات ، ويتخذ طابع الجودة المطلوبة من المزودين بالمعلومات من خلال الإطار والموضوع والجانب الذي تأتي ضمنه المعلومات نلاحظ ان هذه الدراسة فصلت وجمعت كل خصائص جودة المعلومات باستخدامها الاربعة ابعاد المتمثلة في الجودة الداخلية والجودة السياقية والجودة التمثيلية وجودة الوصول والمعالجة كما هو موضح في الجدول التالي(3-1):

التصنيف الإداري والفني لأبعاد جودة المعلومات.

الجودة الداخلية	الجودة من خلال السياق	الجودة التمثيلية	جودة الوصول والمعالجة
الدقة	المصادقية والاكتمالية	قابلية للمعالجة	متاحة
ان تكون هادفة	قابلية الفهم	قابلية للعرض	زمن الاستجابة
التناسق	ذات صلة بالموضوع	الدقيق	الأمن
التوقيت المناسب	مقبولة وقابلة للتحقق	التناسق	
	الكمية المناسبة		

المصدر: (Von et al, 2007)

من خلال هذا العرض يلاحظ أن دراسة جودة المعلومات لها دور مهم جدا في دراسة فعالية نظم المعلومات لذا أخذها (Delone and Mclean, 2003) كبعد أساسي في دراسة نموذج فعالية نظم المعلومات وبما أننا أخذنا نموذجهما في دراستنا الحالية وجب علينا الإعتماد على أهم المقاييس التي اتخذها لقياس جودة المعلومات وهي:

- الدقة.
- يجب أن تكون متاحة.
- ذات علاقة بالموضوع الممثلة له.
- أن تكون بالشكل المناسب.
- أن تكون كافية.
- قابلة للفهم
- كافية
- الوضوح

3-3-7-3 جودة خدمات نظام المعلومات (Service Quality):

كغيره من الأبعاد لقد تعددت الدراسات في توضيح وضبط مقاييس جودة خدمات نظام المعلومات المستخدمة ونظرا لاعتماد الدراسة الحالية على نموذج (ديلون ومكلين، 2003)، سوف يتم استخدام خصائص جودة خدمات نظام المعلومات المتمثلة فيمايلي:

- مدى الثقة بخدمات نظام المعلومات.
- ومدى إهتمام نظام المعلومات بالعملاء.
- ومدى قبول النظام من المستخدمين .
- أمن المعلومات.

4-3-7-3 الإستخدام (Use):

يعتبر الاستخدام معيارا ومقياسا مناسباً وملائماً جداً لنجاح نظام المعلومات حسب ما بينه-Ein (Dor and Segev, 1978)، وأضاف (Delone and Mclean, 1992 ; Seddon, 1994) أن الاستخدام هو مدى إستخدام النتائج التي يقدمها نظام المعلومات للمستخدم النهائي، حيث حدد

(Seddon, 1994) مقياسا للاستخدام تمثل في أن استخدام تطبيقات محددة سوف تؤدي إلى تحسين العمل، أما (Delone and Mclean, 2003) استخدم مجموعة من المقاييس التي يمكن من خلالها قياس استخدام النظام والمتمثلة فيما يلي (رومي، إ، م، 2010):

- درجة الاعتماد على نظام المعلومات.
- درجة تجاوب نظام المعلومات مع المستخدم.
- مدى قدرة النظام على التكيف مع احتياجات المستخدم.
- مدى دعم النظام للمستخدم.

5-3-7-3 رضا المستخدم (User Satisfaction):

حسب (ديلون ومككين، 2003) الإستخدام ورضا المستخدم يؤثر كل منهما على الآخر بشكل تبادلي كبير أي الإستخدام يجب أن يسبق رضا المستخدم حيث الخبرة الجيدة في الإستخدام سوف تؤدي إلى رضا المستخدم كما استخدم الباحثان تكرار المبيعات وتكرار الزيارات لنظام المعلومات واستطلاعات المستخدمين كمقاييس لرضا المستخدم من هنا يمكن استخلاص مقاييس رضا المستخدم المستخدمة من طرفهما كما يلي (رومي، إ، م، 2010):

- مدى تلبية نظام المعلومات للاحتياجات المطلوبة.
- إمكانية النظام في متابعة العمل.
- إمكانية النظام في إنجاز العمل المطلوب.
- إمكانية نظام المعلومات على زيادة الإنتاجية.

6-3-7-3 المنافع النهائية (Net Benefits):

إن أثر نظم المعلومات لا يتوقف عند المستخدم وإنما يتعدى ذلك إلى مختلف مجموعات العمل والصناعة والعملاء أي يؤثر أيضا على مختلف الأطراف المعنية ولكثرة هذه الأبعاد واختلافها من منظمة لأخرى يصعب تحديدها في نموذج واحد الأمر الذي أدى إلى إستبدالها جميعها ببعد واحد جديد ألا وهو المنافع النهائية حيث تمثل أثر نظام المعلومات للجهة المستفيدة منه حيث بينت دراسة (ديلون ومككين، 2003) أن المنافع النهائية من أهم وأبرز أبعاد فعالية نظم المعلومات ولقياس المنافع النهائية حددا الباحثان الخصائص التالية:

✚ التكلفة.

✚ التوسع في السوق.

✚ وزيادة المبيعات.

✚ وتوفير الوقت.

حيث هذا ما سيتم اعتماده في هذه الدراسة بالإضافة إلى إعتبار المنافع النهائية في الدراسة الحالية هي مبادئ حوكمة الشركات التي تكون نتيجة فعالية نظم المعلومات المستعملة ومن هذا الأساس يتم قياس مدى فعالية ونجاح نظم المعلومات المستخدمة في الشركات محل الدراسة في تفعيل مبادئ حوكمة الشركات.

و أضاف (Al-Kassar, T, 2011) في دراسة قام بها بأن مفهوم الشركة مرتبط أساسا بالفصل بين الملكية والإدارة في الشركات المساهمة العامة حيث المستثمرين يسعون إلى إستثمار رؤوس أموالهم في مشاريع مربحة من أجل الحصول على أرباح في وقت لاحق ولكن العديد منهم ليس لديهم الوقت والخبرة اللازمة لتفحص أعمال الشركة، وضمان الحصول على عائد الإستثمار نتيجة لذلك يعينون موظفون ذوي الخبرة العاملين في الإدارة لمواصلة أعمال الشركة اليومية مع مراعاة زيادة الأرباح وتحسين أدائها على المدى الطويل لدى كان لابد من توافر مبادئ أساسية وكذى آليات تحدد نظام يعزز فرص النجاح ألا وهو نظام حوكمة الشركات.، هذا من جهة ومن جهة أخرى إن نظم المعلومات تقدم حلولاً رئيسية للتحديات والمشاكل التي تواجه المنظمة ولفهم نظم المعلومات والإلمام بثقافة الحاسب الآلي يجب على المديرين فهم الأبعاد التنظيمية والإدارية وتكنولوجيا المعلومات كنظام متكامل ذو فعالية عالية.

وعليه سيتم استخلاص مجموعة من الخصائص والمقاييس بناء على نموذج (دليلين ومكسين، 2003) حسب ما يلائم هذه الدراسة من أجل الوصول إلى معرفة مدى تأثير أبعاد فعالية نظم المعلومات على تفعيل نتائج ومنافع ومبادئ حوكمة الشركات من خلال آلياتها الداخلية خاصة، والجدول (2-3) يوضح ذلك.

الجدول (3-2): أبعاد فعالية نظم المعلومات ومبادئ حوكمة الشركات

الأبعاد	عناصر الأبعاد
جودة النظام	• مرونة النظام • تكامل النظام مع الانظمة الأخرى. • إدراك توقع المستخدم. • الثقة بالنظام. • سهولة الاستخدام. • سهولة التعلم
جودة المعلومات	• أن تكون متاحة • أن تكون حديثة • ذات علاقة بالموضوع • الدقة • الشكل المناسب • قابلة الفهم • كافية • الوضوح
جودة الخدمات	• مدى الثقة بخدمات النظام • مدى الإهتمام بالعملاء • مدى قبول النظام من المستخدم • أمن المعلومات
استخدام النظام	• درجة الاعتماد على نظام المعلومات. • درجة تجاوب نظام المعلومات مع المستخدم • مدى مقدرة النظام على التكيف مع احتياجات المستخدم • مدى دعم النظام للمستخدم

• درجة الإستخدام	
• مدى تلبية النظام للاحتياجات المطلوبة • إمكانية النظام في متابعة العمل • إمكانية النظام في إنجاز العمل • إمكانية النظام على زيادة الإنتاجية	رضا المستخدم
• الإفصاح والشفافية • مسؤوليات مجلس الإدارة • العدالة • مسؤولية الإجتماعية • احترام مصالح الاطراف المعنية • الإنضباط	مبادئ حوكمة الشركات

المصدر: تم تنمية الجدول بالإعتماد على الدراسات السابقة .

بناءً على هذا الجدول أعلاه تم اشتقاق النموذج العام للدراسة الذي يبين العلاقات بين أبعاد المختلفة لمتغيرات الدراسة، والتي تتكون من نظم المعلومات كمتغير مستقل بأبعادها و حوكمة الشركات كمتغير تابع بمبادئها، وفي الأجزاء الآتية سوف يتم وصف النموذج التفصيلي للدراسة الذي تم اشتقاقه بالإعتماد على الدراسات السابقة حيث سيتم شرح عناصره في الفصل الموالي.

الجزء الثاني

الإطار التطبيقي

الفصل الرابع

منهج وتصميم الدراسة التطبيقية

1-4 مقدمة

2-4 نموذج العام للدراسة

3-4 متغيرات الدراسة

4-3-1 المتغير المستقل

4-3-2 المتغير التابع

4-4 فروض الدراسة

4-5 النموذج التفصيلي للدراسة

4-6 تعريف وقياس متغيرات الدراسة

4-6-1 التعريف المفاهيمي لمتغيرات الدراسة

4-6-2 التعريف الإجرائي لمتغيرات الدراسة

4-6-3 قائمة الاستبيان والمقاييس المستخدمة

4-7 أساليب جمع البيانات

4-8 الدراسة الإستطلاعية

4-9 مجتمع وعينة الدراسة

4-10 أساليب التحليل الإحصائي للبيانات

الفصل الرابع

منهج وتصميم الدراسة التطبيقية

1-4 مقدمة

2-4 نموذج العام للدراسة

3-4 متغيرات الدراسة

4-3-1 المتغير المستقل

4-3-2 المتغير التابع

4-4 فروض الدراسة

4-5 النموذج التفصيلي للدراسة

4-6 تعريف وقياس متغيرات الدراسة

4-6-1 التعريف المفاهيمي لمتغيرات الدراسة

4-6-2 التعريف الإجرائي لمتغيرات الدراسة

4-6-3 قائمة الاستبيان والمقاييس المستخدمة

4-7 أساليب جمع البيانات

4-8 الدراسة الإستطلاعية

4-9 مجتمع وعينة الدراسة

4-10 أساليب التحليل الإحصائي للبيانات

4-1 مقدمة الفصل:

لقد تم إستعراض في الفصول السابقة الإطار النظري، وأهم الدراسات السابقة المتعلقة بحوكمة الشركات وكذا نظم المعلومات وأهم أبعاد فعالية هذه الأخيرة وتوضيح العلاقة التي تربط بينهما، وفي هذا الجزء التجريبي، سوف يتم تناول الجزء التجريبي من الدراسة، وذلك لتحقيق الأهداف التالية:

✚ التعرف على أهم مبادئ حوكمة الشركات المعتمدة في الدراسة الحالية ومؤشراتها.

✚ التعرف على أبعاد فعالية نظم المعلومات المعتمدة في الدراسة الحالية.

✚ توصيف متغيرات الدراسة المستقلة والتابعة ، وتحديد أثر أبعاد فعالية نظم المعلومات

على مبادئ حوكمة الشركات أي على نتائجها.

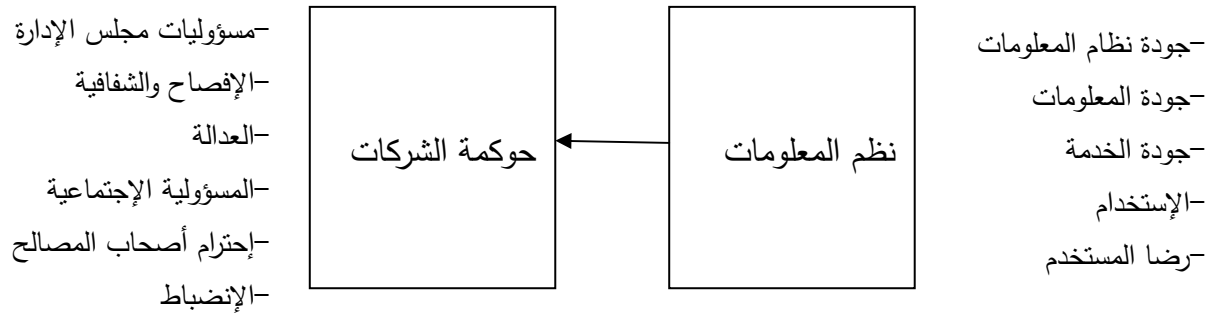
إن تحقيق هذه الأهداف سيساعد في التوصل إلى نموذج يتم من خلاله قياس أثر نظم المعلومات على تفعيل حوكمة الشركات ، وذلك يكون تحت تأثير أبعاد فعالية نظم المعلومات على تفعيل مبادئ حوكمة الشركات من خلال الآليات الداخلية والخارجية لحوكمة الشركات، إضافة إلى توضيح أهم النتائج الملائمة التي تساعد الشركات في تحقيق الفائدة المرجوة من نظم المعلومات التي من شأنها تفعيل حوكمة الشركات.

وبإعتباره جزءا من الدراسة التطبيقية، يأتي هذا الفصل ليحتوي على تفاصيل المنهجية التي سيتم اتباعها وتطبيقها في هذه الدراسة، بكل ما يحتويه من نموذج الدراسة، ومتغيرات الدراسة، وفروض الدراسة، ومجتمع الدراسة، وجمع البيانات، حدود الدراسة، ونتائج الدراسة الإستطلاعية.

4-2 النموذج العام للدراسة:

يوضح الشكل (4-1) النموذج العام للدراسة، الذي يبين العلاقات بين أبعاد المختلفة لمتغيرات الدراسة، والتي تتكون من نظم المعلومات كمتغير مستقل و مبادئ حوكمة الشركات كمتغير تابع، وفي الأجزاء الآتية سوف يتم وصف النموذج التفصيلي للدراسة الذي تم اشتقاقه بالإعتماد على الدراسات السابقة.

شكل (4-1): النموذج العام للدراسة



المصدر: تم تنمية النموذج بالإعتماد على الدراسات السابقة.

4-3 متغيرات الدراسة:

تشمل هذه الدراسة على متغير مستقل يتمثل في نظم معلومات، ومتغير تابع يتمثل في مبادئ حوكمة الشركات مع اعتبار آليات حوكمة الشركات الداخلية الفئة المستجوبة من أعضاء مجلس الإدارة مساهمين و مديرين تنفيذيين، بحيث تشكل هذه المتغيرات النموذج المقترح الذي سوف يتم اختباره في هذه الدراسة، من خلال فحص واختبار العلاقة بين المتغيرات المستقلة والتابعة.

4-3-1 المتغير المستقل:

إن نظم المعلومات تعتبر المتغير المستقل وتم دراستها من خلال أبعاد فعاليتها المتمثلة في:

أ. جودة نظام المعلومات

ب. جودة المعلومات

ت. جودة خدمات نظام المعلومات

ث. درجة الاستخدام

ج. رضا المستخدم

4-3-2 المتغير التابع:

يتكون المتغير التابع من مبادئ حوكمة الشركات التي تم اشتقاقها بناء على الدراسات السابقة وتشمل المبادئ الآتية:

- أ. الإفصاح والشفافية
- ب. مسؤوليات مجلس الإدارة
- ت. العدالة
- ث. مسؤولية الإجتماعية
- ج. احترام مصالح الاطراف المعنية
- ح. الإنضباط

4-4 فرضيات الدراسة:

تشكل فرضيات الدراسة الأساس الذي سوف يتم بناء النموذج التفصيلي للدراسة عليه، ومن تم اختبار هذه الفرضيات لفحص مدى ملائمة نموذج الدراسة للتطبيق على شركات الإسمنت الغرب الجزائري.

نظرا لكون نظم المعلومات تتكون من عدة أبعاد وحوكمة الشركات من عدة مبادئ يمكن أن يستند نموذج الدراسة الحالية على الفرضيات الرئيسية التالية:

1. **الفرضية الرئيسية الأولى (ف1):** توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين جودة نظم المعلومات وبين مبادئ حوكمة الشركات (الإفصاح والشفافية، مسؤوليات مجلس الإدارة، العدالة، المسؤولية الإجتماعية، احترام مصالح الأطراف المعنية، الإنضباط).
2. **الفرضية الرئيسية الثانية (ف2):** توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين جودة المعلومات وبين مبادئ حوكمة الشركات (الإفصاح والشفافية، مسؤوليات مجلس الإدارة، العدالة، المسؤولية الإجتماعية، احترام مصالح الأطراف المعنية، الإنضباط).
3. **الفرضية الرئيسية الثالثة (ف3):** توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين جودة الخدمة وبين مبادئ حوكمة الشركات (الإفصاح والشفافية، مسؤوليات مجلس الإدارة، العدالة، المسؤولية الإجتماعية، احترام مصالح الأطراف المعنية، الإنضباط).
4. **الفرضية الرئيسية الرابعة (ف4):** توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين الإستخدام وبين مبادئ حوكمة الشركات (الإفصاح والشفافية، مسؤوليات مجلس الإدارة، العدالة، المسؤولية الإجتماعية، احترام مصالح الأطراف المعنية، الإنضباط).

5. الفرضية الرئيسية الخامسة(ف5): توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين رضا المستخدم وبين مبادئ حوكمة الشركات (الإفصاح والشفافية، مسؤوليات مجلس الإدارة، العدالة، المسؤولية الاجتماعية، إحترام مصالح الأطراف المعنية، الإنضباط).
واستنادا على هذه الفرضيات، يمكن صياغة شكل (4 - 2) النموذج التفصيلي للدراسة لتوضيح العلاقات المختلفة بين متغيرات الدراسة .

4-5 النموذج التفصيلي للدراسة:

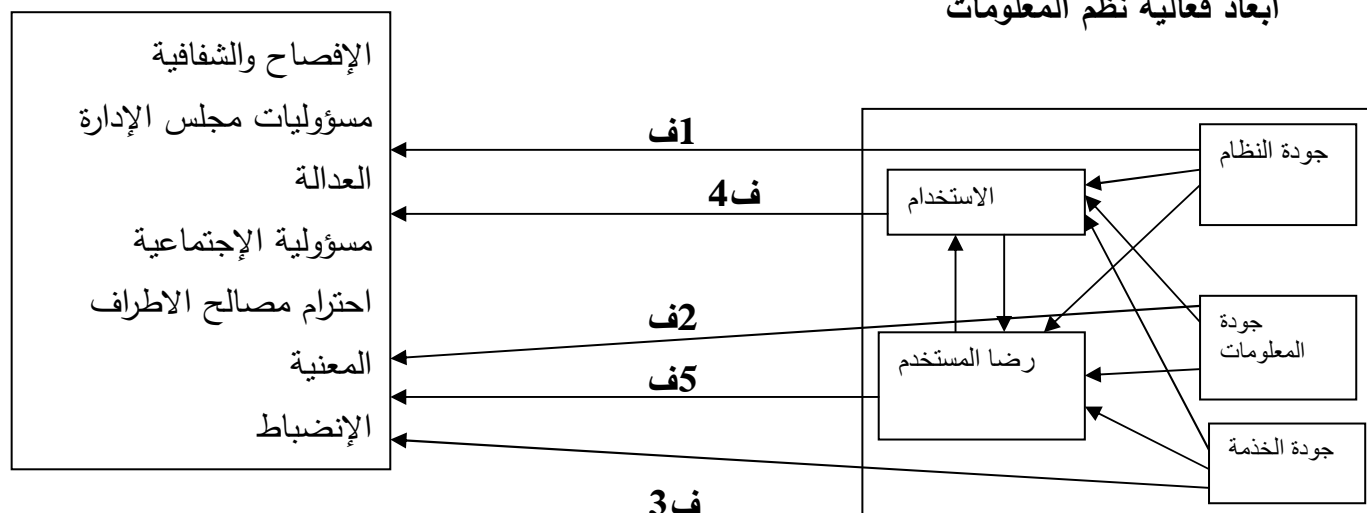
يبين الشكل(4 - 2) النموذج التفصيلي للدراسة، حيث يشتمل على خمس متغيرات تمثل ابعاد فعالية نظم المعلومات و سبعة متغيرات تمثل مبادئ حوكمة الشركات بالإضافة إلى آليات الداخلية والخارجية لحوكمة الشركات.

يقتصر النموذج على علاقة متوقعة، حيث تم تصفية هذه العلاقات بالإستناد إلى نموذج ديلين ومكلين، 2003، الذي بين أبعاد فعالية نظم المعلومات والعلاقات القائمة بينها وتم اشتقاق أهم مبادئ حوكمة الشركات التي تعنى بالشركات الجزائرية محل الدراسة .

الشكل(4-2): النموذج التفصيلي للدراسة

مبادئ حوكمة الشركات(منافعها)

أبعاد فعالية نظم المعلومات



المصدر: تم تنمية النموذج بالإعتماد على فروض الدراسة الحالية والدراسات والنظريات السابقة.

4-6 تعريف وقياس متغيرات الدراسة:

4-6-1 التعريف المفاهيمي لمتغيرات الدراسة:

4-6-1-1 المتغير المستقل:

في الدراسة الحالية المتغير المستقل هو نظم المعلومات والذي تم دراسته من خلال فعاليته والتي هي مجموعة المحددات والأبعاد والمتغيرات التي تشكل مجمل الفوائد والفعالية التي يمكن تحقيقها من نظم المعلومات، وتشمل جودة نظام المعلومات، جودة خدمات نظام المعلومات، جودة المعلومات، الإستخدام، رضا الإستخدام.

✚ جودة نظام المعلومات:

مجموعة الخصائص المرتبطة بنظام المعلومات والمتمثلة بالثقة بالنظام، وسهولة التعلم، وسهولة الإستخدام، وقابلية التحكم بواجهة المستخدم، ومرونة النظام، وتكامل النظام مع الأنظمة الأخرى.

✚ جودة المعلومات:

مجموعة الخصائص المرتبطة بالمعلومات والتي تؤدي إلى تحقيق الفائدة المرجوة من هذه المعلومات، مثل الدقة، والثقة، والإكتمالية، والإيجاز.

✚ جودة خدمات نظام المعلومات:

مجموعة الخصائص المتعلقة بالخدمات التي يقدمها نظام المعلومات، مثل مدى اهتمام النظام بالعملاء، وحداثة المعلومات، وأمن المعلومات التي يقدمها.

✚ الاستخدام:

مجموعة الخصائص المرتبطة بنظام المعلومات، وتؤثر على مدى استخدام النتائج التي يقدمها نظام المعلومات للمستخدم النهائي، مثل قابلية تعلم النظام بسهولة، ومدى مقدرة النظام على التكيف مع احتياجات المستخدم.

✚ رضا المستخدم:

مدى قناعة المستخدم النهائي بأن نظام المعلومات يلبي احتياجاته من المعلومات.

4-6-2-2 المتغير التابع:

باعتبار أن المنافع النهائية تمثل أثر نظام المعلومات للجهة المستفيدة منه، وتتحدد من خلال تقليل التكلفة والتوسع في السوق، وزيادة المبيعات، وتوفير الوقت بعد الإطلاع على

الدراسات السابقة يتضح أن هذه المنافع تجسد في الدراسة الحالية بمبادئ حوكمة الشركات التي تعتبر كنتائج للتطبيق الجيد والفعال لنظم المعلومات من خلال آليات حوكمة الشركات. وتشمل الإفصاح والشفافية، مسؤولية مجلس الإدارة ، العدالة، المسؤولية الاجتماعية، احترام مصالح الأطراف المعنية، الانضباط.

الإفصاح والشفافية:

ينبغي أن يضمن إطار حوكمة الشركات عملية الإفصاح والشفافية وذلك بالإفصاح الدقيق وفي الوقت المحدد على الأمور المالية المتعلقة بالشركة وكذا الوضع المالي والأداء والملكية وإدارة الشركة وذلك من خلال الإفصاح والشفافية على المعلومات التالية:

1. الإفصاح عن المعلومات المالية والمادية للشركة.
2. ضرورة توفير قنوات لنشر المعلومات لكي يتمكن المستخدم من الوصول إلى المعلومات ذات العلاقة في الوقت المحدد وبكلفة عملية وعلى نحو عادل.
3. يشتمل الإفصاح عن إستراتيجية الشركة .
4. الإفصاح على الأطراف المعنية و المعاييرو الإجراءات المستخدمة لتحديدهم واختيارهم وإشراكهم.
5. إعداد مراقبة فعالة من قبل مدقق مستقل.
6. قدرة أعضاء مجلس الإدارة الوصول إلى المعلومات الدقيقة والمناسبة وفي الوقت المحدد من أجل القيام بمسؤولياتهم.
7. إعداد ومراجعة المعلومات بأسلوب يتفق ومعايير الجودة المحاسبية والمالية.

مسؤوليات مجلس الإدارة: ينبغي أن يضمن إطار حوكمة الشركات دليلا استراتيجيا

- للشركة ومراقبة فعالية للإدارة من خلال مجلس الإدارة وذلك بالعمليات التالية:
1. يجب أن يكون مجلس الإدارة مستقلا وموضوعي للحكم على شؤون الشركة.
 2. يجب أن يحصل أعضاء المجلس على المعلومات الدقيقة والمناسبة في الوقت المحدد.
 3. الإفصاح عن عدد جلسات مجلس الإدارة ومعدل حضور كل عضو يدعم تطبيق الحوكمة.

4. تمتلك نظم المعلومات المستعملة من طرف أعضاء مجلس الإدارة القدرات والامكانيات لتعزيز الحوكمة.
 5. وجود لجنة للمراجعة الداخلية ذات اطار عملي محدد ومكتوب يدعم تطبيق الحوكمة.
 6. شرح الإستراتيجية بواسطة وضع خطة عمل مع تحديثها بانتظام وتأطيرها بسياسة عامة للمخاطر.
 7. تحديد معايير إنتقاء أعضاء الفريق التنفيذي ونظم تقييم ذات شفافية.
 8. تقدير خطط لإستخلاف أعضاء الفريق التنفيذي.
 9. يسهر على إدخال ميكانيزمات وآليات الوقاية من الأخطار.
 10. يضع نظام مراقبة خاص بالشركة بواسطة اللجوء إلى التدقيق الخارجي.
 11. يسهر مجلس الإدارة على وضع نظام تقريرى فعال وتقييمى شفاف.
- 🚩 **العدالة:** ينبغي أن يكون هناك إجراءات رسمية وعادلة تضمن أهم الحقوق الأساسية لمختلف الأطراف المعنية بالشركة والتي تشمل:
1. الحق في الحصول على كافة المعلومات من أجل اتخاذ القرارات.
 2. الحصول على أهم التغييرات التي حدثت في هياكل وترتيبات والوثائق الرسمية للشركة.
 3. توزيع الأعمال على الموظفين بناء على كفاءاتهم.
 4. إنتخاب أعضاء مجلس الإدارة.
 5. تشكيل لجنة المراجعة من خارج أعضاء مجلس الإدارة .
- 🚩 **المسؤولية الإجتماعية:** على الشركات محل الدراسة أن تلتزم بممارسة عدد من المسؤوليات الإجتماعية تجاه كل أصحاب المصلحة سواء المجتمع المحلي و الزبائن والبيئة والمساهمين والعاملين وتتمثل هذه الممارسات فيمايلي:
1. تساهم الشركات في بناء وإنجاز مشاريع أساسية لمجتمع كالجسور والطرق و المرافق العمومية ..الخ
 2. تلتزم بالتطوير المستمر لجودة ونوعية المنتج من أجل رضا الزبائن.
 3. تستخدم الشركات تقنيات حديثة ومتطورة لحماية البيئة من الأضرار الناتجة عن نشاطها.
 4. تهتم بشكاوى العملاء من اجل معالجتها بأقرب الآجال.
 5. تسعى الشركات لتوافق بين أهدافها وأهداف المجتمع وقيمه وسلوكات أفرادها.

✚ **إحترام مصالح الأطراف المعنية:** ينبغي أن تقوم الشركات بعدة ممارسات من أجل حماية

واحترام مصالح الأطراف المعنية كمالكيها وأعضاءها وعملائها والأفراد والجماعات الأخرى

التي لها مصلحة في التعامل معها وعليه لابد على الشركات أن تقوم بما يلي:

1. تعترف بالحقوق القانونية والمصالح الشرعية لأصحاب المصلحة.

2. عند إنتهاك حقوقهم يحصل أصحاب المصلحة على تعويضات.

3. وضع إعتبار لإشراك الأطراف المعنية في إتخاذ القرارات.

4. تضمن للأطراف المعنية حصولها على معلومات المتعلقة بالشركة في الوقت المناسب.

✚ **الإنضباط:** أي مدى دراية وإحاطة الأطراف المعنية بالقواعد التي تحكم العمل بالشركة بطرق

تعزز وتدعم حوكمة الشركات، والتي تشمل مايلي:

1. وجود ضوابط بشأن إستخدام كلمة السر لكل موظف.

2. تزويد المساهم بالمعلومات الكافية الخاصة بتواريخ وأماكن الإجتماعات العامة في الوقت

المناسب .

3. يلتزم العمال بالإنضباط في أداء واجباتهم.

4. تهتم الشركات بالسرية في تعاملاتها بما يدعم تعزيز الحوكمة فيها.

5. تلتزم الشركات بخططها المرسومة وتسعى لتنفيذها للوصول لأعلى الدرجات.

4-6-2 التعريف الإجرائي لمتغيرات الدراسة:

يبين الجدول (4-1) التعريف الإجرائي والمقاييس التي سوف يتم استخدامها وطرق قياس المتغيرات المستقلة والتابعة.

المتغيرات	التعريف الإجرائي	المقياس
جودة نظام المعلومات	1. الثقة بالنظام 2. سهولة التعلم 3. سهولة الإستخدام 4. قابلية التحكم بواجهة الإستخدام 5. المرونة 6. التكامل مع الأنظمة الأخرى	تم تنمية المقياس بالاعتماد على اداتي (Delone and Mclean ; 2003 ; Dix et all, 2004)
جودة المعلومات	1. أن تكون متاحة 2. أن تكون حديثة 3. ذات علاقة بالموضوع 4. الدقة 5. الشكل المناسب 6. قابلية الفهم 7. كافية 8. الوضوح	تم تنمية المقياس بالاعتماد على أدوات (Delone and Mclean, 2003 ; Barnes and Vidgen, 2002 ; Khan et al, 2002)
جودة خدمات نظام المعلومات	1. مدى الثقة بخدمات النظام 2. مدى الإهتمام بالعملاء 3. مدى قبول النظام من المستخدم 4. أمن المعلومات	تم تنمية المقياس بالاعتماد على اداتي (Delone and Mclean, 2003 ; Kim et al, 2005)
الإستخدام	1. درجة الإعتماد على نظام المعلومات 2. درجة تجاوب نظام المعلومات مع المستخدم 3. مدى مقدرة النظام على التكيف مع إحتياجات	تم تنمية المقياس بالاعتماد على أداتي (Delone and

Mclean, 2003 ; Dix et al, 2004)	المستخدم 4. مدى دعم النظام للمستخدم	
تم تنمية المقياس بالاعتماد على أداتي (Delone and McClean, 2003 ; Dix et al, 2004)	1. مدى تلبية النظام للإحتياجات المطلوبة 2. إمكانية النظام في متابعة العمل 3. إمكانية النظام في إنجاز العمل 4. إمكانية النظام على زيادة الإنتاجية	رضا المستخدم
تم تنمية مؤشرات المبدأ بالاعتماد على معايير (ISO , 26000 ; OCDE , 2004 ; Goal ; 2009)	1. درجة الإفصاح عن المعلومات المالية والمادية للشركة. 2. مدى توفير قنوات لنشر المعلومات تمكن المستخدم من الوصول إلى المعلومات ذات العلاقة في الوقت المحدد وبكلفة عملية وعلى نحو عادل. 3. درجة الإفصاح عن إستراتيجية الشركة . 4. درجة الإفصاح على الأطراف المعنية و المعايير والإجراءات المستخدمة لتحديد واختيارهم وإشراكهم. 5. إعداد مراقبة فعالة من قبل مدقق مستقل. 6. مدى قدرة أعضاء مجلس الإدارة الوصول إلى المعلومات الدقيقة والمناسبة وفي الوقت المحدد من أجل القيام بمسؤولياتهم. 7. إعداد ومراجعة المعلومات بأسلوب يتفق ومعايير الجودة المحاسبية والمالية.	الإفصاح والشفافية
تم تنمية مؤشرات المبدأ بالاعتماد على معايير	1. مدى إستقلالية وموضوعية مجلس الإدارة. 2. إمكانية حصول أعضاء المجلس على	مسؤوليات مجلس

(Code Corporate Governance, 2014; OCDE , 2004 ; Goal ; 2009)	المعلومات الدقيقة والمناسبة في الوقت المحدد. 3. درجة الافصاح عن عدد جلسات مجلس الادارة ومعدل حضور كل عضو . 4. مدى إمتلاك نظم المعلومات المستعملة من طرف أعضاء مجلس الإدارة القدرات والامكانيات لتعزيز الحوكمة. 5. وجود لجنة للمراجعة الداخلية ذات اطار عملي محدد ومكتوب . 6. مدى شرح الإستراتيجية بواسطة وضع خطة عمل مع تحديثها بانتظام وتأطيرها بسياسة عامة للمخاطر. 7. مدى تحديد معايير إنتقاء أعضاء الفريق التنفيذي ونظم تقييم ذات شفافية. 8. إمكانية تقدير خطط لإستخلاف أعضاء الفريق التنفيذي. 9. السهر على إدخال ميكانيزمات وآليات الوقاية من الأخطار. 10. وضع نظام مراقبة خاص بالشركة بواسطة اللجوء إلى التدقيق الخارجي. 11. السهر على وضع نظام تقريرى فعال وتقييمى شفاف.	الإدارة
تم تنمية مؤشرات المبدأ بالإعتماد على معايير (OCDE , 2004 ; Goal ; 2009)	1. الحق في الحصول على كافة المعلومات من أجل اتخاذ القرارات. 2. الحصول على أهم التغييرات التي حدثت في هياكل وترتيبات والوثائق الرسمية للشركة. 3. توزيع الأعمال على الموظفين بناءا على	العدالة

	كفاءاتهم. 4. انتخاب أعضاء مجلس الإدارة. 5. تشكيل لجنة المراجعة من خارج أعضاء مجلس الإدارة	
المسؤولية الاجتماعية	1. مساهمة الشركات في بناء وإنجاز مشاريع أساسية لمجتمع كالجسور والطرق و المرافق العمومية .. الخ 2. الالتزام بالتطوير المستمر لجودة ونوعية المنتج من أجل رضا الزبائن. 3. إستخدام الشركات تقنيات حديثة ومتطورة لحماية البيئة من الأضرار الناتجة عن نشاطها. 4. الإهتمام بشكاوى العملاء من أجل معالجتها بأقرب الآجال. 5. سعي الشركات لتوافق بين أهدافها وأهداف المجتمع وقيمه وسلوكات أفرادها.	تم تنمية مؤشرات المبدأ بالاعتماد على معايير (ISO, 26000 ; OCDE , 2004 ; Goal ; 2009)
احترام مصالح الأطراف المعنية	1. الاعتراف بالحقوق القانونية والمصالح الشرعية لأصحاب المصلحة. 2. حصول أصحاب المصلحة على تعويضات عند إنتهاك حقوقهم. 3. وضع إعتبار لإشراك الأطراف المعنية في إتخاذ القرارات. 4. ضمان للأطراف المعنية حصولها على معلومات المتعلقة بالشركة في الوقت المناسب.	تم تنمية مؤشرات المبدأ بالاعتماد على معايير (Code Corporate Governance, 2014; OCDE , 2004 ; Goal ; 2009)
الإنضباط	1. وجود ضوابط بشأن إستخدام كلمة السر لكل موظف.	تم تنمية مؤشرات المبدأ بالاعتماد على معايير

(OCDE , 2004 ; Goal ; 2009 ; Code Corporate Governance, 2014)	2. تزويد المساهم بالمعلومات الكافية الخاصة بتواريخ وأماكن الاجتماعات العامة في الوقت المناسب . 3. إلزام العمال بالإنضباط في أداء واجباتهم. 4. إهتمام الشركات بالسرية في تعاملاتها بما يدعم تعزيز الحوكمة فيها. 5. إلزام الشركات بخططها المرسومة وتسعى لتنفيذها للوصول لأعلى الدرجات.	
--	---	--

المصدر: تم تتمتية الجدول بالاعتماد على الدراسات السابقة

3-6-4 قائمة الإستبيان والمقاييس المستخدمة:

بناء على التعريف المفاهيمي والإجرائي والمقاييس التي سوف يتم إستخدامها، وطريقة القياس لمتغيرات الدراسة، تم تصميم قائمة الإستبيان (الملحق 2) المكونة من جزئين لجمع البيانات اللازمة لهذه الدراسة، وبيين الجدول (2-4) الأجزاء الرئيسية لقائمة الإستبيان، والمقاييس المستخدمة لقياس متغيرات الدراسة، وطريقة قياس هذه المتغيرات.

جدول (2-4) : مكونات قائمة الإستبيان

رقم الاسئلة	المتغيرات	المقياس	طريقة القياس
6-1	الخصائص الديمغرافية للعينة	معلومات عامة عن المستجوب (المستقصي)، والشركة التي يعمل بها.	التكرارات النسب المئوية
12 - 7	جودة نظام المعلومات	تم تنميّة المقياس بالاعتماد على اداتي (Delone and Mclean ; 2003 ; Dix et all, 2004). وسوف يتم القياس باستخدام مقياس ليكرت الدرجي ذي الخمس درجات، بحيث يكون: 1: غير موافق إطلاقاً، 2: غير موافق، 3: محايد، 4: موافق، 5: موافق جداً.	حساب متوسط الإجابات لتحديد مدى جودة نظام المعلومات. حساب قيم الانحراف المعياري

لقياس درجة تشتت قيم إجابات المستجوبين عن المتوسط الحسابي			
حساب متوسط الإجابات لتحديد مدى جودة المعلومات. حساب قيم الانحراف المعياري لقياس درجة تشتت قيم إجابات المستجوبين عن المتوسط الحسابي	تم تنمية المقياس بالاعتماد على أدوات (Delone and Mclean, 2003 ; Barnes and Vidgen, 2002 ; Khan et al, 2002) وسوف يتم القياس باستخدام مقياس ليكرت الدرجي ذي الخمس درجات، بحيث يكون: 1: غير موافق إطلاقاً، 2: غير موافق، 3: محايد، 4: موافق، 5: موافق جداً.	جودة المعلومات	20-13
حساب متوسط الإجابات لتحديد مدى جودة خدمات نظام المعلومات. حساب قيم الانحراف المعياري لقياس درجة تشتت قيم إجابات المستجوبين عن المتوسط الحسابي	تم تنمية المقياس بالاعتماد على اداتي (Delone and Mclean, 2003 ; Kim et al, 2005) وسوف يتم القياس باستخدام مقياس ليكرت الدرجي ذي الخمس درجات، بحيث يكون: 1: غير موافق إطلاقاً، 2: غير موافق، 3: محايد، 4: موافق، 5: موافق جداً.	جودة خدمات نظام المعلومات	24-21
حساب متوسط الإجابات لتحديد مدى استخدام النظام. حساب قيم الانحراف	تم تنمية المقياس بالاعتماد على أدوات (Delone and Mclean, 2003 ; Dix et al, 2004) وسوف يتم القياس باستخدام مقياس ليكرت الدرجي ذي الخمس درجات، بحيث يكون:	الاستخدام	28-25

المعياري لقياس درجة تشتت قيم إجابات المستجوبين عن المتوسط الحسابي	1: غير موافق إطلاقاً، 2: غير موافق، 3: محايد، 4: موافق، 5: موافق جداً		
حساب متوسط الإجابات لتحديد مدى رضى المستخدم	تم تنمية المقياس بالإعتماد على أداتي (Delone and Mclean, 2003 ; Dix et al, 2004) وسوف يتم القياس باستخدام مقياس ليكرت الدرجي ذي الخمس درجات، بحيث يكون: 1: غير موافق إطلاقاً، 2: غير موافق، 3: محايد، 4: موافق، 5: موافق جداً	رضا المستخدم	33-29
حساب قيم الانحراف المعياري لقياس درجة تشتت قيم إجابات المستجوبين عن المتوسط الحسابي	تم تنمية مؤشرات المبدأ بالإعتماد على معايير (ISO , 26000 ; OCDE , 2004 ; Goal ; 2009) بالإضافة إلى تنميتها بما يوافق شركات محل الدراسة بعد الدراسة الإستطلاعية للشركات. والتي يتم قياسها باستخدام مقياس ليكرت الدرجي ذي الخمس درجات، حيث يكون: 1: غير موافق إطلاقاً، 2: غير موافق، 3: محايد، 4: موافق، 5: موافق جداً	الإفصاح والشفافية	42-34
حساب متوسط الإجابات لتحديد مدى توفر عملية الإفصاح والشفافية بالشركات محل الدراسة.	تم تنمية مؤشرات المبدأ بالإعتماد على معايير (Code Corporate Governance, 2014; OCDE , 2004 ; Goal ; 2009) الإلتزام مجلس الإدارة	مسؤوليات مجلس الإدارة	56-43

مسؤولياته بتأدية الموكلة إليه. حساب قيم الانحراف المعياري لقياس درجة تشنت قيم إجابات المستجوبين عن المتوسط الحسابي	والتي يتم قياسها باستخدام مقياس ليكرت الدرجي ذي الخمس درجات، حيث يكون: 1: غيرموافق إطلاقاً، 2: غيرموافق، 3: محايد، 4: موافق، 5: موافق جداً		
متوسط حساب الإجابات لتحديد مدى توفر العدالة بين الأطراف المعنية. حساب قيم الانحراف المعياري لقياس درجة تشنت قيم إجابات المستجوبين عن المتوسط الحسابي	تم تنمية مؤشرات المبدأ بالإعتماد على معايير (OCDE , 2004 ; Goal ; 2009) والتي يتم قياسها باستخدام مقياس ليكرت الدرجي ذي الخمس درجات، حيث يكون: 1: غيرموافق إطلاقاً، 2: غيرموافق، 3: محايد، 4: موافق، 5: موافق جداً	العدالة	60-57
متوسط حساب الإجابات لتحديد مدى إلتزام الشركات بالمسؤولية الإجتماعية. حساب قيم الانحراف المعياري لقياس درجة تشنت قيم إجابات المستجوبين عن المتوسط الحسابي	تم تنمية مؤشرات المبدأ بالإعتماد على معايير (ISO, 26000 ; OCDE , 2004 ; Goal ; 2009) والتي يتم قياسها باستخدام مقياس ليكرت الدرجي ذي الخمس درجات، حيث يكون: 1: غيرموافق إطلاقاً، 2: غيرموافق، 3: محايد، 4: موافق، 5: موافق جداً	المسؤولية الإجتماعية	68-61
متوسط حساب	تم تنمية مؤشرات المبدأ بالإعتماد على معايير	احترام مصالح	74-69

الإجابات لتحديد مدى احترام مصالح الأطراف المعنية. حساب قيم الانحراف المعياري لقياس درجة تشتت قيم إجابات المستجوبين عن المتوسط الحسابي	(Code Corporate Governance, 2014; OCDE , 2004 ; Goal ; 2009) حيث به عدة عناصر مختلفة إكتفت الدراسة على العناصر المستنتجة بعد الدراسة الإستطلاعية. والتي يتم قياسها باستخدام مقياس ليكرت الدرجي ذي الخمس درجات، حيث يكون: 1: غيرموافق إطلاقاً، 2: غيرموافق، 3: محايد، 4: موافق، 5: موافق جداً	الأطراف المعنية	
حساب متوسط الإجابات لتحديد مدى إنضباط أعضاء مجلس الإدارة وكدى المديرين الرئيسيين والتنفيذيين والمدققين لمهامهم بالشركات. حساب قيم الانحراف المعياري لقياس درجة تشتت قيم إجابات المستجوبين عن المتوسط الحسابي	تم تنمية مؤشرات المبدأ بالإعتماد على معايير (OCDE , 2004 ; Goal ; 2009 ; Code Corporate Governance, 2014) والتي يتم قياسها باستخدام مقياس ليكرت الدرجي ذي الخمس درجات، حيث يكون: 1: غيرموافق إطلاقاً، 2: غيرموافق، 3: محايد، 4: موافق، 5: موافق جداً	الإنضباط	78-75

المصدر: تم تنميته بالإعتماد على الدراسات السابقة والدراسة الإستطلاعية للشركات محل الدراسة.

كما لابد الإشارة أنه تم قياس نموذج نظم المعلومات بأبعاده الموضحة بنموذج الدراسة الحالية باستخدام التحليل العاملي التوكيدي من الدرجة الأولى وقياس نموذج حوكمة الشركات بمبادئها باستخدام التحليل العاملي التوكيدي من الدرجة الأولى.

4- 7 أساليب جمع البيانات:

تم جمع البيانات الأولية اللازمة لهذه الدراسة من خلال توزيع قائمة الاستبيان التي تم تصميمها لهذا الغرض (الملحق 02) على المستقضي منهم، حيث تم توزيع 130 استبيان (استمارة) من طرف الباحثة من خلال تسليم الاستبيان مباشرة بشكل شخصي وملئه في الحين وذلك لتوضيح أبعاد قائمة الاستبيان مع أعضاء مجلس الإدارة من مدراء الشركات و مساعدون المدراء و ممثلون العمال، وممثلون المساهم وكذا رؤساء ومدراء الدوائر والأقسام الإدارية المعنية، و كذلك المدققون الداخليون، كما تم إضافة أمناء السر لمجلس الإدارة بحكم أنهم يتواجدون بإجتماعات مجلس الإدارة لشركات الإسمنت الغرب الجزائري ولهم كل المعلومات التي تحدث في اجتماعات مجلس الإدارة وذلك لتحقيق أهداف الدراسة الحالية، إضافة لذلك، فقد تم إستخدام البريد الإلكتروني، ومواقع التواصل الإجتماعي والاتصالات الهاتفية لإرسال ومتابعة قوائم الاستبيان وأخذ الإجابات عليها، في الحالات التي كان يتعذر الوصول إليها خاصة الموزعة على المساهمين بحكم أنهم خارج الجزائر. غير أن عدد الإستمارات التي تمكنت الباحثة من ملئها هي 121 استمارة وكلها كانت صالحة أما 9 استمارات التي استبعدت كانت نتيجة عدم وجود المساهمين داخل الشركة وعدم ردهم للإيميلات وغياب بعض المسؤولين خاصة بشركة الإسمنت بشلف .

4- 8 الدراسة الإستطلاعية:

إن الغرض من الدراسة الإستطلاعية هو الاستطلاع على مجتمع وعينة الدراسة، ومعرفة مدى تفاعل وتجاوب المستجوبين مع الاستبيان الموجه لتحقيق اغراض الدراسة الحالية، ومعرفة مدى صدق وثبات الاداة المستعملة، وكذا معرفة أهم الصعوبات والعراقيل وذلك لتفاديها أثناء الدراسة الأساسية.

4- 8- 1 مجتمع وعينة الدراسة الاستطلاعية:

لقد تم توزيع 40 استبانة أولية على عينة الدراسة الإستطلاعية وقد وزعت على كل من أعضاء مجلس الإدارة، ومدراء التنفيذيين لوظائف المؤسسات، ورؤساء أقسام، ورؤساء المصالح، والمدققون الداخليون، وأمناء سر مجلس الإدارة، وذلك للتأكد من مدى صدق وثبات أداة الدراسة قبل القيام بتوزيعها بشكل نهائي على العينة الكلية في شركات الإسمنت الغرب الجزائري (شركة الإسمنت بني صاف، شركة الإسمنت سعيدة، شركة الإسمنت زهانة، شركة الإسمنت لافارج عكار، شركة الإسمنت شلف)، علما أنه تم إدراج العينة الإستطلاعية ضمن العينة الكلية التي طبقت عليها الدراسة الأساسية وذلك لأن عينة الدراسة الحالية عينة قصدية والتي تعني إختيار أفراد يحققون هدف الدراسة

حيث وجهت إلى المستخدمين النهائيين لنظم المعلومات المتواجدين بالإدارة العليا التي يدركون واقع نظم المعلومات وحوكمة الشركات بشركات الإسمنت الغرب الجزائري.

4-8-2 صدق الأداة:

إن الإستبيان المستخدم في الدراسة الحالية لابد الإشارة إلى أن إعداداته تم بطريقة علمية محكمة وفق أسس منهجية البحث العلمي المعتمد عليها بالإعتماد على المراجع التالية (بوحوش، ع؛ الذنبيات، م، 2011؛ مرتاض، ل، 2015، دليو، ف، 2015؛ أوسرير، م؛ بوعافية، ر، 2011) وبغرض ان تتأكد الباحثة من مدى ملائمة الفقرات ومدى ارتباطها مع أبعادها ومدى ارتباط الأبعاد مع الدرجة الكلية للإستبيان، لأجل ذلك استخدمت الباحثة نوعين من الصدق هما

1. صدق المحكمين لتقدير صدق المحتوى: حيث عرضت الباحثة فقرات الأداة المستخدمة

بصورتها الأولية على مجموعة من الأساتذة المختصين بغرض التأكد من الصياغة السليمة للفقرات ومدى ملائمتها لموضوع الدراسة وقد قامو ببعض النصائح من خلال تعديل او حذف بعضها ، وكذا إبداء الرأي في محاور الإستبيان، ومدى صلاحية ومناسبة العبارات الموضوعية لقياس المتغيرين لدى الفئة المستهدفة وكذا إضافة بعض العبارات والبند التي من شأنها إثراء الاستبيان، وقد أسفرت العملية على جملة من الملاحظات أخذت بعين الإعتبار حيث تم إجراء بعض التعديلات المناسبة والمتمثلة في تعديل صياغة الفقرة، التعديل في صياغة بعض العبارات لتتلاءم مع الفقرة وفق النتائج المبينة في (الملحق رقم 01) و(الملحق رقم 02) وهناك بعض الملاحظات من المحكمين كانت بخصوص الترجمة للغة الفرنسية وأخرى ملاحظات مباشرة بين الباحثة ومحكم الإستبيان خاصة للمحكمين داخل الوطن وبنفس الجامعة.

2. صدق الإتساق الداخلي : وبه تأكدت الباحثة من مدى إرتباط كل فقرة من فقرات أبعاد

الإستبانة(الملحق رقم 03) والدرجة الكلية للبعد نفسه وعليه تم الإحتفاظ بالعبارات التي تميزت بارتباط موجب يفوق (0.05)، بغض النظر عن الدلالة الإحصائية، لأن الدلالة الإحصائية تتأثر بحجم العينة كما سوف تقوم الباحثة بحذف السؤال السادس (RS6) الخاص بمبدأ المسؤولية الإجتماعية في متغير حوكمة الشركات، وقد جاءت النتائج وفق الجدولين التاليين:

أ. صدق مقياس نظم المعلومات

جدول (3-4): قيم الارتباط بين فقرات مقياس نظم المعلومات

ISM	US	USE	QSI	QI	QIS	الأسئلة
نظم المعلومات	رضا المستخدم	الاستخدام	جودة خدمات النظام	جودة المعلومات	جودة نظام المعلومات	
					.764**	QIS1
					.757**	QIS2
					.788**	QIS3
					.919**	QIS4
					.882**	QIS5
					.784**	QIS6
.874**					1	QIS
				.789**		QI1
				.826**		QI2
				.764**		QI3
				.751**		QI4
				.888**		QI5
				.704**		QI6
				.822**		QI7
				.747**		QI8
.939**				1		QI
			.750**			QSI1
			.710**			QSI2
			.847**			QSI3
			.745**			QSI4
.897**			1			QSI
		.920**				USE1
		.940**				USE2
		.902**				USE3
		.919**				USE4
.859**		1				USE
	.870**					US1
	.865**					US2
	.883**					US3
	.859**					US4

	.792**					US5
.869**	1					US
1	.869**	.859**	.897**	.939**	.874**	ISM

** دال عند مستوى الدلالة 0.01

* دال عند مستوى الدلالة 0.05

المصدر : من إعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات SPSS

ب. صدق مقياس حوكمة الشركات

جدول (4-4): قيم الارتباط بين فقرات مقياس حوكمة الشركات

CGM	P	RPP	RS	J	CAR	TD	
حوكمة الشركات	الإنضباط	إحترام أصحاب المصالح	المسؤولية الإجتماعية	العدالة	مسؤوليات مجلس الإدارة	الإفصاح والشفافية	الأسئلة
						.721**	TD1
						.804**	TD2
						.780**	TD3
						.856**	TD4
						.865**	TD5
						.887**	TD6
						.795**	TD7
						.818**	TD8
						.894**	TD9
.836**						1	TD
					.652**		CAR1
					.627**		CAR2
					.842**		CAR3
					.631**		CAR4
					.553**		CAR5
					.827**		CAR6
					.816**		CAR7
					.848**		CAR8
					.871**		CAR9
					.869**		CAR10
					.844**		CAR11

					.729**		CAR12
					.855**		CAR13
					.867**		CAR14
.964**					1		CAR
				.858**			J1
				.879**			J2
				.880**			J3
				.727**			J4
.814**				1			J
			.576**				RS1
			.742**				RS2
			.646**				RS3
			.780**				RS4
			.839**				RS5
			.232				RS6
			.742**				RS7
			.347*				RS8
.813**			1				RS
		.595**					RPP1
		.665**					RPP2
		.876**					RPP3
		.789**					RPP4
		.335*					RPP5
		.690**					RPP6
.831**		1					RPP
	.696**						P1
	.724**						P2
	.823**						P3
	.812**						P4
.811**	1						P
1	.811**	.831**	.813**	.814**	.964**	.836**	CGM

** دال عند مستوى الدلالة 0.01

* دال عند مستوى الدلالة 0.05.

المصدر : من إعداد الباحثة بالإعتماد على مخرجات SPSS

8-4-3- الثبات:

لقد قامت الباحثة بحساب معامل ألفا كرونباخ لكل متغير لوحده وقد جاءت النتائج كالآتي:

أ. ثبات مقياس نظم المعلومات

جدول (4-5): معامل الثبات لمقياس نظم المعلومات

معامل الثبات لمقياس نظم المعلومات	
قيمة ألفا كرونباخ	عدد الفقرات
.963	27

المصدر : من إعداد الباحثة بالإعتماد على مخرجات SPSS

ب. ثبات مقياس حوكمة الشركات

جدول (4-6): معامل الثبات لمقياس حوكمة الشركات

معامل الثبات لمقياس حوكمة الشركات	
قيمة ألفا كرونباخ	عدد الفقرات
.968	45

المصدر : من إعداد الباحثة بالإعتماد على مخرجات SPSS

وعليه نستنتج أن قيمة ألفا كرونباخ لنظم المعلومات وحوكمة الشركات هي بالترتيب 0.963 و 0.968 وهذا يعني أن معامل الثبات مرتفع، كما نلاحظ أن جميع ارتباطات الفقرات قد تجاوزت (0.50) فيما يخص متغير نظم المعلومات أما متغير حوكمة الشركات فهناك فقرات حذفت لعدم دلالتها عند مستوى الدلالة وبحذفها توفر صدق الإتساق الداخلي للأداة، كما يتميز كل من محورين الدراسة الحالية المكونين للاستبانة النهائية بدرجة جيدة من الثبات.

الصورة النهائية لأداة الدراسة:

بناء على الخطوات السابقة الذكر تكونت الصورة النهائية للاستبانة من جزئين مقسمة كما يلي:

أ. الجزء الأول: يحتوي على البيانات الديمغرافية المكونة من معلومات خاصة بالمؤسسة المتمثلة في ملكية المؤسسة وحجمها والمعلومات شخصية متعلقة بالمستجوبين تشمل المستوى التعليمي، سنوات الأقدمية، نوع وظائفهم بالمؤسسة، والجنس.

ب. الجزء الثاني: ويشمل محورين المحور الأول يتمثل في نظم المعلومات والذي يتكون من أبعاد فعالية نظم المعلومات (جودة نظام المعلومات، جودة المعلومات، جودة خدمات نظام المعلومات، الإستخدام، رضا المستخدم)، أما المحور الثاني يتمثل في حوكمة الشركات والذي يتكون من مبادئ حوكمة الشركات التي تؤدي الى تحقيق أهداف الدراسة الحالية (الإفصاح والشفافية، مسؤوليات مجلس الإدارة، العدالة، المسؤولية الاجتماعية، إحترام مصالح الأطراف المعنية، الإنضباط) كما لابد الإشارة بحذف السؤال السادس (RS6) من مبدأ المسؤولية الاجتماعية.

9-4 مجتمع وعينة الدراسة:

تقوم الدراسة الحالية باختبار الفروض المختلفة على شركات الإسمنت الغرب الجزائري، وذلك لأهمية قطاع الإسمنت باعتبارها المادة الأولية الأساسية اللازمة لإنجاز كافة مشاريع البناء، كما تعتبر القاعدة الأساسية لتطور العديد من المنتجات الكثيرة الاستعمال، فشركات الاسمنت لها أثار إجتماعية وإقتصادية أهمها إستقطاب اليد العاملة ودفع عجلة الإقتصاد في الجزائر . لذا كان لابد الإهتمام بهذه الشركات ومعرفة واقع نظم المعلومات فيها وكذا حوكمة الشركات والعلاقة بينهما حيث في السنوات الاخيرة زاد الطلب على مادة الاسمنت ولتنفيذ اهم الطلبات بالوقت والجودة اللازمة وجب تنفيذ أهم عمليات هذه الشركات بالطرق والأساليب الحديثة وادخال هذه الشركات في عالم التكنولوجيا ونظم المعلومات من خلال استخدام انواع نظم متطورة وذات فعالية حتى تتمكن من تأدية مهامها ووظائفها على أكمل وجه لتحقيق مبادئ حوكمة الشركات التي أصبحت ضرورية في عصرنا هذا كأولوية لتطور وتنمية الإقتصاد محليا لمواكبة التغيرات الإقتصادية عالميا.

وقد تم اختيار الشركات محل الدراسة استنادا إلى بيانات المجمع الصناعي للإسمنت الجزائري
جيجا، وقد بلغ عدد شركات الاسمنت الغرب الجزائري خمسة (5) شركات (جدول 4-7) وتتصف
جميعها بإعتمادها على نظم المعلومات في جميع عملياتها الإدارية.

الجدول (4-7): شركات الإسمنت الغرب الجزائري

شركات الإسمنت الغرب الجزائري	طبيعة الملكية
شركة الإسمنت بسعيدة SCIS Société des Ciments de Saida	100/100 مجمع جيجا (قانونيا شركة ذات أسهم)
شركة الإسمنت ببني صاف SCIBS Société des Ciments de Beni Saf	100/35 المساهم فرعون، 100/65 مجمع جيجا (قانونيا شركة ذات أسهم)
شركة الإسمنت زهانة بمعسكر SCIZ Société des Ciments de Zahana	100/35 المساهم المصري، 100/65 مجمع جيجا (قانونيا شركة ذات أسهم)
شركة الإسمنت لافارج بعكاز شمال-شرق ولاية معسكر CLO Cimenterie Lafarge à Oggaz	خاصة (تابعة لمجمع لافارج أولسيم الفرنسي)
شركة الإسمنت بشلف ECDE L'Entreprise des Ciments et Dérivés d'Ech-chélif	قانونيا شركة ذات أسهم 100/100 مجمع جيجا

المصدر: ملحق المجمع الصناعي للإسمنت الجزائري (جيجا)، ملحق مجمع الصناعي لافارج
أولسيم، مواقع الشركات في الأنترنت، (2017).

ويتمثل مجتمع الدراسة في جميع المستخدمين النهائيين لنظم المعلومات في شركات الإسمنت
الغرب الجزائري المذكورة، حيث في الدراسة الحالية تعتبر آليات حوكمة الشركات التي تسعى لتفعيل
مبادئ حوكمة الشركات من خلال فاعلية نظم المعلومات.

وللحصول على بيانات من جميع المستويات الإدارية، تقوم هذه الدراسة بإختيار وحدات المعاينة (المستقصى منهم) من مدراء الشركات وأعضاء مجلس الإدارة كونهم يمثلون الإدارة العليا للشركات ورؤساء المصالح والوحدات الإدارية، باعتبارهم يمثلون الإدارة الوسطى للشركات، ويمثلون مختلف الوحدات الإدارية للشركات كالتسويق، والمحاسبة والمالية وإدارة الموارد البشرية وغيرها، والمدققون الداخليون، ومساعدو المدراء الرئيسيين إضافة إلى المساهمين في كل شركة وسوف يتم إختيار المستقصى من كل شركة من الشركات محل الدراسة كما يلي:

1. عضو بمجلس الإدارة.
2. مدير تنفيذي لمؤسسة المؤسسة
3. رئيس قسم
4. رئيس مصلحة
5. المدقق الداخلي
6. أمين/أمانة سر بمجلس الإدارة.

4-6-1 التعريف بشركات الإسمنت الغرب الجزائري (نتائج الدراسة الإستطلاعية، 2017):

تشارك شركات الإسمنت الغرب الجزائري في أنها تسعى إلى أهداف مشتركة تتمثل في تدعيم الإقتصاد الوطني وتحقيق التنمية، استغلال الطاقة الإنتاجية، تغطية السوق الوطنية، تطوير وترقية إنتاج الإسمنت وتحقيق الرقابة على جميع المستويات، المحافظة على صحة وأمن الموظفين.

أ.نظم المعلومات المستعملة بشركة الإسمنت ببني صاف بولاية عين تموشنت (SCIBS):

تعتمد في نشاطها بمختلف وظائفها ووحداتها على نظام (COSWIN i7) المسمى ب (GMAO (Gestion Maintenance Par Ordinateur والذي يهتم بالعمليات التقنية بالشركة حاليا أكثر من العمليات الإدارية في حين نظام (Big informatique) هو المتعلق بكل الوظائف الإدارية بالشركة بوظيفة الموارد البشرية، بوظيفة المحاسبة والمالية..إلخ، أما عمليات المراقبة والصيانة فهناك نظامين مسؤولين عنها هما Siemens et ABB، ويجدر الإشارة ان مع نهاية سنة 2015 وبداية 2016 بدأت بالعمل ببرنامج هدفه السعي الى صفر اوراق لشركة Hylaud يطلق عليه اسم Géd (Logiciel

de gestion électronique des documents)_(Electronic document management software)، أما نظم تخطيط الموارد (ERP)(Enterprise resource planning لم يصبح قيد التنفيذ الى حد الان مع انه تم ادراجه بالشركة نهاية سنة 2016.

ب . نظم معلومات شركة الإسمنت بسعيدة (SCIS) :

تتوزع نظم المعلومات في شركة الإسمنت بسعيدة على مختلف المصالح والوحدات الإدارية حيث يوجد بمصلحة المراقبة والصيانة برنامج ونظام مراقبة العمليات اسمه PCS7(Process Controlling System 7) ، هو نظام معلومات يخص كل المعلومات الخاصة بعمليات المراقبة والصيانة لاهم الأجهزة المستعملة بالشركة بينما يوجد بمصلحة التجارة اي بالمصلحة المتعلقة بعمليات البيع والتعامل مع زبائن الشركة هناك نظام اسمه (EURIKA) وظيفته جمع البيانات والمعلومات لكل عمليات البيع، أما فيما يخص عمليات وظيفة المحاسبة والمالية فنظام (DLG) هو المعني بها، وهناك (Big Informatique) نظام يهتم بوظيفة إدارة الموارد البشرية من إدارة الوقت الذي يعمل به العامل وكذا اجور العمال وكل ما يتعلق بالموظف بالشركة وتم العمل به بداية سنة 2015. وقد عوضا نظامين قديمين كانت الشركة تعمل بها هما (REACTOR & SPEED WORD)، كما لابد الإشارة ان برنامج (REACTOR) لحد الان تستعمله شركة الإسمنت بسعيدة فيما يتعلق بالمعلومات والبيانات المتواجدة بالارشيف الخاصة بالعمال كما تستعمله أمانة الصندوق التابعة للمحاسبة. بالإضافة إلى النظام المهم الذي يجمع كل البيانات والمعلومات الخاصة بجميع مصالح الشركة ووظائفها حيث يسهل الوصول للمعلومات فقط بفتح البوابة المعنية بالمصلحة وبه شفرات لكل باب حسب خصوصية الوظيفة وهو (COSWIN7) من شركة اسمه GMAO(Gestion Maintenance Par Ordinateur)or(Computer Maintenance ..Management)

ت. نظم معلومات شركة الإسمنت زهانة بولاية معسكر(SCIZ):

إن نظم المعلومات المستعملة في شركة الاسمنت بزهانة هي نفسها المتواجدة بشركة الاسمنت بسعيدة وبنفس الترتيب فقط في وظيفة المحاسبة والمالية يستخدمون نظام تخطيط الموارد وهو نظام مكمل لباقي الانظمة المذكورة سابقا.

ت. نظم المعلومات المستعملة بشركة الإسمنت بواد سلي بولاية شلف (ECDE):

الملاحظ ان نظم المعلومات المستخدمة بهذه الشركة من صنع مبرمجين يعملون بها متخصصين عملوها حسب حاجتهم لها ، حيث هناك نظم ادارة الموارد البشرية مجسدة في برنامج (BIA) ونظم المعلومات المحاسبية والمالية المجسدة في برنامج (DLG) بالاضافة نظم تخطيط الموارد (ERP) الذي هو كباقي الشركات قيد الدراسة لازال قيد التنفيذ.

ح. نظم معلومات شركة الإسمنت لافارج بعكار (LCO):

تعتبر هذه الشركة شركة خاصة اي تابعة للشركة الفرنسية لافارج بنسبة 100/100 من اسهمها وهي تعتبر افضل من سابقتها فيما يخص انواع نظم المعلومات المستخدمة بها كما بينت الدراسة الإستطلاعية، حيث بها نظام (T-one) الذي تقوم به وظيفة المحاسبة والمالية، أما بوظيفة الموارد البشرية نظام (BODET) ، وهناك نظامين (MAXIMOS et GDE) تخص عمليات الإنتاج والشراء أما عمليات البيع فخصتها بنظام (SD6)، وما يميزها برنامج او نظام (IP21) وهو نظام متطور وحديث وله خاصية إمكانية متابعة المدير العام والمدراء التنفيذيين أعمال الشركة في اي وقت وبانتظام كامل وبأي مكان فهذا النظام يمكنهم من متابعة سيرورة العمل حتى لو كانوا خارج الشركة بل وحتى خارج الجزائر، وبالتالي يوفر المعلومات المناسبة بالوقت والجودة المطلوبة.

4-10 أساليب التحليل الإحصائي للبيانات:

يتم تحليل البيانات التي يتم جمعها بالطرق الآتية:

➤ معامل الالتواء والتفلطح لمعرفة طبيعة التوزيعات

➤ معامل ألفا كرونباخ لقياس الثبات

➤ الإحصاء الوصفي: مقاييس النزعة المركزية المتوسطات الحسابية والانحراف المعياري،

التكرارات والنسب المئوية .

➤ الإحصاء الاستدلالي: معامل الارتباط بيرسون لمعرفة صدق الإتساق الداخلي لأداة الدراسة.

➤ الإحصاء المتقدم: من خلال تحليل العاظمي التوكيدي لنموذج نظم المعلومات وحوكمة

الشركات وتحليل المسار بين نظم المعلومات بأبعادها وحوكمة الشركات بمبادئها.

الفصل الخامس

تحليل البيانات و نتائج الدراسة الأساسية

5-1 مقدمة

5-2 وصف المتغيرات الديمغرافية

5-3 درجة الاعتمادية على نظم المعلومات في العمل

5-4 عرض وتحليل ومناقشة نتائج الإحصاء الوصفي

5-5 تقييم نموذج القياس باستخدام التحليل العاملي التوكيدي.

5-5-1 التحليل العاملي التوكيدي لنموذج نظم المعلومات

5-5-2 التحليل العاملي التوكيدي لنموذج حوكمة الشركات

5-6 اختبار نموذج الدراسة باستخدام تحليل المسار

5-6-1 نموذج القياس الكلي للدراسة

5-6-2 اختبار نموذج الدراسة باستخدام تحليل المسار

5-7 تحليل نتائج الدراسة ومناقشتها

5-1 مقدمة:

يتناول هذا الفصل عرضاً لتوصيف البيانات التي تم جمعها كجزء من الدراسة الميدانية في هذه الدراسة ، وذلك باستخدام ادوات التحليل الاحصائية ذات العلاقة، ويشتمل هذا الفصل على توصيف عينة الدراسة واختبار ثبات وصدق المقاييس المستخدمة في جمع البيانات ونتائج التحليل الوصفي لمتغيرات الدراسة، ولتحقيق ذلك، تم استخدام منظومة التحليل الإحصائي (SPSS .version20) لإجراء عمليات التحليل المختلفة المطلوبة، بالإضافة إلى تقييم نموذج القياس باستخدام التحليل العاملي التوكيدي لنموذج نظم المعلومات وحوكمة الشركات وتحليل المسار بين نظم المعلومات بأبعادها وحوكمة الشركات بمبادئها لتقييم جودة مطابقة النموذج العام للدراسة الحالية بالإعتماد على البرنامج الإحصائي أموس (AMOS. Version22).

5-2 وصف المتغيرات الديمغرافية:

تم استخدام الإحصاء الوصفي لاستخراج التكرارات والنسب المئوية لعرض المتغيرات الشخصية الخاصة بالمستجوبين بهدف وصف عينة الدراسة الحالية حيث تم تلخيصها في الجدول التالي (5-1):

جدول(5-1): وصف عينة الدراسة

المتغيرات الديمغرافية		العدد	النسبة
1. ملكية المؤسسة	ملكية عمومية	43	35.5%
	ملكية خاصة	27	22.3%
	شركة ذات أسهم	51	42.1%
2. حجم المؤسسة	من 50 إلى 250 عامل	//	//
	من 250 إلى 450 عامل	53	43.8%
	من 450 إلى 650 عامل	//	//
	من 650 إلى 850 عامل	50	41.3%
	من 850 إلى 1050 عامل	//	//
	أكثر من 1050 عامل	18	14.9%
3. المستوى التعليمي	ثانوي	2	1.7%
	جامعي	83	68.6%

الدراسات العليا	36	29.8%
4. سنوات الأقدمية	1	8%
في المؤسسة	3	2.5%
من سنة إلى خمسة سنوات	7	5.8%
من خمس سنوات إلى عشر سنوات	110	90.9%
أكثر من عشر سنوات	18	14.9%
5. وظيفتك على	3	2.5%
مستوى المؤسسة	34	28.1%
مساعد المدير العام	30	24.8%
مدير تنفيذي لوظيفة المؤسسة	27	22.3%
رئيس دائرة	4	3.3%
رئيس مصلحة	5	4.1%
المدقق الداخلي	106	87.6%
أمين/أمانة سر مجلس الإدارة	15	12.4%
6. الجنس		
ذكر		
أنثى		

المصدر : من إعداد الباحثة بالإعتماد على مخرجات SPSS

يلاحظ من الجدول أعلاه أن عدد المستجوبين في شركات الإسمنت ذات الملكية العمومية 35.5% وشركة الإسمنت لافارج-عكاز- ذات الملكية الخاصة بلغ عدد المستجوبين 22.3% وقد بلغ عددهم في شركات الاسمنت ذات الاسهم وهي اعلى نسبة بحكم إضافة المساهمين لمجموع المستجوبين 42.1%. أما فيما يخص حجم المؤسسة على أساس عدد العمال فكان بخصوص شركات الإسمنت الغرب الجزائري يتراوح بين ثلاثة فئات منها مايقدر بنسبة 43.8% فيما يخص (250 إلى 450 عامل) و 41.3% فيما يتعلق بالشركات التي يتراوح عدد العمال بها بين (650 إلى 850 عامل) أما الشركة التي بها أكثر من 1050 عامل تتمثل في شركة الإسمنت بشلف حيث تقدر عدد المستجوبين ب 14.9% وذلك لصعوبة تقبل إدارة العليا بإجراء الدراسة الحالية بشركتهم وذلك راجع لطبيعة الموضوع من جهة ومن جهة أخرى للوضع الذي مرت به شركة الإسمنت بشلف،

أما عن المستوى التعليمي فالنسبة الأكبر في العينة كان لها مستوى جامعي حيث قدرت مانسبته 68.8% والملاحظ هناك نسبة من المستجوبين لديهم دراسات عليا بلغت 29.8%، وهذا يعني أن الفئة المستجوبة لديهم الإمكانات والقدرات لفهمهم الجيد لموضوع دراستنا مما يؤدي إلى جودة إجاباتهم عن أسئلة الاستبيان وفي الوقت المحدد الأمر الذي يعطي ثقة أكبر لنتائج الدراسة الحالية. ولقد بلغت سنوات الأقدمية للجهة المستجوبة والتي تؤدي إلى تحقيق أهداف الدراسة الحالية فقد شكل المستجوبين الذين لهم أكثر من عشر سنوات النسبة الأكبر وقدرت ب 90.9% وذلك بحكم العينة المستهدفة، وهذا يؤدي بدوره إلى إمكانية فهم المستجوبين موضوع دراستنا وبالتالي التجاوب مع كل أسئلة الاستبيان، بينما بخصوص الفئة المستجوبة فقد سجلت أعضاء مجلس الإدارة 14.9%، مساعد المدير العام 2.5%، المدراء التنفيذيين 28.1%، رؤساء الدوائر 24.8%، رؤساء المصالح 22.3%، المدققون الداخليون 3.3%، أمناء سر مجلس الإدارة 4.1% والملاحظ أن أمناء السر مجلس الإدارة تم استجوابها في خمسة شركات محل الدراسة وهي الفئة التي ساعدت في إعطاء معلومات تعذرت على الباحثة الوصول إليها خاصة تلك المعلومات المتعلقة بالمساهمين المتواجدين خارج الوطن، والذي يتم حضورهم فقط أثناء إجتماعات مجلس الإدارة وأحيانا كثيرة يحضر ممثلها فقط. كما يلاحظ أن أغلبية المستجوبين هم من فئة الذكور بنسبة 87.6% في حين فئة الإناث بنسبة 12.4% وهذا طبيعي بحكم العينة المستهدفة التي تؤدي إلى أغراض الدراسة وبطبيعة نشاط الشركات محل الدراسة كما أن معظم الإناث لا تحبذ تحمل المسؤولية بمناصب عليا.

3-5 درجة الاعتمادية على نظم المعلومات في العمل:

يبين الجدول (5-2) الجداول التكرارية النسبية التي توضح درجة الاعتمادية على نظم

المعلومات في تنفيذ العمل في شركات الإسمنت الغرب الجزائر (SCIS-SCIBS-SCIZ-LCO-ECDE).

يتضح من الجدول (5-1) أن درجة الاعتماد على نظم المعلومات في تنفيذ الأعمال في شركات الإسمنت الغرب الجزائري قد تجاوزت 89%، حيث بلغت درجة الاعتمادية في شركة الاسمنت العمومية 92.00% و في شركة الإسمنت الخاصة بلغت درجة الاعتمادية 96.3%، أما شركة الإسمنت ذات الأسهم فقد بلغت درجة الاعتمادية 89.2%.

من هنا، يلاحظ أن الإعتمادية على نظم المعلومات في تنفيذ الأعمال المختلفة في شركات الإسمنت الغرب الجزائري كانت كبيرة، الأمر الذي يؤكد بأن التداخل بين أنظمة العمل ونظم المعلومات كان كبيرا، لدرجة أنه يمكن اعتبار نظم المعلومات المطبقة في هذه الشركات هي نفسها أنظمة العمل، بمعنى أن أية تعطل في نظم المعلومات سيؤدي إلى تعطل العمل. كما يلاحظ أن أكبر درجة للإعتمادية كانت في شركة الإسمنت الخاصة أي شركة الإسمنت "لافارج أولسيم بعاكاز" وذلك لأنها تعطي إهتمام كبير جدا لنظم المعلومات وفعاليتها ومعرفتها التامة أن فعالية نظم المعلومات تؤدي لتحقيق أهم المنافع النهائية للمستخدمين والأطراف ذات العلاقة.

جدول(5-2): درجة الإعتمادية على نظم المعلومات في شركات الإسمنت الغرب الجزائري

ملكية الشركة	درجة الإعتمادية على نظم المعلومات في العمل					درجة الإعتمادية (كبير فأعلى)
	منخفض جدا	منخفض	متوسط	كبير	كبير جدا	
ملكية عمومية	0.0%	0.0%	8.0%	72.0%	20.0%	92.00%
ملكية خاصة	0.0%	3.7%	0.0%	33.3%	63.00%	96.3%
شركات ذات أسهم	1.4%	7.2%	5.8%	78.3%	7.2%	85.5%
النسبة العامة	0.8%	5.0%	5.0%	66.9%	22.3%	89.2%

المصدر: من إعداد الباحثة بالإعتماد على مخرجات SPSS

4-5 عرض وتحليل ومناقشة نتائج الإحصاء الوصفي :

يهدف هذا الجزء إلى عرض مختلف النتائج في إطار التحقق من صحة الفرضيات المصاغة في الدراسة الحالية.

(1) تساؤل الدراسة رقم 01: ما مدى فعالية نظم المعلومات لدى أفراد عينة الدراسة (ما هو واقع فعالية نظم المعلومات لدى عينة الدراسة)؟

للحكم على فعالية نظم المعلومات لدى عينة الدراسة ككل أو على مستوى الأبعاد، تم توصيف متغيرات الدراسة المتمثلة في المتغيرات المستقلة التي تشمل جودة نظام المعلومات، وجودة المعلومات، وجودة خدمات نظام المعلومات، الإستخدام ورضا المستخدم، وذلك باستخدام المتوسطات الحسابية، والانحرافات المعيارية لقياس درجة تشتت قيم إجابات المستجوبين عن المتوسط الحسابي، كما تم استخدام مقياس لكارتر الخماسي لتقييم أسئلة المتغيرات الكامنة وفق السلم التالي :

من 1 إلى 1.80: درجة موافقة متدنية جدا (معدومة)

من 1.81 إلى 2.61: درجة موافقة متدنية (ضعيفة)

من 2.62 إلى 3.42: درجة موافقة متوسطة.

من 3.43 إلى 4.23: درجة موافقة عالية.

من 4.24 إلى 5: درجة موافقة عالية جدا.

يبين الجدول أدناه (3-5) أن الأبعاد الستة لنجاح وفعالية نظم المعلومات المستعملة بشركات الإسمنت الغرب الجزائري تحقق متوسط قدره 4.0463 كمتغير ككل وهي نسبة عالية الأمر الذي يبين أن شركات محل الدراسة لها فعالية في نظم المعلومات وذلك بإعتمادها على نظم متطورة ذات جودة تسهل عمل الشركات وهذا ما اتفق عليه كل المستجوبين حيث بلغ متوسط الحسابي لجودة نظام المعلومات 4,132231، إلا أنه لا تزال لدى شركات الإسمنت الغرب الجزائري فرصة تحسين نظام المعلومات للحصول على أداء أفضل وإنتاج نتائج أكثر قبولا لجودة خدمات نظام المعلومات ورضاء المستخدمين.

جدول (5-3): مستوى فعالية نظم لمعلومات عند عينة الدراسة

الرمز	أبعاد فعالية نظم المعلومات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	درجة الموافقة
QIS	جودة نظام المعلومات	4,132231	,5946978	عالية
QI	جودة المعلومات	4,082645	,6315395	عالية
QSI	جودة خدمات نظام المعلومات	3,964876	,6425096	عالية
USE	الإستخدام	4,0351	,65615	عالية
US	رضا المستخدم	4,0165	,72736	عالية
ISM	متوسط درجات العينة على مقياس نظم المعلومات	4,0463	,56501	عالية

المصدر: من إعداد الباحثة بالإعتماد على مخرجات SPSS

(2) تساؤل الدراسة رقم 02: ما مدى تطبيق حوكمة الشركات بأبعادها لدى الشركات محل

الدراسة؟ (إلى أي مدى يتم تطبيق تطبيق حوكمة الشركات بأبعادها لدى الشركات محل

الدراسة؟)

بنفس الطريقة المتبعة مع نظم المعلومات سيتم التعرف على مستوى الإلتزام بمبادئ حوكمة الشركات ككل أو على مستوى أبعاده لدى عينة الدراسة وقد جاءت النتائج وفق ما هو موضح في الجدول أدناه (4-5) حيث تشير النتائج إلى أن متوسط درجات العينة على مقياس حوكمة الشركات بلغ 3.7400 وهذا يعني أن أفراد العينة يوافقون على أن شركات الإسمنت الغرب الجزائري بها حوكمة الشركات وأصحاب إتخاذ القرارات يقرون بأن بالشركات محل الدراسة مبدأ الإنضباط حيث سجل أعلى مرتبة حسب المتوسط الحسابي الذي بلغ 3.9690 وتليه قيمة متوسط المسؤولية الإجتماعية 3.9535 وذلك بحكم نشاط الشركات محل الدراسة في حين كان أكبر إنحراف معياري قدر بـ 84960, خاص بمبدأ العدالة وهذا ما يبدو واضحا في شركات الإسمنت الغرب الجزائري حيث تقل نسبة العدالة في توزيع الوظائف على أساس الكفاءة.

جدول (5-4): مستوى حوكمة الشركات عند عينة الدراسة

الرمز	أبعاد حوكمة الشركات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	درجة الموافقة
TD	الإفصاح والشفافية	3,8060	,72064	عالية
CAR	مسؤوليات مجلس الإدارة	3,5425	,78021	عالية
J	العدالة	3,3616	,84960	متوسطة
RS	المسؤولية الاجتماعية	3,9535	,61261	عالية
RPP	إحترام أصحاب المصالح المعنية	3,8072	,54518	عالية
P	الإنضباط	3,9690	,69490	عالية
CGM	متوسط درجات العينة على مقياس حوكمة الشركات	3,7400	,59205	عالية

المصدر: من إعداد الباحثة بالإعتماد على مخرجات SPSS

5-5 تقييم نموذج القياس باستخدام التحليل العاملي التوكيدي:

إن النماذج العاملية لا تدرس العلاقات بين متغيرين مختلفين أو متغيرات مختلفة، إنما تكتسي طابعا تحليليا، لأنها تعني أساسا بتحليل مفهوم معين، أو متغير معين، إلى أبعاده أو العوامل التي يفترض أنها تشكل بنية المفهوم، بمعنى يفترض الباحث أن للمفهوم بنية ويفترض أن هذه البنية تتألف من مكون واحد أو مكونين أو عدة مكونات فإذا كان المفهوم يتألف من مكون واحد يدعى بمفهوم متجانس، أو بمفهوم وحيد البعد. وعلى هذا الأساس توجد عدة أنواع من النماذج العاملية تتمثل فيمايلي (تبيغزه، أ، 2011):

- (1) النموذج العاملي وحيد العامل أو البعد.
- (2) النموذج العاملي الذي ينطوي على عاملين أو أكثر من عاملين، ولنصطلح على تسميته بالنموذج العاملي المتعدد العوامل أو الأبعاد.
- (3) النموذج العاملي من الدرجة الثانية أو النموذج العاملي الهرمي.

كما لا بد من توضيح إلى أنه يوجد شبه إجماع على دلالة بعض الرموز أو الأشكال المستعملة في الرسوم التخطيطية لنموذج الدراسة حيث تدل الأشكال المستطيلة () والأشكال المربعة () على المتغيرات المقاسة أو الملاحظة أو المؤشرات أو عبارات مقياس حيث إذا كانت المؤشرات المقاسة عبارة عن فقرات مقياس فإن كل عبارة تمثل مؤشرا أو متغيرا مقاسا، كما قد تكون المؤشرات أو المتغيرات المقاسة مقاييس وليست فقرات. أما الأشكال البيضوية () أو الدوائر () على المتغيرات الكامنة أو العوامل الكامنة فالتحصيل متغير كامن لأنه لا يقاس مباشرة وإنما يقاس عن طريق أسئلة حول موضوع معين. في حين تدل الأسهم المستقيمة وحيدة الاتجاه ( أو  أو  أو ) على أثر المتغير الذي ينطلق منه السهم على المتغير الي ينتهي عنده السهم، أما السهم المزدوج الإتجاه المحدب أو المقعر أو المستقيم ( أو ) فيدل على علاقة الارتباط أو التغير بين متغيرين. (تيغزه، أ، 2011).

كما لابد الإشارة ان في الدراسة الحالية بصدد تحليل النموذج العملي الذي ينطوي على عاملين أو أكثر من عاملين، ولنصطلح على تسميته بالنموذج العملي المتعدد العوامل أو الأبعاد من الدرجة الأولى لهذا الغرض استخدمنا أسلوب التحليل العملي التوكيدي للتحقق من الصدق البنائي للمقاييس المختلفة التي تم بنائها بالاعتماد على الدراسات السابقة، من أجل معرفة علاقة كل متغير كامن بالأسئلة التي تم تحميلها عليه حيث يتم تقييم نموذج القياس ومعرفته مدى جودته من خلال مؤشرات جودة المطابقة ، وتعتبر هذه الخطوة من متطلبات النمذجة للمعادلات البنائية (تيغزه، 2012)، لكن قبل ذلك لابد من الكشف عن إعتدالة التوزيع لبيانات العينة محل الدراسة وذلك من خلال معاملي التقلطح والإلتواء وقد جاءت النتائج وفق الجدول التالي (5-5):

جدول (5-5): إختبار التوزيع الطبيعي لأسئلة الدراسة

أسئلة الدراسة	التفاح	الإلتواء	أسئلة الدراسة	التفاح	الإلتواء
QIS1	2,545	-,807	CAR1	,790	-,695
QIS2	1,435	-,227	CAR2	-,331	-,534
QIS3	2,671	-,838	CAR3	,662	-,751
QIS4	2,526	-1,134	CAR4	2,165	-,973
QIS5	1,754	-1,143	CAR5	5,042	-1,848
QIS6	,095	-,963	CAR6	-1,145	,474
QI1	,893	-1,080	CAR7	-,381	-,565
QI2	1,682	-,999	CAR8	-,866	-,399
QI3	1,171	-1,069	CAR9	-,825	-,108
QI4	,791	-,932	CAR10	-,695	-,128
QI5	,550	-,975	CAR11	-,596	-,324
QI6	1,908	-,651	CAR12	-,246	-,424
QI7	-,164	-,800	CAR13	-,381	-,377
QI8	,892	-,845	CAR14	-,508	-,017
QIS1	1,425	-1,072	J1	,136	-,576
QIS2	1,202	-,975	J2	-,517	-,373
QIS3	1,012	-,875	J3	-1,253	,300
QIS4	,623	-,989	J4	-,928	,169
USE1	3,402	-1,334	RS1	3,398	-1,502
USE2	1,216	-,765	RS2	1,013	-1,153
USE3	2,834	-1,421	RS3	-,938	-,490
USE4	2,742	-1,325	RS4	-,981	-,442
US1	,678	-,900	RS5	-,456	-,696
US2	,385	-,891	RS6	-1,133	-,941
US3	,907	-,937	RS7	-,356	-,756
US4	1,250	-1,036	RS8	-1,443	-,369
US5	2,539	-1,330	RPP1	2,693	-1,292
TD1	1,615	-1,119	RPP2	-,350	-,855
TD2	-,098	-,725	RPP3	-,937	-,332
TD3	-1,345	,014	RPP4	-1,166	,041
TD4	-,296	-,614	RPP5	-,924	,518
TD5	-,693	-,491	RPP6	,437	-,838
TD6	-,392	-,630	P1	-,243	-,923
TD7	,834	-1,004	P2	-,590	-,444
TD8	-,304	-,495	P3	,688	-,889
TD9	,510	-,747	P4	1,262	-1,156

المصدر: من إعداد الباحثة بالإعتماد على مخرجات SPSS

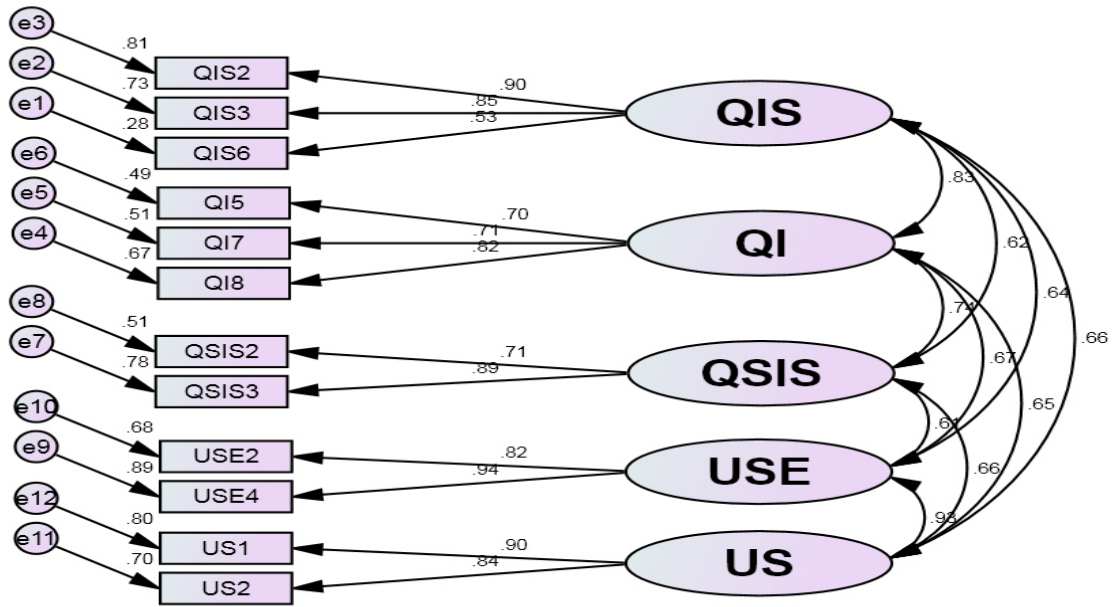
فحسب (ماحي، 2017؛ مناد، 2014؛ بن أشنهو، 2010) أن الإلتواء يقصد به مدى بعد البيانات عن التماثل وهي مقاييس نسبية تستخدم للمقارنة بين التواء التوزيعات متمثلة في قيم محصورة بين (3+) و (3-) فالقيم السالبة تعني الإلتواء جهة اليسار والقيم الموجبة تعني الإلتواء جهة اليمين أما قيمة الصفر تعني عدم وجود الإلتواء واقترح (Hair , 1998) أن تكون قيم الإلتواء أقل من 2.5 للحكم على اعتدالية

البيانات. أما عن قيم التفلطح لكي تكون البيانات صالحة للإستخدام عليها هناك من يقول عليها ان لا تتجاوز 8 وهناك من يقول ينبغي أن لا تتجاوز القيمة 10.

ومن خلال الجدول أعلاه يتضح بخصوص قيم الإلتواء عدم وجود قيمة أكبر من العتبة 2.5 بحيث يتبين أن أغلبية قيم الإلتواء سالبة وتدل على ميول المشاهدات نحو القم الكبيرة اي تميل للموافقة وأكبر قيمة سالبة للإلتواء (-1.848) خاصة بالسؤال الخامس لبعده مسؤوليات مجلس الإدارة في حين يوجد ستة قيم للإلتواء موجبة وتدل ميلان المشاهدات نحو عدم الموافقة واكبر قيمة موجبة (+0.518). أما قيم التفلطح الموضحة في الجدول جميعها كانت أقل من 8، وعليه نخلص أن شروط التوزيع الطبيعي محققة وبيانات الدراسة الحالية تتبع التوزيع الطبيعي.

5-5-1 التحليل العاملي التوكيدي لنموذج نظم المعلومات:

تعتبر نظم المعلومات المتغير المستقل الذي تم قياسه في الدراسة الحالية من خلال أبعاد فعاليته المتمثلة في جودة نظام المعلومات (QIS)، جودة المعلومات (QI)، الإستخدام (USE)، رضا المستخدم (US)، بحيث النموذج المستقل الأصلي السابق الموضح نظريا لا يوضح العلاقات بين متغيرات الدراسة، ففيه تتوضع المتغيرات الكامنة بمؤشراتها بدون أي علاقات بينها لذا قامت الباحثة باقتراح علاقات بينية كما في النموذج المشبع، وقامت بعد ذلك باختبار للكشف عن قيم تلك العلاقات، بعد القيام بعدة تعديلات اقترحتها البرنامج لعل أهمها حذف الفقرات التي تقل عن 0.30 كما يوضح الشكل الموالي (5-1):



Chi-square= 68.895
df=44
p=.010
CFI=.972
GFI=.919
TLI=.957
RMSEA=.069

التحليل العائلي التوكيدي لنموذج نظم المعلومات

المصدر: من إعداد الباحثة بالإعتماد على مخرجات أموس (AMOS, version22)

إن التحليل العائلي التوكيدي لمتغير المستقل نظم المعلومات قد بين لنا تشبع الفقرات على العامل أو البعد الذي تنتمي إليه، وكذلك تشبعات الأبعاد أو المحاور على المتغير الكلي وفق الجدول التالي:

جدول (5-6): تشبع فقرات مقياس نظم المعلومات على أبعاده

البعد	الرمز	الفقرة	التشبع	ملاحظة
جودة نظام المعلومات	QIS2	سهولة التعلم	0.90	مقبولة
	QIS3	سهولة الإستخدام	0.85	مقبولة
	QIS6	التكامل مع الأنظمة الأخرى	0.53	مقبولة
جودة المعلومات	QI5	الشكل المناسب	0.70	مقبولة
	QI7	الكفاية	0.71	مقبولة
	QI8	الوضوح	0.82	مقبولة
جودة خدمات	QSI2	مدى الإهتمام بالعملاء	0.71	مقبولة

نظام المعلومات	QSI3	مدى قبول النظام من المستخدم	0.89	مقبولة
الإستخدام	USE2	مدى التجاوب	0.82	مقبولة
	USE4	مقدرة النظام على إنجاز المهمات المطلوبة	0.94	مقبولة
رضا المستخدم	US1	مدى تلبية النظام للإحتياجات المطلوبة	0.90	مقبولة
	US2	إمكانية النظام في متابعة العمل	0.84	مقبولة
ارتباط بعد جودة نظام المعلومات ببعد جودة المعلومات				
ارتباط بعد جودة نظام المعلومات ببعد جودة خدمات نظام المعلومات				
ارتباط بعد جودة نظام المعلومات ببعد الإستخدام				
ارتباط بعد جودة نظام المعلومات ببعد رضا الإستخدام				
ارتباط بعد جودة المعلومات ببعد جودة خدمات نظام المعلومات				
ارتباط بعد جودة المعلومات ببعد الإستخدام				
ارتباط بعد جودة المعلومات ببعد رضا المستخدم				
ارتباط بعد جودة خدمات نظام المعلومات ببعد الإستخدام				
ارتباط بعد جودة خدمات نظام المعلومات ببعد رضا المستخدم				
ارتباط بعد الإستخدام ببعد رضا المستخدم				

المصدر: من إعداد الباحثة بالإعتماد على مخرجات أموس (AMOS, version22)

مع الأخذ بالإعتبار مؤشرات المطابقة لنموذج نظم المعلومات وفق النتائج المبينة في الجدول (5-7):

جدول (5-7): مؤشرات جودة المطابقة لنموذج نظم المعلومات

المؤشر	الرمز	عتبة قبول النموذج	القيمة
كاي تربيع Chi-square	χ^2	ان تكون قيمته غير دالة	68.892
درجة الحرية	df	-----	44
نسبة مربع كاي/ درجة الحرية	cmin/df	لا تتعدى 5	1.566
مؤشر جذر متوسط مربع الخطأ التقاربي Root Mean Square Error of Approximation	(RMSEA)	قيم المؤشر اصغر من 0.05 تدل على مطابقة جيدة أما إذا كانت قيمة هذا المؤشر محصورة ما بين 0.05 و 0.08 فيدل ذلك على أن النموذج له مطابقة مقبولة	0.069

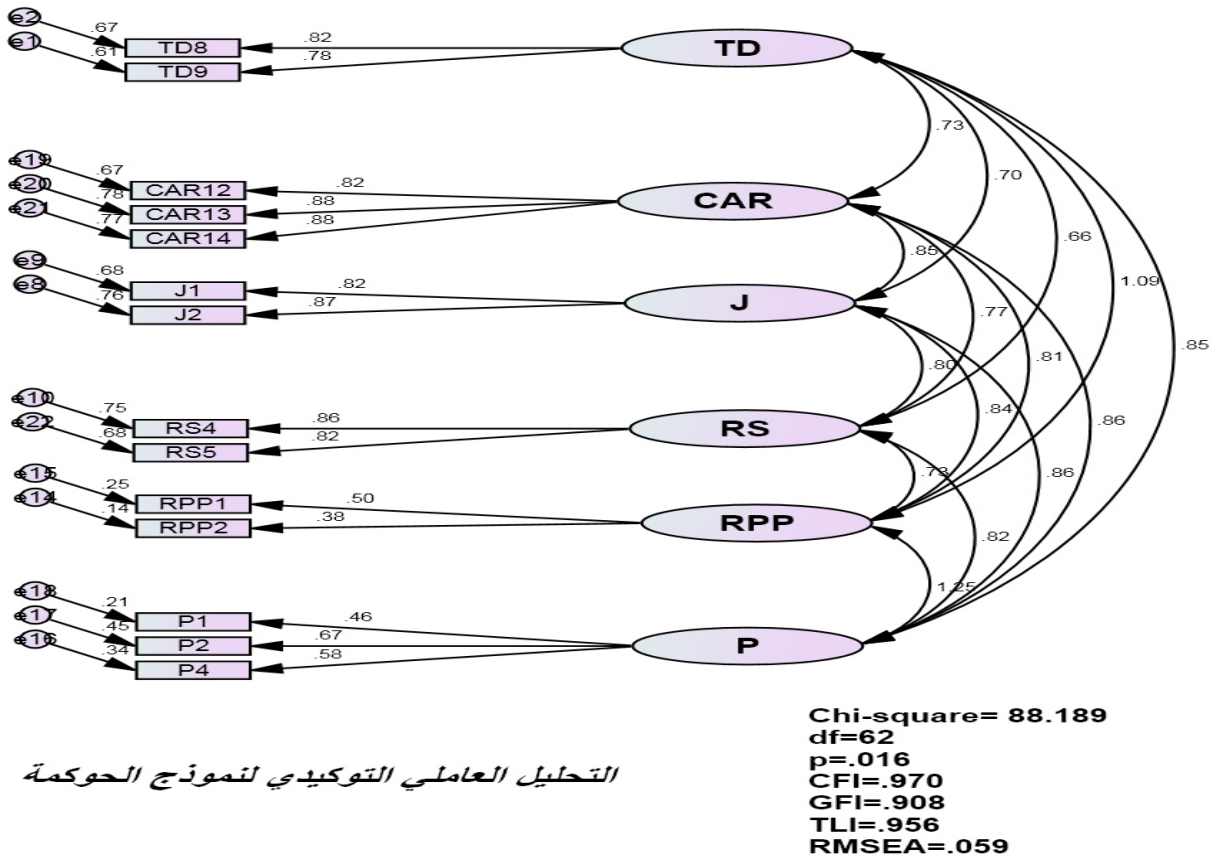
0.037	أقل من 0.1	(RMR)	مؤشر جذر متوسط مربع البواقي Root Mean Square Residual
0.04	أقل من 0.1	(SRMR)	مؤشر جذر متوسط مربع البواقي المعياري Standarized Root Mean Square Residual
0.957	القيم أكبر من أو تساوي 0.90 تدل على مطابقة جيدة	(TLI)	مؤشر تاكر-لويس Tucker-Lewis Index
0.919	القيم الأكبر من أو تساوي 0.90 تدل على مطابقة جيدة	(GFI)	مؤشر حسن المطابقة Goodness of fit Index
0.972	القيم الأكبر من أو تساوي 0.90 تدل على مطابقة جيدة	(CFI)	مؤشر المطابقة المقارن Comparative Fit Index

المصدر: من إعداد الباحثة بالإعتماد على مخرجات أموس (AMOS, version22)، (وتم الإعتماد على مرجع تيغزة، 2012 في استخراج قيم عتبة قبول النموذج).

من خلال نتائج التحليل العاملي التوكيدي لنموذج نظم المعلومات من الدرجة الأولى يتضح أنه تم تعديل النموذج من اجل تحسين مؤشرات المطابقة حيث من ضمن الاقتراحات التي أظهرها البرنامج هو حذف الأسئلة المتعلقة بكل بعد الذي يفترض بأن عملية حذفها ستزيد من قوة دلالة النموذج ويظهر هذا جليا في جدول (5-7) تشبع فقرات مقياس نظم المعلومات على أبعاده، كما يتضح أنه بعد حذف الأسئلة تحسن مستوى مطابقة النموذج أي تحصلنا على مؤشرات جودة مطابقة النموذج كما هو موضح في الجدول أعلاه (5-7). كما يظهر أن نظم المعلومات يحتفظ ببنيتها العاملية المكونة من الأبعاد الخمسة التالية جودة نظام المعلومات، وجودة خدمات نظام المعلومات، الإستخدام، ورضا المستخدم لدى عينة الدراسة.

5-5-2 التحليل العاملي التوكيدي لنموذج حوكمة الشركات:

إن متغير حوكمة الشركات والذي يعتبر المتغير التابع في الدراسة الحالية حيث تم قياسه من خلال مبادئه التي تحقق اهداف الدراسة الحالية المتعلقة بشركات الاسمنت الغرب الجزائري حيث تشمل: الإفصاح والشفافية (TD)، مسؤوليات مجلس الإدارة (CAR)، العدالة (J)، المسؤولية الإجتماعية (RS)، إحترام أصحاب المصالح المعنية (RPP)، الإنضباط (P). ، بعد القيام بعدة تعديلات اقترحها البرنامج لعل أهمها حذف الفقرات التي تقل عن 0.30 كما يوضح الشكل الموالي (5-2):



المصدر: من إعداد الباحثة بالإعتماد على مخرجات أموس (AMOS, version22)

إن التحليل العاملي التوكيدي للمتغير التابع حوكمة الشركات قد بين لنا تشبع الفقرات على العامل أو البعد الذي تنتمي إليه، وكذلك تشبعات الأبعاد أو المحاور على المتغير الكلي وفق الجدول التالي:

جدول (5-8): تشبع فقرات مقياس حوكمة الشركات بأبعاده (مبادئها)

البعد	الرمز	الفقرة	التشبع	ملاحظة
الإفصاح والشفافية	TD8	وصول أعضاء مجلس الإدارة إلى المعلومات الدقيقة والمناسبة وفي الوقت المحدد من أجل القيام بمسؤولياتهم	0.82	مقبولة
	TD9	إعداد ومراجعة المعلومات بأسلوب يتفق ومعايير الجودة المحاسبية والمالية.	0.78	مقبولة
مسؤوليات مجلس الإدارة	CAR12	يضع مجلس الإدارة نظام مراقبة خاص بالمؤسسة بواسطة اللجوء إلى التدقيق الخارجي.	0.82	مقبولة
	CAR13	يسهر مجلس الإدارة على وضع نظام تقرييري فعال وتقييمي	0.88	مقبولة

		شفاف.		
مقبولة	0.88	يقوم مجلس الإدارة بتقييم شفاف للمؤسسة.	CAR14	
مقبولة	0.82	حصول الأطراف المعنية على كافة المعلومات أثناء الطلب من أجل اتخاذ القرارات.	J1	العدالة
مقبولة	0.87	حصول الأطراف المعنية على أهم التغييرات التي حدثت في هياكل وترتيبات والوثائق الرسمية لمؤسسة.	J2	
مقبولة	0.86	إهتمام المؤسسة بشكاوى العملاء من أجل معالجتها بأقرب الآجال.	RS4	مسؤولية الاجتماعية
مقبولة	0.82	سعي المؤسسة لتوافق بين أهدافها وأهداف المجتمع وقيمه وسلوكات السكان.	RS5	
مقبولة	0.50	إعتراف المؤسسة بالحقوق القانونية والمصالح الشرعية لأصحاب المصلحة.(أعضاء مجلس الإدارة، المساهم، المدقق الداخلي، الزبائن، الموردون، البنوك، العمال..)	RPP1	إحترام أصحاب المصالح المعنية
مقبولة	0.38	حصول أصحاب المصلحة (أعضاء مجلس الإدارة، المساهم، المدقق الداخلي، الزبائن، الموردون، البنوك، العمال..) على تعويضات عند إنتهاك حقوقهم	RPP2	
مقبولة	0.46	إلتزام العمال بالإنضباط في أداء واجباتهم.	P1	الإنضباط
مقبولة	0.67	إفصاح المديرين التنفيذيين عن كل المعلومات التي تخص عمليات تمس المؤسسة.	P2	
مقبولة	0.58	سعي المؤسسة لتنفيذ خططها للوصول لأعلى الدرجات.	P4	
مقبولة	0.73	ارتباط بعد الإفصاح والشفافية ببعد مسؤوليات مجلس الإدارة		
مقبولة	0.70	ارتباط بعد الإفصاح والشفافية ببعد العدالة		
مقبولة	0.66	ارتباط بعد الإفصاح والشفافية ببعد مسؤولية الاجتماعية		
مقبولة	1.09	ارتباط بعد الإفصاح والشفافية ببعد احترام اصحاب المصالح المعنية		
مقبولة	0.85	ارتباط بعد الإفصاح والشفافية ببعد الإنضباط		
مقبولة	0.85	ارتباط بعد مسؤوليات مجلس الإدارة ببعد العدالة		
مقبولة	0.77	ارتباط بعد مسؤوليات مجلس الإدارة ببعد مسؤولية الاجتماعية		
مقبولة	0.81	ارتباط بعد مسؤوليات مجلس الإدارة ببعد احترام اصحاب المصالح المعنية		
مقبولة	0.86	ارتباط بعد مسؤوليات مجلس الإدارة ببعد الإنضباط		

ارتباط بعد العدالة ببعد مسؤولية الإجتماعية	0.80	مقبولة
ارتباط بعد العدالة ببعد احترام اصحاب المصالح المعنية	0.84	مقبولة
ارتباط بعد العدالة ببعد الإنضباط	0.86	مقبولة
ارتباط بعد المسؤولية الإجتماعية ببعد احترام اصحاب المصالح المعنية	0.73	مقبولة
ارتباط بعد المسؤولية الإجتماعية ببعد الإنضباط	0.82	مقبولة
ارتباط بعد احترام اصحاب المصالح المعنية ببعد الإنضباط	1.25	مقبولة

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات أموس (AMOS, version22)

مع الأخذ بالإعتبار مؤشرات المطابقة لنموذج حوكمة الشركات وفق النتائج المبينة في الجدول (5-9):

جدول (5-9): مؤشرات جودة المطابقة لنموذج حوكمة الشركات

المؤشر	عتبة قبول النموذج	القيمة
كاي تربيع Chi-square	ان تكون قيمته غير دالة	88.189
درجة الحرية	-----	62
نسبة مربع كاي/ درجة الحرية (cmin/df)	لا تتعدى 5	1.422
مؤشر جذر متوسط مربع الخطأ التقاربي (RMSEA)	0.08-0	0.059
مؤشر جذر متوسط مربع البواقي (RMR)	أقل من 0.1	0.050
مؤشر جذر متوسط مربع البواقي المعياري (SRMR)	أقل من 0.1	0.05
مؤشر تاكر-لويس (TLI)	1-0.9	0.956
مؤشر حسن المطابقة (GFI)	1-0.9	0.908
مؤشر المطابقة المقارن (CFI)	1-0.9	0.970

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات أموس (AMOS, version22)، (وتم الإعتماد على

مرجع تيغزة، 2012، في استخراج قيم عتبة قبول النموذج).

إن نموذج حوكمة الشركات مثله مثل نموذج نظم المعلومات يتمتع بمؤشرات مطابقة جيدة كما وضع الجدول أعلاه غير أن الحصول على هذه المؤشرات جاء بعد عدة تعديلات في برنامج اموس حيث تم حذف الأسئلة التي تحسن من مستوى جودة مطابقة النموذج، وبالتالي يمكن القول بأن مقياس حوكمة الشركات يحتفظ ببنيتها العائلية المكونة من الأبعاد أي من المبادئ الستة المتمثلة في الإفصاح والشفافية، مسؤوليات مجلس الإدارة، العدالة، مسؤولية الإجتماعية، احترام أصحاب المصالح المعنية، الإنضباط.

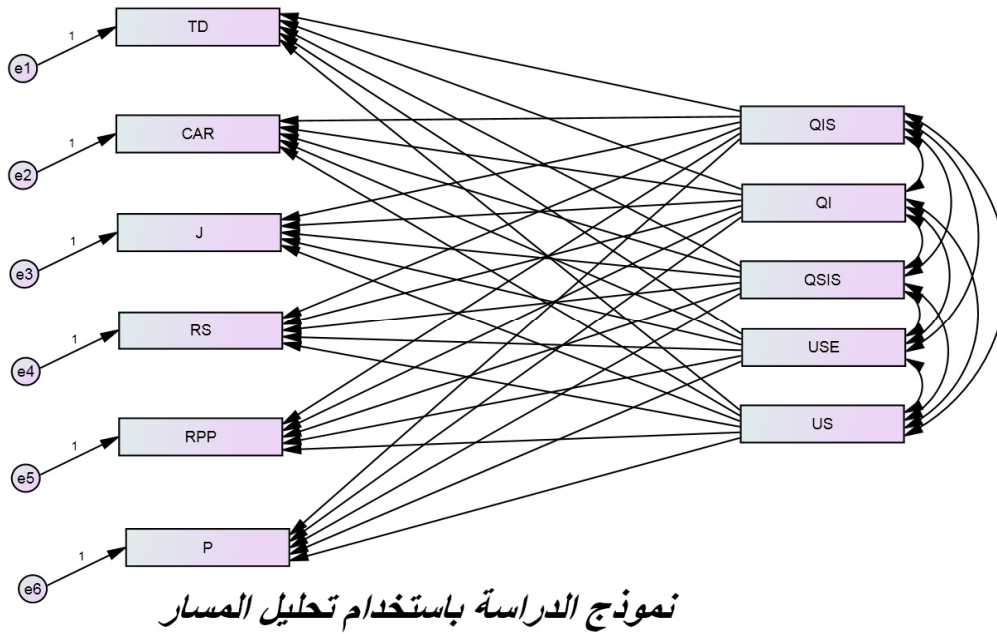
5-6 اختبار نموذج الدراسة باستخدام تحليل المسار

تتعامل منهجية النمذجة بالمعادلات البنائية مع أنماط عديدة من النماذج، من أشهرها نماذج المسار (Path Models) الذي سوف يتم إستخدامه حيث يعد من أفضل النماذج لدراسة العلاقات بين المتغيرات، حيث يوفر العلاقات السببية فهو أدق وأعمق إضافة إلى كونه النموذج الوحيد الذي يحدد المتغيرات المؤثرة والمتغيرات المتأثرة في النموذج المقترح (المهدي، ي، ف، 2007)، كما بين (Williams, 2015, R) أن تحليل المسار يحدد جميع الروابط السببية بين المتغيرات، ويتم غالبا تحديد نماذج المسار بالمتغيرات المشاهدة (المقاسة) ويسمح بالمرونة حيث يمكن أن يتضمن متغيرات مشاهدة مستقلة عديدة ومتغيرات مشاهدة تابعة عديدة وعلى هذا الأساس تختبر نماذج المسار عادة نماذج أكثر تعقيدا من نماذج الإنحدار، (المهدي، ي، ف، 2007). الأمر الذي جعل الباحثة تختبر نموذج الدراسة باستخدام تحليل المسار كما سيتم توضيحه في الفقرات الموالية.

5-6-1 نموذج القياس الكلي للدراسة:

بعد تحقق من مطابقة نموذجي نظم المعلومات و حوكمة الشركات لبيانات عينة الدراسة وذلك باحتفاظهما بالبنية العاملية المكونة من أبعاد كل متغير على حدى الأمر الذي سمح لنا بالتأكد من صلاحية نماذج القياس المستعملة بالدراسة الحالية، نعود للنموذج الرئيسي المقترح من طرف الباحثة الموضح بالشكل (5-3)، للتعرف على مدى مساهمة فعالية نظم المعلومات بأبعادها (جودة نظام المعلومات (QIS)، جودة المعلومات (QI)، الإستخدام (USE)، رضا المستخدم (US)) في تفعيل حوكمة الشركات بأبعادها (الإفصاح والشفافية (TD)، مسؤوليات مجلس الإدارة (CAR)، العدالة (J)، المسؤولية الاجتماعية (RS)، إحترام أصحاب المصالح المعنية (RPP)، الإنضباط (P)) حيث كانت تشير مؤشرات النموذج الأصلي إلى مطابقة متوسطة الأمر الذي وجب علينا من الأفضل تعديله من أجل الحصول على مؤشرات مطابقة جيدة.

الشكل (3-5): نموذج الدراسة قبل التحليل



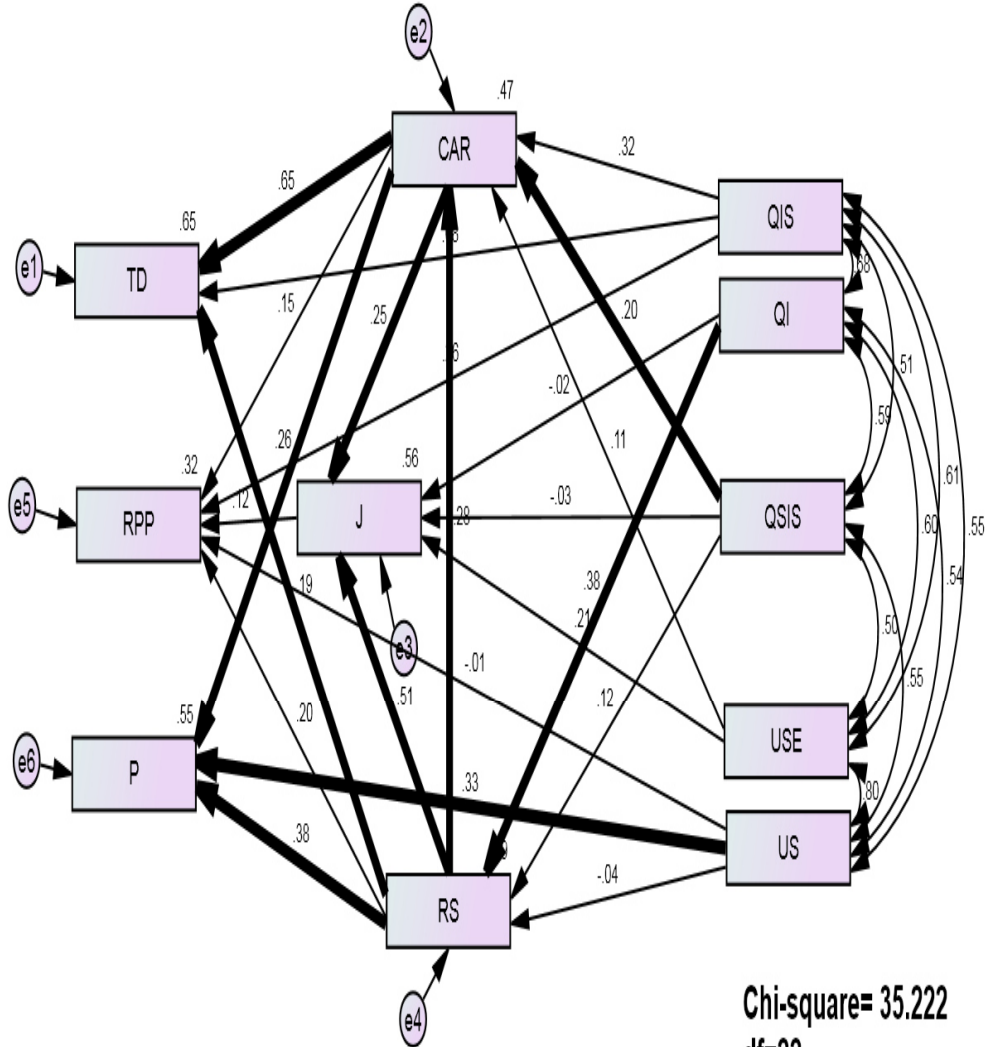
المصدر: من إعداد الباحثة بالإعتماد على مخرجات أموس (AMOS, version22).

نموذج الدراسة المعدل:

من أجل تحقيق أغراض الدراسة الحالية وهذا لمعرفة مدى مساهمة وتأثير نظم المعلومات في تفعيل حوكمة الشركات في شركات الإسمنت الغرب الجزائري وجب تعديل نموذج الدراسة للحصول على مطابقة جيدة، حيث بعد القيام بعملية التعديل للنموذج السابق تحصل الباحث على الشكل (4-5) أدناه مرفقا بالنتائج المبينة في الجدول (10-5) والجدول (11-5) كآلاتي:

5-6-2 اختبار نموذج الدراسة باستخدام تحليل المسار:

الشكل (4-5): نموذج القياس المعدل لقياس جميع متغيرات الدراسة ومؤشرات دلالاته



Chi-square= 35.222

df=22

p=.037

CFI=.983

GFI=.950

TLI=.958

RMSEA=.071

نموذج الدراسة باستخدام تحليل المسار

جدول (5-10): مؤشرات المطابقة للنموذج المعدل

المؤشر	عتبة قبول النموذج	القيمة
مؤشرات المطابقة المطلقة (Absolute Fit indices)		
كاي تربيع Chi-square	ان تكون قيمته غير دالة	35.222
درجة الحرية	-----	22
نسبة مربع كاي/ درجة الحرية (cmin/df)	لا تتعدى 5	1.601
مؤشر جذر متوسط مربع البواقي المعياري (SRMR)	أقل من 0.1	0.03
مؤشرات الإقتصاد للإقتصاد (Parsimony Correction Indices)		
مؤشر حسن المطابقة (GFI)	1-0.9	0.950
مؤشر جذر متوسط مربع الخطأ التقاربي (RMSEA)	0.08-0	0.071
مؤشرات المطابقة المقارنة أو التزايدية (Comparative/Incremental Fit Indices)		
مؤشر تاكر-لويس (TLI)	1-0.9	0.958
مؤشر المطابقة المقارن (CFI)	1-0.9	0.983

المصدر: من إعداد الباحثة بالإعتماد على مخرجات أموس (AMOS, version 22)، (وتم الإعتماد على مرجع تيغزة، 2012، في استخراج قيم عتبة قبول النموذج).

بعد إجراء عملية التعديل لقد دلت جميع المؤشرات على حسن المطابقة، حيث أكثر مؤشرات فعالية وأداء هو مؤشر جذر متوسط مربع الخطأ التقاربي (RMSEA) وقيمته أقل من (0.08) وبلغت في نموذج الدراسة قيمة هذا المؤشر (0.071)، ومؤشر جذر متوسط مربع البواقي المعياري (SRMR) قيمته (0.03) وهو دون (0.01) مما يدل على مطابقة جيدة، كما يعتبر مؤشر المطابقة المقارن (CFI) من أفضل المؤشرات القائمة على المقارنة، فنجد قيمته (0.983). ونستخلص أن أغلب مؤشرات المطابقة تدل على مطابقة جيدة للنموذج.

أما الجانب القياسي لنموذج الدراسة الحالية، والمتعلق بمدى ارتباط أو تشبع فقرات كل مفهوم به وهذا ما تم البرهان على صحته وقوته من خلال التحليل العاملي التوكيدي لكلا متغيري الدراسة.

5-7 تحليل نتائج الدراسة ومناقشتها:

بعد اختبار نموذج الدراسة باستخدام تحليل المسار والحصول على النموذج المعدل الموضح في الشكل (4-5) يمكننا إستخدام العلاقات الموضحة في الشكل بالإضافة إلى القيم الجدول (5-11) الخاصة بتقديرات برامترات نموذج الدراسة الحالية المعدل من أجل إختبار فرضيات الدراسة، من خلال معاملات المسار بأوزان الإنحدار المعيارية والذي نعني به أهم العلاقات بين المتغيرات المشاهدة حيث في الدراسة الحالية المتغيرات نقصد بها أبعاد نظم المعلومات والتي من خلالها نقيس فعالية نظم المعلومات ومدى مساهمتها وتأثيرها في تفعيل مبادئ حوكمة الشركات المبينة في الجدول (5-12) ، فالجدولين التاليين يبين لنا قيم تلك المساهمة والتأثير:

جدول (5-11): تقدير برامترات نموذج الدراسة المعدل

P مستوى الدلالة عند 0.05	C.R. النسبة الزائرية	S.E. الخطأ المعياري	Estimate تقدير البرامتر	طبيعة التأثير		
.699	-.387	.142	-.055	RS المسؤولية الإجتماعية	<---	US رضا المستخدم
.265	1.114	.167	.186	RS المسؤولية الإجتماعية	<---	QSI جودة خدمات نظام المعلومات
***	3.533	.108	.381	RS المسؤولية الإجتماعية	<---	QI جودة المعلومات
***	3.552	.102	.362	CAR مسؤوليات مجلس الإدارة	<---	QIS جودة نظام المعلومات
.016	2.408	.121	.291	CAR مسؤوليات مجلس الإدارة	<---	QSI جودة خدمات نظام المعلومات
.190	1.312	.126	.165	CAR	<---	USE

P مستوى الدلالة عند 0.05	C.R. النسبة الزائرية	S.E. الخطأ المعياري	Estimate تقدير البرامتر	طبيعة التأثير		
				مسؤوليات مجلس الإدارة		الإستخدام
***	3.899	.069	.270	CAR مسؤوليات مجلس الإدارة	<---	RS المسؤولية الاجتماعية
.010	2.576	.102	.264	J العدالة	<---	USE الإستخدام
.841	-.201	.076	-.015	J العدالة	<---	QI جودة المعلومات
.748	-.322	.105	-.034	J العدالة	<---	QSI جودة خدمات نظام المعلومات
***	7.109	.061	.437	J العدالة	<---	RS المسؤولية الاجتماعية
.002	3.082	.071	.220	J العدالة	<---	CAR مسؤوليات مجلس الإدارة
***	5.457	.069	.376	P الإنضباط	<---	RS المسؤولية الاجتماعية
***	9.113	.052	.470	TD الإفصاح والشفافية	<---	CAR مسؤوليات مجلس الإدارة
***	4.760	.094	.447	P الإنضباط	<---	US رضا المستخدم
.257	1.134	.055	.062	TD الإفصاح والشفافية	<---	QIS جودة نظام المعلومات

P مستوى الدلالة عند 0.05	C.R. النسبة الزائرية	S.E. الخطأ المعياري	Estimate تقدير البرامتر	طبيعة التأثير		
.289	1.060	.085	.090	RPP إحترام أصحاب المصالح المعنية	<---	J العدالة
.011	2.548	.076	.194	RPP إحترام أصحاب المصالح المعنية	<---	QIS جودة نظام المعلومات
.912	-.111	.083	-.009	RPP إحترام أصحاب المصالح المعنية	<---	US رضا المستخدم
.053	1.934	.066	.128	RPP إحترام أصحاب المصالح المعنية	<---	RS المسؤولية الإجتماعية
.151	1.437	.071	.103	RPP إحترام أصحاب المصالح المعنية	<---	CAR مسؤوليات مجلس الإدارة
.002	3.073	.043	.131	TD الإفصاح والشفافية	<---	RS المسؤولية الإجتماعية
***	3.421	.080	.272	P الإنضباط	<---	CAR مسؤوليات مجلس الإدارة

المصدر: من إعداد الباحثة بالإعتماد على مخرجات أموس (AMOS, version22)

جدول (5-12): معاملات المسار بأوزان الانحدار المعيارية

أوزان الإنحدار المعيارية	طبيعة التأثير		
-0.040	RS المسؤولية الاجتماعية	<---	US رضا المستخدم
0.120	RS المسؤولية الاجتماعية	<---	QSI جودة خدمات نظام المعلومات
0.379	RS المسؤولية الاجتماعية	<---	QI جودة المعلومات
0.323	CAR مسؤوليات مجلس الإدارة	<---	QIS جودة نظام المعلومات
0.196	CAR مسؤوليات مجلس الإدارة	<---	QSI جودة خدمات نظام المعلومات
0.115	CAR مسؤوليات مجلس الإدارة	<---	USE الإستخدام
0.282	CAR مسؤوليات مجلس الإدارة	<---	RS المسؤولية الاجتماعية
0.207	J العدالة	<---	USE الإستخدام
-0.018	J العدالة	<---	QI جودة المعلومات
-0.026	J العدالة	<---	QSI جودة خدمات نظام المعلومات
0.515	J العدالة	<---	RS المسؤولية الاجتماعية
0.248	J العدالة	<---	CAR مسؤوليات مجلس الإدارة
0.380	P الإنضباط	<---	RS المسؤولية الاجتماعية

أوزان الإنحدار المعيارية	طبيعة التأثير		
0.652	TD الإفصاح والشفافية	<---	CAR مسؤوليات مجلس الإدارة
0.331	P الإنضباط	<---	US رضا المستخدم
0.077	TD الإفصاح والشفافية	<---	QIS جودة نظام المعلومات
0.119	RPP إحترام أصحاب المصالح المعنية	<---	J العدالة
0.259	RPP إحترام أصحاب المصالح المعنية	<---	QIS جودة نظام المعلومات
0.011	RPP إحترام أصحاب المصالح المعنية	<---	US رضا المستخدم
0.200	RPP إحترام أصحاب المصالح المعنية	<---	RS المسؤولية الإجتماعية
0.154	RPP إحترام أصحاب المصالح المعنية	<---	CAR مسؤوليات مجلس الإدارة
0.190	TD الإفصاح والشفافية	<---	RS المسؤولية الإجتماعية
0.263	P الإنضباط	<---	CAR مسؤوليات مجلس الإدارة

المصدر: من إعداد الباحثة بالإعتماد على مخرجات أموس (AMOS, version22)

توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين جودة نظم المعلومات وبين مبادئ حوكمة الشركات (الإفصاح والشفافية، مسؤوليات مجلس الإدارة، العدالة، المسؤولية الاجتماعية، إحترام أصحاب المصالح المعنية، الانضباط):

❖ توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين جودة نظم المعلومات وبين مبدأ مسؤوليات مجلس الإدارة:

من خلال الجدول أعلاه يتضح وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين متغير جودة نظم المعلومات وبين مبدأ مسؤوليات مجلس الإدارة بحيث كانت قيمة المسار بأوزان الانحدار المعيارية تقدر ب(0.323) وهي معنوية إحصائياً عند مستوى معنوية (0.05) وذلك لأن قيمة CR كانت تقدر ب(3.552) وهي أكبر من (1.96) بالإضافة إلى أن قيمة مستوى الدلالة أقل من 0.05 وبالتالي نقبل فرضية وجود علاقة معنوية بين جودة نظم المعلومات ومبدأ مسؤوليات مجلس الإدارة، أي أنه كلما زادت جودة نظم المعلومات بوحدة واحدة يزيد مبدأ مسؤوليات مجلس الإدارة بقيمة تقدير البرامتر المساوية ل(0.362).

❖ كما يتضح من الشكل (4-5) أعلاه ان جودة نظم المعلومات لها تأثير غير مباشر لمبدأ الإفصاح والشفافية أي مسؤوليات مجلس الإدارة أصبح ذلك المتغير الوسيط الذي له تأثير وعلاقة ذات دلالة إحصائية بينه وبين مبدأ الإفصاح والشفافية حيث يقدر معامل المسار ب(0.652) وهي ذات دلالة إحصائية عند مستوى (0.05) أي كلما زاد مبدأ مسؤوليات مجلس الإدارة بوحدة واحدة زاد مبدأ الإفصاح والشفافية بقيمة (0.470)، إضافة إلى ذلك يأنثر مبدأ مسؤوليات مجلس الإدارة على مبدأ العدالة بمعامل مسار قيمته (0.248) عند مستوى الدلالة قدر ب (0.002)، كما هناك علاقة ذات دلالة إحصائية بين مبدأ مسؤوليات مجلس الإدارة ومبدأ الانضباط حيث قدر معامل المسار ب(0.263) حيث مستوى الدلالة أقل من (0.05).

❖ توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين جودة نظم المعلومات وبين مبدأ إحترام أصحاب

المصالح المعنية: يتضح في الجدول أعلاه وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين جودة نظم المعلومات وبين مبدأ إحترام أصحاب المصالح بحيث يتضح لنا بأن قيمة هذا التأثير (0.259) وهي دالة إحصائياً لان قيمة p مستوى الدلالة كانت قيمتها (0.011) أقل من 0.05، أي ان معامل الانحدار بين جودة نظم المعلومات وبين مبدأ إحترام أصحاب

المصالح يختلف بشكل واضح عن الصفر عند مستوى معنوية (0.05) ويفسر ذلك بأن كلما زاد مبدأ جودة نظم المعلومات بوحدة واحدة زاد مبدأ إحترام أصحاب المصالح بقيمة (0.194).

🚩 توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين جودة المعلومات وبين مبادئ حوكمة الشركات (الإفصاح والشفافية، مسؤوليات مجلس الإدارة، العدالة، المسؤولية الاجتماعية، إحترام أصحاب المصالح المعنية، الإنضباط):

❖ توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين جودة المعلومات وبين مبدأ المسؤولية الاجتماعية:

يبين لنا الجدول أعلاه وجود علاقة بين جودة المعلومات وبين مبدأ المسؤولية الاجتماعية ذات دلالة إحصائية لأن مستوى الدلالة بلغ (0.000) مما يدل أن هناك تأثير مباشر مقداره (0.379)، فكلما زادت جودة المعلومات بوحدة واحدة زاد مبدأ المسؤولية الاجتماعية بما قيمته (0.381). وعليه يتم قبول الفرضية.

❖ كما ظهر أن جودة المعلومات لها تأثير غير مباشر على باقي المبادئ حيث يلاحظ أن هناك علاقة ذات دلالة إحصائية بين مبدأ المسؤولية الاجتماعية ومبدأ مسؤوليات مجلس الإدارة حيث بلغ مستوى الدلالة (0.000) وقيمة معامل المسار بلغت (0.282) وعليه كلما زادت المسؤولية الاجتماعية بوحدة واحدة زادت مسؤوليات مجلس الإدارة بقيمة (0.270). كما هناك علاقة ذات دلالة إحصائية بين مبدأ المسؤولية الاجتماعية ومبدأ العدالة وهذه العلاقة موجبة وقوية بدلالة إحصائية عالية، حيث بلغت قيمة معنوية العلاقة عند (0.000)، أي أن العلاقة معنوية عند مستوى (0.05) حيث تؤثر المسؤولية الاجتماعية على العدالة بمعامل مسار قيمته (0.515) ومنه كلما زادت المسؤولية الاجتماعية بوحدة واحدة زادت العدالة بقيمة (0.437). وتؤثر المسؤولية الاجتماعية أيضا على مبدأ الإنضباط بمعامل مسار قيمته (0.380) وبينهما علاقة ذات دلالة إحصائية حيث بلغت قيمة معنوية العلاقة (0.000) وبالتالي كلما زادت المسؤولية الاجتماعية بوحدة واحدة زاد الإنضباط بقيمة (0.376). بالإضافة إلى وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين مبدأ المسؤولية الاجتماعية ومبدأ الإفصاح والشفافية إذ بلغت قيمة معنوية العلاقة (0.002) أي العلاقة معنوية عند مستوى (P=0.05) لذلك

يتم قبول الفرضية أن هناك تأثيراً إيجابياً للمسؤولية الاجتماعية على مبدأ الإفصاح والشفافية يقدر بقيمة (0.190).

✚ توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين جودة خدمات نظام المعلومات وبين مبادئ حوكمة الشركات (الإفصاح والشفافية، مسؤوليات مجلس الإدارة، العدالة، المسؤولية الاجتماعية، احترام أصحاب المصالح المعنية، الانضباط):

❖ توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين جودة خدمات نظام المعلومات وبين مبدأ

مسؤوليات مجلس الإدارة: حيث بلغت قيمة معنوية العلاقة ($P=0.016$) وعليه العلاقة معنوية عند مستوى (0.05) أي أن هناك تأثيراً موجباً لجودة خدمات نظام المعلومات على مبدأ مسؤوليات مجلس الإدارة قيمته (0.196) ومنه كلما زادت جودة خدمات نظام المعلومات بوحدة واحدة زاد مبدأ مسؤوليات مجلس الإدارة بقيمة (0.291). وعليه يتم قبول الفرضية بأن هناك أثر جودة خدمات نظام المعلومات على مبدأ مسؤوليات مجلس الإدارة. كما لا بد الإشارة أن جودة خدمات نظام المعلومات لها تأثير غير مباشر على مبدأ الإفصاح والشفافية وعلى مبدأ احترام أصحاب المصالح وعلى مبدأ الانضباط وعلى مبدأ العدالة بواسطة مبدأ مسؤوليات مجلس الإدارة أي هذا الأخير هو المتغير المسؤول عن تفعيلها.

✚ توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين الإستخدام وبين مبادئ حوكمة الشركات (الإفصاح والشفافية، مسؤوليات مجلس الإدارة، العدالة، المسؤولية الاجتماعية، احترام أصحاب المصالح المعنية، الانضباط):

❖ توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين الإستخدام وبين مبدأ العدالة: تشير نتائج

التحليل المبينة في الجدول (5-11) أن كلما زاد الإستخدام بوحدة واحدة زاد مبدأ العدالة بقيمة (0.264) وذلك لأن العلاقة موجبة بدلالة إحصائية حيث بلغت قيمة معنوية العلاقة ($P=0.010$) أي أن العلاقة معنوية عند مستوى (0.05)، وبلغ معامل المسار (0.207) وعليه يتم قبول الفرضية.

توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين رضا المستخدم وبين مبادئ حوكمة الشركات (الإفصاح والشفافية، مسؤوليات مجلس الإدارة، العدالة، المسؤولية الاجتماعية، إحترام أصحاب المصالح المعنية، الإنضباط):

❖ توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين رضا المستخدم وبين مبدأ الإنضباط: كانت قيمة معامل المسار للعلاقة بين رضا المستخدم وبين مبدأ الإنضباط (0.331)، وهذه العلاقة موجبة وقوية بدلالة إحصائية عالية، حيث بلغت قيمة معنوية العلاقة ($P=0.000$) أي أن العلاقة معنوية عند مستوى (0.05)، لذلك يتم قبول الفرضية حيث كلما زاد رضا المستخدم بوحدة واحدة زاد مبدأ الإنضباط بقيمة (0.447).

وعليه يمكننا الإعتماد على النموذج المقترح في الدراسة الحالية لدراسة علاقة نظم المعلومات بأبعاد فعاليتها وحوكمة الشركات بمبادئها بشركات الإسمنت الغرب الجزائري مع الخروج بنتيجة تدعم النموذج المقترح وهي أن نظم المعلومات تؤثر في تفعيل حوكمة الشركات بوجود مسؤوليات مجلس الإدارة والعدالة والمسؤولية الاجتماعية وعليه سارت تقييمات الأثر في اتجاهين الأول أثر مباشر ومع باقي المبادئ التي تأتي بعدها أثر غير مباشر.

الخاتمة العامة

1- النتائج النظرية

2- النتائج التطبيقية

الخاتمة العامة

إن نظم المعلومات قد تداخلت واندмجت إلى حد كبير بنشاطات وأساسيات الشركات مما جعل لها أهمية بالغة وملموسة من قبل جميع مستويات المنظمة ابتداءً من مجلس الإدارة مروراً بالإدارة العليا ووصولاً لأدنى الوظائف الموجودة في أي منظمة، وقد أجمع بعض الخبراء والأكاديميين على أهمية نظم المعلومات وإدارة تقنية المعلومات وأنها تزيد يوم بعد يوم في عالم الأعمال ويعود ذلك لعدة أسباب منها الإزدياد المستمر والسريع في قوة أداء الأجهزة الحاسب الآلي يوماً بعد يوم وعلى الجانب الآخر انخفاض الأسعار والتكاليف المستمرة، وكذا الإزدياد الكبير في نمو وتطور الأنترنت والذي ساعد في إعطاء المزيد من الفرص لأنظمة المعلومات، فنظم المعلومات تسهل عمليات التنسيق بين المستويات الإدارية المختلفة في المنظمات، وانسياب المعلومات من وإلى الأطراف ذات العلاقة إضافة إلى اتخاذ القرارات المناسبة التي تعتبر جوهر نجاح أو فشل الإدارة في تحقيق أهداف المنظمات، لذا وجب الإهتمام بفعالية ونجاح نظم المعلومات حيث تعدى الأمر إلى ضرورة إجراء منظمات الأعمال التقييم لفعالية نظم المعلومات حتى تتمكن من الوصول إلى النجاح المطلوب في الأداء، لأنها تعد الشريان الرئيسي لمنظمة الأعمال حيث تمكنها من الإستجابة لكافة التطورات والتحديات والعمل على مواكبتها للنهوض بالإقتصاد الوطني، وحوكمة الشركات تعتبر أكبر تحدي تواجهه جميع الدول المتقدمة والنامية على حد سواء حيث لقيت الإهتمام العديد من طرف الدوائر الإقتصادية والمالية والقانونية في جميع أنحاء العالم، حيث أصبحت أسلوباً عملياً يتم التأكيد من خلاله من حسن تسيير وإدارة هذه المنظمات بالشكل الذي يعمل على خلق القيمة لمختلف الأطراف، وتحقيق التنمية المستدامة، وهي كنتيجة للتوجه نحو العمل على توفير أكبر قدر من الشفافية والثقة في منظمات الأعمال، وقد بين تقرير (Russel Reynolds Associates , 2016) أن التوجه الحالي هو نحو حوكمة الشركات والمنظمات العاملة على نطاق إقليمي أو عالمي بالإضافة للشركات المحلية من هنا وجب الإهتمام بنظم المعلومات و طرق قياس فعاليتها لأنها المسؤولة عن جودة المعلومات التي تتوزع عبر مختلف أصحاب المصالح المعنية.

لذلك كان هدف الدراسة الحالية دراسة وقياس أبعاد فعالية نظم المعلومات المستعملة في شركات الإسمنت الغرب الجزائري ثم تبيان أثرها في تفعيل مبادئ حوكمة الشركات حيث توصلت الدراسة الحالية إلى أن نظم المعلومات تؤثر في تفعيل حوكمة الشركات بوجود مسؤوليات مجلس الإدارة والعدالة والمسؤولية الاجتماعية وعليه سارت تقييمات الأثر في اتجاهين الأول وجود أثر مباشر وآخر غير مباشر حيث تم تحديده بتحليل المسار.

1- مناقشة النتائج:

توصلت الدراسة الحالية إلى نتائج نظرية وأخرى نتائج تطبيقية كالآتي:

1-1 نتائج الدراسة النظرية:

لقد توصلت الدراسة الحالية نظريا إلى الإلمام بكل ما يخص بنظم المعلومات من مفاهيمها، أهميتها، أهدافها، وأضافت توضيح أهم عنصر أصبح له أهمية كبيرة في الوقت الراهن ودعت إليه الدراسات الحديثة متعلق بأهم نظريات ونماذج قياس فعالية نظم المعلومات حيث اتضح أن نموذج ديون ومكلين، 2003، هو أكثر شيوعا والأفضل في عملية قياس وفعالية ونجاح نظم المعلومات في الشركات، لذلك يمكن استخدام هذا النموذج بأبعاده المختلفة في عملية تقييم فعالية نظم المعلومات حيث هو النموذج الذي يقدم إطارا يمكن من خلاله تطبيق النظريات الخاصة بتقييم فعالية نظم المعلومات. وهذا ما بينت أحدث دراسة (رومي، إ، 2013)، "نحو نظرية موحدة لقياس فعالية نظم المعلومات" حيث خلصت أن نموذج "ديلين ومكلين، 2003" يستخدم مجموعة من الأبعاد التي تصف فعالية نظم المعلومات في الشركات بشكل دقيق كما يأخذ النموذج بعين الاعتبار توجهات كافة المستفيدين من نظام المعلومات بالإضافة إن النموذج مقسم إلى ستة مجموعات وهذا يساعد على سهولة القياس وزيادة الثقة في النتائج التي يمكن التوصل إليها بالإضافة إلى مرونة الأداة لتلائم مع أوضاع الشركات التي يتم استقصاؤها ونموذج ديون ومكلين، 2003 بأبعاده الستة جودة نظام المعلومات، جودة المعلومات، الاستخدام، رضا المستخدم، أما المنافع النهائية في الدراسة الحالية هي مبادئ حوكمة الشركات وهذا مايميز نموذج "ديلون ومكلين، 2003" فقد ترك المجال مفتوحا لتغير بعد المنافع النهائية حسب الحالة المدروسة وعليه يعتبر الأداة الموضوعية لها إمكانية تقديم الوصف الكامل لأبعاد فعالية نظم المعلومات حيث في الدراسة الحالية وتم توسيع النموذج وشملت المنافع النهائية أهم مبادئ حوكمة الشركات التي تم التوصل إليها بناءا على مجموعة من الدراسات السابقة، وفي الدراسة الحالية إرتأينا إلى ذكر كل نماذج حوكمة الشركات والتركيز على ميثاق حوكمة الشركات المعتمدة في الجزائر (ميثاق الحكم الراشد بالجزائر، 2010) واعتمدنا على أهم المبادئ المهمة لحوكمة الشركات التي لا بد من تفعيلها في شركات الاسمنت الغرب الجزائري للوصول إلى أهدافها من جهة والوصول إلى أغراض الدراسة من جهة أخرى حيث خلصت الدراسة الحالية أن مبادئ حوكمة الشركات التي يتوجب وجودها في شركات الاسمنت الغرب الجزائري مبدأ الإفصاح

الخاتمة العامة

والشفافية، ومبدأ مسؤوليات مجلس الإدارة، ومبدأ العدالة، ومبدأ المسؤولية الاجتماعية، مبدأ احترام أصحاب مصالح المعنية ومبدأ الانضباط.

1-2 نتائج الدراسة التطبيقية:

أما نتائج الدراسة التطبيقية كما بين في تحليل النتائج فقد خلصت بأن مستجوبين شركات الإسمنت الغرب الجزائري يتفقون على مستوى فعالية نظم المعلومات المستخدمة من طرف شركات المبحوثة وخاصة شركة عكار الخاصة سجلت أعلى مستوى فعالية لنظم المعلومات وهذا ما لاحظناها عند إجراء الدراسة الإستطلاعية حيث أغلب برامج الكمبيوتر المستخدمة عالمية وحديثة وتسهل العمل على الموظفين بها خاصة وحتى بباقي شركات الإسمنت الغرب الجزائري لاحظنا أن المدراء وأعضاء مجالس الإدارة ينفقون مبالغ باهضة لإدخال برامج متطورة وذات تقنية عالية لشركاتهم وهذا لإدراكهم ووعيهم التام أن جودة نظم المعلومات أمر يؤثر بصورة واضحة على أداء الشركات بصفة عامة و مبادئ حوكمة الشركات بصفة خاصة غير أن هناك تأثير مباشر وآخر غير مباشر لأن نظم المعلومات تتطلب مستخدمين يتم توظيفها واستعمالها حيث هذا ما إلتمناه في الدراسات السابقة حيث عدة دراسات اشتركت في أن جودة نظم المعلومات لها تأثير على مسؤوليات مجلس الإدارة وباعتبار مجلس الإدارة آلية داخلية لحوكمة الشركات من شأنها تفعيل مبادئ الإفصاح والشفافية، العدالة و الانضباط وعليه يتضح أن هناك علاقة موجبة غير مباشرة بين جودة نظم المعلومات ومبدأ الإفصاح والشفافية، العدالة و الانضباط وعلاقة موجبة مباشرة بين جودة نظام المعلومات ومسؤوليات مجلس الإدارة و إحترام أصحاب المصالح، في حين بينت مخرجات نموذج الدراسة الحالية المعدل أنه لا توجد علاقة بين جودة نظم المعلومات وبين المسؤولية الاجتماعية وهذا ما يتضح في الدراسات الخاصة بالمسؤولية الاجتماعية أنها ترتبط أساسا بمخرجات نظم المعلومات وليس بالنظم بحد ذاتها، حيث جاء في دراسة (الغالي، ط؛ العامري، ص، 2001)، ربطها لعلاقة المسؤولية الاجتماعية بالشفافية التي تحققها نظم المعلومات واعتبرتها مرآة الأطراف المختلفة ذات المصلحة، وعليه يتضح ان المسؤولية الاجتماعية مبدأ مهم من شأنه تفعيل باقي المبادئ وهذا ما توصلت إليه الدراسة الحالية.

في حين يتضح أن جودة المعلومات تؤثر وتقلع مبدأ المسؤولية الاجتماعية بطريقة مباشرة في حين أن المسؤولية الاجتماعية تؤثر على مبدأ مسؤوليات مجلس الإدارة بتأثير إيجابي كما أنها تؤثر وتقلع كل من مبدأ العدالة والانضباط ومبدأ الإفصاح والشفافية وعليه في شركات الاسمنت الغرب الجزائري جودة

الخاتمة العامة

المعلومات تأثر على باقي المبادئ لكن بواسطة مبدأ المسؤولية الاجتماعية باستثناء مبدأ احترام أصحاب المصالح المعنية.

أما جودة خدمات نظام المعلومات تأثر على مسؤوليات مجلس الإدارة وعليه نستنتج أن شركات الإسمنت الغرب الجزائري مبدأ مسؤوليات مجلس الإدارة هو المبدأ الذي فعالية نظم المعلومات تسعى لتفعيله باعتبار مجلس الإدارة آلية داخلية مهمة من آليات حوكمة الشركات وبشركات الاسمنت الغرب الجزائري هو المفعول والمسؤول عن باقي مبادئ حوكمة الشركات حيث نظم المعلومات توجه المعلومات وخدماته مباشرة لمجلس الإدارة، أما بعد الاستخدام يتبين انه له علاقة مباشرة بالعدالة وهذا ما خلصت له الدراسة الحالية نظريا بأن الاستخدام في شركات الاسمنت الغرب الجزائري تحكمه المساءلة المجبرين عليها مستخدمين نظم المعلومات وأن رضا المستخدم هو المسؤول عن تفعيل مبدأ الإنضباط. لأن رضا مستخدمين على فعالية نظم المعلومات يؤدي إلى زيادة إقبالهم في العمل الأمر الذي يؤدي إلى مخرجات معلومات ذات جودة تدل على إنضباطهم في عملهم.

ومنه نخلص إلى نتيجة مهمة للدراسة الحالية في شركات الإسمنت الغرب الجزائري تتمثل في أن نظم المعلومات تؤثر في تفعيل حوكمة الشركات بوجود مسؤوليات مجلس الإدارة والعدالة والمسؤولية الاجتماعية وعليه سارت تقييمات الأثر في اتجاهين الأول أثر مباشر ومع باقي المبادئ أثر غير مباشر.

وعليه لابد من مراقبة أعضاء مجلس الإدارة ومسؤولياتهم في شركات الإسمنت الغرب الجزائري من السلطات المعنية والهيئات المختصة بالضبط والتحكم على أشغال شركات الإسمنت الغرب الجزائري خاصة وكذا على باقي شركات الإسمنت الجزائرية لمجمع جيكا بحكم إشتراكهم في نفس الخصائص والقطاعات والهيكل والإستراتيجيات والأهداف، لأن ضعف مبدأ الإفصاح والشفافية، ومبدأ احترام أصحاب المصالح، ومبدأ الإنضباط راجع إلى عدم وجود مراقبة صارمة ودورية لمهام ومسؤوليات مجلس الإدارة ، حيث لابد من الإشارة أنه إلتمسنا تطبيق أعضاء مجالس الإدارة لمهامهم ومسؤولياتهم يعود لخوفهم من القرارات الصادرة من هذه السلطات والهيئات وليس بهدف تفعيل مبادئ حوكمة الشركات والنهوض بشركاتهم لتحقيق ميزة تنافسية، حيث أغلبهم هدفهم الأول هو تعظيم الإنتاج لتحقيق الإكتفاء الذاتي، رغم أن الأهداف الإستراتيجية التي وضعها مجمع جيكا هو تصدير مادة الإسمنت الجزائرية للخارج وما لاحظناه شركة الإسمنت لافارج بعكاز لأنها خاصة وهي شركة فرنسية فقط وصلت لهذا الهدف بالإضافة إلى أن بها حوكمة شركات مفعلة ، نظرا لفعالية نظم المعلومات حيث سجلت أعلى مستوى لإعتمادها على برامج وتقنية معلوماتية حديثة ومتطورة،

الخاتمة العامة

وباعتبار مجلس الإدارة آلية داخلية لحوكمة الشركات مسؤول عن نتائج المديرين ورؤساء الأقسام ومن شأنه حل قضايا الوكالة بين الأطراف الداخلية والخارجية لابد لشركات الإسمنت الغرب الجزائري تهتم أكثر بعملية تعيين أعضاء مجلس الإدارة على أساس الكفاءة والمهارة ومدى قدرتها على استخدام البرامج والتقنيات والتكنولوجيا المتطورة التي تساهم في مراقبة الأعمال يوميا وفي كل لحظة ودقيقة، وليس اختيارهم فقط على أساس الخبرة لأن ما تم ملاحظته أن أعضاء مجالس الإدارة الكبار في السن لا يحبذون استخدام التكنولوجيا ويعتبروها عائق أحيانا لعدم قدرتهم بدل الجهد والوقت لتعلمها.

وبناء لما تم التوصل إليه في الدراسة الحالية في شركات الإسمنت الغرب الجزائري يتضح أن:

- ❖ نظم المعلومات تؤمن القيمة للمنظمة كتنظيم كما تؤمن الحل الإداري لتحديات البيئة المحيطة بالمؤسسة الاقتصادية وهذا يتطلب ضرورة قياس مدى نجاحها في منظمات الأعمال الجزائرية.
- ❖ ضرورة استخدام مجموعة المقاييس التي قدمها ديلون ومكلين وتم اختبارها من قبل العديد من الباحثين في اختبار فعالية نظم المعلومات على باقي شركات الجزائرية.
- ❖ ضرورة التعامل مع نظم المعلومات ككل وليس كأجزاء بمعنى عدم الحكم على نظم المعلومات من خلال التجهيزات التقنية أو البرمجية فقط وإنما الأخذ بعين الاعتبار كافة الأبعاد التي قدمها ديلون ومكلين، 2003 .
- ❖ ضرورة الإهتمام أكثر بـسؤوليات مجالس الإدارة، والإهتمام بالمسؤولية الإجتماعية التي لها دور كبير في نجاح المنظمات لأنها تأخذ المجتمع وكافة أصحاب المصالح بالإعتبار.
- ❖ إن مبادئ حوكمة الشركات لم يتم تنفيذها بالشكل الكامل نظرا لقلة الشفافية حيث يتم الوفاء بحقوق أصحاب المصالح فقط بموجب الإتفاقية والقوانين واللوائح المعمول بها لذا لابد من صرامة عمل الهيئات والسلطات المعنية بعملية المراقبة والضبط والتحكم بأعمال الشركات.

المراجع

المراجع باللغة العربية



المراجع باللغة الأجنبية



أبوزيد، س، (2010)، " التحليل الإحصائي للبيانات باستخدام برمجية SPSS ، دار صفاء للطباعة ، دار جرير للنشر والتوزيع، عمان، الأردن.

إحسان بن صالح، م، (2008)، "أخلاقيات مهنة المراجعة والمتعاملين معها :انهيار شركة انرون"، جامعة الملك عبد العزيز ، للإقتصاد والتجارة .

ألكسندر، ش ، أنزو، و، "حوكمة الشركات كأداة تنمية"، "حوكمة الشركات *العلاقة بين حوكمة الشركات وعملية التنمية*، مركز المشروعات الدولية الخاصة،الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية،متواجدة في

<http://www.ciparabia.org/index.php/themes/corporategovernance/1213-corporate-governance-the-intersection-of-public-and-private-reform>

أونان، ب، (2011) ، " دور نظم المعلومات في تفعيل أداء مجلس الإدارة"، أطروحة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة دكتوراه في العلوم الإقتصادية، تخصص تسيير، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، الجزائر.

بن سعيد، أ، (2008)، " دور نظام المعلومات المحاسبية في دعم حوكمة الشركات"، بحث منشور.

بن عبد الرحمان، ن؛ بن الشيخ، س، (2013)، "واقع الحوكمة في بيئة الأعمال الجزائرية في ظل المستجدات الحالية"، الملتقى العلمي الدولي حول آليات حوكمة المؤسسات ومتطلبات تحقيق التنمية المستدامة، ورقلة، الجزائر.

المراجع

- ✚ بوحوش، ع، الذنبيات، م، (2011)، "مناهج البحث العلمي وطرق إعداد البحوث"، ديوان المطبوعات الجامعية، الساحة المركزية-بن عكنون-الجزائر.
- ✚ بونوة، ش؛ خلوط، ع، (2010)، "أثر تطبيق تكنولوجيا المعلومات في تحقيق ريادة المنظمات الحديثة"، ورقة علمية متعلقة بمؤتمر الإبداع ودوره في الرفع من أداء المنظمات الحديثة".
- ✚ ترك، م، أ، م، "الإطار العام لنظم المعلومات المحاسبي لصناديق التأمين الخاصة، كلية التجارة، جامعة الأزهر ، عبر
<http://www.kantakji.com/fiqh/Files/Accountancy/E112.pdf>
- ✚ تيغزة، أ، (2011)، "إختبار صحة البنية العاملية للمتغيرات الكامنة في البحوث: منحى التحليل والتحقق"، جامع الملك سعود، عمادة البحث العلمي، مركز بحوث كلية التربية، المملكة العربية السعودية.
- ✚ تيغزة، أ، (2012)، "التحليل العائلي الإستكشافي والتوكيدي مفاهيمها ومنهجيتها بتوظيف حزمة SPSS وليزر LISREL"، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان، الأردن.
- ✚ جبار، ع، د، (2009) "قياس جودة خدمة أنظمة المعلومات في جامعة ذي قار باستخدام مقياس الفجوة بين الإدراكات والتوقعات (servqual) ، مجلة الإدارة والإقتصاد، العدد 25 ، ص 1-32.
- ✚ جمعة، أ، ح، (2007)، " نظم المعلومات المحاسبي " ، دار المناهج للنشر والتوزيع، عمان -الأردن.

- ✚ جميل، م، ؛ سفير، م، (2012)، "تجليات حوكمة الشركات في الإرتقاء بمستوى الشفافية والإفصاح"، مداخلة بالملتقى الوطني حول حوكمة الشركات كآلية للحد من الفساد المالي والإداري، جامعة محمد خيضر، بسكرة.
- ✚ جون سوليفان، د؛ جورج، ك، (2010)، "البوصلة الأخلاقية للشركات أدوات مكافحة الفساد : قيم ومبادئ، وآداب المهنة، وحوكمة الشركات"، الدليل السابع لمندى حوكمة الشركات الدولي، مؤسسة التمويل الدولي -مجموعة البنك الدولي، واشنطن. ص، 01-68.
- ✚ الجوهر، ك، ع، (2011)، "العلاقة بين الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية وقواعد الحوكمة لمجلس الإدارة-دراسة تحليلية لوجهات نظر المحاسبين والمدققين-"، مجلة الإدارة والإقتصاد، السنة الرابعة والثلاثون، العدد التسعون، الأردن.
- ✚ حسايني، ر وآخرون ، "آليات حوكمة الشركات ودورها في الحد من الفساد المالي والإداري"، ورقة مشاركة في الملتقى الوطني حول حوكمة الشركات كآلية للحد من الفساد المالي والإداري ، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 06-07 ماي 2012، ص9.
- ✚ حماد، ط، (2005)، "حوكمة الشركات (المفاهيم ، المبادئ، التجارب) تطبيقات الحوكمة في المصارف"، الدار الجامعية ، مصر.
- ✚ حوري، ز، (2010)، "دور نظام المعلومات المحاسبية في دعم الحوكمة"، الملتقى الدولي الأول حول: الحوكمة المحاسبية للمؤسسة واقع رهانات وآفاق، جامعة العربي بن مهيدي، كلية العلوم الإقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، 8/7 ديسمبر، أم البواقي، الجزائر.
- ✚ دليو، ف، (2015)، "تقنيات المعاينة في العلوم الإنسانية والإجتماعية"، دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر.

- ✚ الرحيلي، ع، س، (2005)، "لجان المراجعة كأحد دعائم حوكمة الشركات -حالة السعودية - المؤتمر العربي الأول حول التدقيق الداخلي في إطار حوكمة الشركات، القاهرة .
- ✚ رشوان، ع، م، (2017)، "تحليل العلاقة بين تطبيق حوكمة الشركات وحوكمة تكنولوجيا المعلومات وأثرها على زيادة جودة المعلومات المحاسبية"، مجلة الدراسات المالية والمحاسبية والإدارية، الأردن.
- ✚ الرواشدة، م؛ الشلبي، ر، (2017)، "أثر نظم المعلومات الإدارية في تعزيز الشفافية لدى وزارة الشباب في الأردن"، مجلة جامعة عمان العربية للبحوث سلسلة البحوث الإدارية، المجلد الأول، العدد الأول، عمان، الأردن.
- ✚ رومي، إ، م، (2010)، "محددات فعالية نظم المعلومات بالتطبيق على المؤسسات المالية الفلسطينية"، رسالة مقدمة للحصول على درجة دكتوراه الفلسفة في إدارة الأعمال، تخصص نظم المعلومات، إشراف عوض، إ، ع؛ الكردي، م، م، جامعة الإسكندرية، كلية التجارة، قسم إدارة الأعمال، مصر.
- ✚ رومي، إ، م، (2013)، " اختبار نموذج ومقاييس فعالية نظم المعلومات في المؤسسات المالية"، جامعة بوليتكنك فلسطين.
- ✚ زويلف، إ، م، (2015)، "نجاح نظم المعلومات المحاسبية وأثره في مراحل إدارة الأزمات"، مجلة: دراسات العلوم الإدارية، المجلد 42، العدد 1، الأردن.

- ✚ شارف، ع، (2011)، "دور نظم المعلومات الإستراتيجية في تدعيم الميزة التنافسية-حالة المؤسسات الجزائرية-"، أطروحة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الدكتوراه في العلوم الإقتصادية، جامعة الجزائر 3، الجزائر.
- ✚ شكري، ش، ع، (2011)، " دور نظم المعلومات الاستراتيجية في تدعيم الميزة التنافسية(حالة المؤسسات الجزائرية)"، أطروحة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة دكتوراه في العلوم الإقتصادية، جامعة الجزائر 3، الجزائر.
- ✚ شين، ش، (2012)، "دور آليات الحوكمة في تعزيز المسؤولية الإجتماعية للمنظمة"، الملتقى الوطني حول :حوكمة الشركات كآلية للحد من الفساد المالي والإداري، جامعة محمد خيضر ، بسكرة.
- ✚ صلاح، ح، (2010)، "تحليل وإدارة المخاطر المصرفية الإلكترونية، الطبعة الأولى، دار الكتاب الحديث، القاهرة.
- ✚ طالب، ع، ف؛ إيمان، ش، (2011)، "الحوكمة المؤسسية والأداء المالي الإستراتيجي للمصارف، الطبعة الأولى، دار الصفاء للنشر والتوزيع، عمان، الأردن.
- ✚ عبد الرحمن، ج، (2005)، "أهمية تطوير الرقابة على الأوراق المالية -حالة شركة وورلد كوم الأمريكية"، جامعة الزيتونة ، الأردن.
- ✚ عبد العال حماد، ط، (2004)، "حوكمة الشركات(المفاهيم، المبادئ،التجارب) تطبيقات الحوكمة في المصارف، الدار الجامعية ، مصر.
- ✚ عدي، ن، (2014)، "أثر هيكل الملكية في تحقيق مبادئ حوكمة المؤسسات"-دراسة نقدية تحليلية-مجلة الواحات للبحوث والدراسات المجلد 7 العدد 2 ، جامعة غرداية.

المراجع

- علي، أ، أ، (2004)، " نظم المعلومات المحاسبي " (الإطار الفكري والنظم التطبيقية)،
الدار الجامعية الإسكندرية، مصر.
- الغالبى، ط، م؛ العامري، ص، م، م، (2001)، "المسؤولية الاجتماعية لمنظمات الأعمال
وشفافية نظام المعلومات: دراسة تطبيقية لعينة من المصارف التجارية الأردنية"، جامعة
الزيتونة، الأردن.
- غضبان، ح، (2015)، "محاضرات في نظرية الحوكمة، دار حامد للنشر والتوزيع الأردن،
عمان.
- غضبان، ح، (2014)، " مساهمة في اقتراح نموذج لحوكمة المؤسسات الاقتصادية الجزائرية:
دراسة حالة مجموعة من المؤسسات الاقتصادية"، أطروحة دكتوراه، جامعة محمد خيضر بسكرة.
- غلاي، ن، (2015)، "الحوكمة والمسؤولية الاجتماعية للشركات (دراسة حالة بعض مؤسسات
تلمسان)" أطروحة دكتوراه، جامعة أبي بكر بلقايد تلمسان .
- القشي، ظ، ش، ؛ الصباغ، ز، ن، (2014)، " مدى قدرة نظام المعلومات المحاسبي كأداة
استراتيجية في الشركات المساهمة العامة الأردنية على تحقيق ميزة تنافسية"، المجلة العربية
للإدارة، مج 34، العدد الثاني، المملكة الأردنية الهاشمية. ص 119-140.
- كافي، م، (2013)، "الأزمة المالية الاقتصادية والعالمية وحوكمة الشركات: جذورها -أسبابها-
تداعياتها- أفاقها"، الطبعة الاولى، مكتبة المجتمع العربي للنشر والتوزيع، عمان، الاردن.
- مازري، م، (2015)، "دور الحوكمة المالية في مواجهة مشكلة عدم تناظر المعلومات-دراسة
قياسية على مستوى بورصة NASDAQ"، أطروحة دكتوراه، جامعة أبي بكر بلقايد تلمسان.

المراجع

✚ مبادئ منظمة التنمية والتعاون الإقتصادي للحكم المشترك (OECD, 2004)، تنمية إقتصاد العراق للطبعة العربية -العراقية طبعت بموافقة منظمة التنمية والتعاون الإقتصادي، باريس.

✚ محمد، أ، إ، خ، (2015)، "دور حوكمة الشركات في تحقيق جودة المعلومات المحاسبية وانعكاساتها على سوق الأوراق المالية (دراسة نظرية تطبيقية)،
Retrieved from :<http://islamfin.go-forum.net/t2072-topic>

✚ محمد، م، س، (2009)، دور حوكمة الشركات في معالجة الفساد المالي والإداري (دراسة مقارنة)، الدار الجامعية، الطبعة الثانية، الإسكندرية.

✚ مرتاض، ل، ن، (2015)، "ديناميكية البحث في العلوم الإنسانية"، دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع ، الجزائر.

✚ مسان، ك، (2014)، "المسؤولية الاجتماعية وحماية المستهلك في الجزائر دراسة حالة المؤسسات العاملة بولاية "، أطروحة دكتوراه ، جامعة أبو بكر بلقايد ، تلمسان، ص59.

✚ مطر، م، (2003)، "دور الإفصاح عن المعلومات المحاسبية في تعزيز وتفعيل التحكم المؤسسي"، المؤتمر العلمي المهني الخامس لجمعية المحاسبين القانونيين الأردنيين المنعقدة في عمان الفترة 25/24 أيلول، الأردن.

✚ معمر، ش، (2015)، " التقارير المالية للمراجع وآثارها على اتخاذ القرارات في ظل الأزمات المالية العالمية(حالة تقرير المراجع حول السونلغاز)"، أطروحة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة دكتوراه في العلوم الإقتصادية، تخصص مالية مؤسسة، جامعة أمحمد بوقرة، بومرداس، الجزائر.

المراجع

- ✚ معمر، ش، س، (2015) ، "التقارير المالية للمراجع وآثارها على اتخاذ القرارات في ظل الأزمات المالية العالمية"، رسالة دكتوراه كلية العلوم الاقتصادية والتجارية والتسيير، جامعة أمحمد بوقرة، بومرداس، الجزائر.
- ✚ ملكاوي، ن، م، (2014)، "دور نظم المعلومات في إرساء تعزيز الحوكمة-دراسة في البنوك الأردنية، جامعة جدار، الأردن.
- ✚ منور، أ، رشيد، ب، (2011)، "أسس منهجية البحث العلمي في العلوم الإقتصادية وإدارة الأعمال"، المكتبة الجزائرية بوداود للنشر والتوزيع، القصبة، الجزائر.
- ✚ ميخائيل، أ، ح، (2005)، "تدقيق الحسابات وأطرافه في إطار منظومة حوكمة الشركات"، مداخلة في مؤتمر العربي الأول "التدقيق الداخلي في إطار حوكمة الشركات"، فندق شيراتون القاهرة، مصر.
- ✚ هاشم، غ، ع، (2013)، "أثر كفاءة نظم المعلومات في تحسين فاعلية عملية صنع واتخاذ القرارات(دراسة تطبيقية حالة في بنك اليمن الدولي)، أطروحة لنيل شهادة دكتوراه، الجمهورية اليمنية جامعة سانت آليمنتس العالمية /المكلا، قسم الدراسات العليا، اليمن.
- ✚ هيدوب، ز، "التكامل بين مهنة التدقيق وآليات الحوكمة لمواجهة الفساد المالي والإداري في ظل معايير المراجعة الدولية"، جامعة قاصدي مرباح ، ورقلة.
- ✚ وهيبة، م، (2012)، "مداخلة بعنوان تحسين الأداء البيئي والاجتماعي للمؤسسات الصناعية من خلال تبني المواصفة الدولية آيزو 26000 للمسؤولية الاجتماعية " بالملتقى الوطني لحوكمة الشركات، جامعة مستغانم .

المراجع

ياسين، س، غ، (2009)، "أساسيات نظم المعلومات الادارية وتكنولوجيا المعلومات"، دار المناهج للنشر والتوزيع، عمان، الأردن. ص17 .

ياسين، س، غ، (2011)، "تحليل وتصميم نظم المعلومات"، دار المناهج للنشر والتوزيع، الطبعة الاولى، عمان، الأردن. ص54.

المراجع باللغة الأجنبية:

- Ajzen, I, (1988), 'Attitudes, personality and behaviour, Milton Keynes, UK: Open university press.
- Alavi, M, & Henderson, J, c , (1981),'' An evolutionaz strategy for implementing a dicision support system management science, 27, 1309-1322.
- Al-Kassar, T, (August 2011), '' The role of corporate governance and its impact on the share price of industrail corporation listed on the Amman Stock exchange European'', Journal of Accounting Auditing and Finance Research, vol 2, no 6, pp124-144.
- Alter, S, (2011), , ''The work system method: Systems thinking for business professionals'', USF scholarship: a digital repository @ Gleeson library, Geschke Center.
- Ameur. B, Richard. B, Daniel. Z; (2004),''Analyse de l'évolution des mécanismes de gouvernance d'entreprise dans la sociétés de l'état au canada '' ,Finance contrôle stratégie, vol.7,n 2,p.105.
- Ammanna, M, Oesch, D, Schmid, M, (2011), ''Corporate governance and firm value: International evidence'', *Journal of Em- pirical Finance*, Vol. 18, No. 1, pp.36-55.
- Arcot, S et all,(2005),''Corporate Governance in the UK :is the comply –or-Explain Approach Working?'',Corporate governance at LSE Discussion Paper Series N°001:pp.01-24.

- ✚ Asemi et al., (2011), ‘‘the role of management information system(MIS) and decision support system(DDS) for manager’s decision making process, international journal of business and management, vol6, N°7, pp164-175.

- ✚ Baltzan, P. and Phillips, A. (2008),’’ *Business Driven Information Systems.*’’, McGraw-Hill/Irwin.

- ✚ Berle, A ,&Means, G ;(1932), ‘‘The modern corporation and private property, New York :Macmillan .Anthony Bowrin ,VG Sridharan , Farshid Navissi, U do C . Braendle, The theoretical foundations of corporate governance ,http://virtusinterpress.org/additional_files/book_corp_govern/sample_chapter02.pdf (17/11/2015).

- ✚ Bhagat, S, Bolton, B, (2008), ‘‘Corporate governance and firm performance’’, *Journal of Corporate Finance*, Vol. 14, No. 3, pp. 257-273.

- ✚ Bourse de Luxembourg, (2009), ‘‘Corporate Governance - The Ten Principles of Corporate Governance of the Luxembourg Stock Exchange’’.

- ✚ Bushman, R, Chen, Q, Engel, E, Smith, A, (2004), ‘‘Financial accounting information, organizational complexity and corporate governance systems’’, *Journal of Accounting and Economics*, Vol. 37, No. 2, pp. 167–201.

- ✚ Cadbury Committee Report (1992), ‘‘Report on the Financial Aspects of Corporate Governance, Gee, Publishing, London.

- ✚ Carol, A,& David,A, B,(1994), ‘‘Defining quality, Alternatives amplications, academy of management review, Vol19, N°1, pp.73-82.

- ✚ Charreaux Gérard,2005,’’Variation sur le thème :A la recherche de nouvelles fondations pour la finance et la gouvernance d’entreprise ‘’,*Revue finance contrôle stratégie*, vol 5,n 3,France, p25-31.

- ✚ Chandiramani, S, R, (2007), ‘‘Information Technology and Corporate Governance’’, at <http://www.expresscomputeronline.com> , (23/02), India.

- ✚ Claudiu, B, (2011),),‘‘ Study on the Support Systems for Corporate Governance’’, *Informatica Economică* vol. 15, no. 4.

- ✚ Claudiu, B, (2011), , “Study on the support systems for corporate governance“, Informatica Iconomica vol, 15, n°, 4.PP.59.
- ✚ Code Corporate Governance ,(2014), “The UK corporate governance code “,Financial Reporting Council ,London :PP.1-36.
- ✚ Combined Code on Corporate Governance (2003),”Combined code on corporate Governance”, Financial Reporting Council Ltd, London.
- ✚ Daud, R, & Kamsin, R,(2006), “Intelligent Information Systems and problems solving”, Univerity of Malaya Press: Malaysia.
- ✚ Delone, W.H, Mclean, E.R, (2003), "The Delone and Mclean Model of Information Systems Success: a Ten- Year Update", *Journal of Information Systems*, 19: pp. 9-30.
- ✚ Delone, W.H, Mclean, E.R, (2003), "The Delone and Mclean Model of Information Systems Success: a Ten- Year Update", *Journal of Information Systems*, 19: pp. 9-30.
- ✚ Delone, W.H, Mclean, E.R, (2003), "The Delone and Mclean Model of Information Systems Success: a Ten- Year Update", *Journal of Information Systems*, 19: pp. 9-30.
- ✚ DeLone, W.H., and McLean, E.R.,(1992), "Information systems success: The quest for the dependen variable", *Information Systems Research*, 3, 1, p66.
- ✚ DeLone, W.H., and McLean, E.R.,(2002), "Information systems success Revisited", Proceedings of the 35th Hawaii International Conference on System Sciences.
- ✚ Donia, djokic,(2013),”Corporate governance policies and transparency in the no2 republic of Slovenia”,pp19-27.
- ✚ Drimpetas, E , L, T , , (2008),"The missing link to an effective corporate governance system", Corporate Governance: The international journal of business in society, Vol. 8 Iss 1 pp. 73 – 82.
- ✚ Durrah, O, (2018), “Structural Equation Modling(SEM) using Amos”, Dhofar University, this publication at <https://www.researchgate.net/publication/323628645>

- ✚ Ein-Dor, P., Segev, E. (1978), "Organizational Context and the Success of Management Information Systems", *Management Science*, 24(10): pp. 1064-1077.
- ✚ Eustache ,E. ,Wa,M.(2005),''la gouvernance de l'entreprise une approche par l'audit et contrôle interne'',Harmattan, Paris.
- ✚ Fishbein M, (1980) ‘‘A theory of reasoned action: some applications and implications’’, *Nebr Symp Motiv.* ,;27:65-116.
- ✚ Gheorgh , M, Polixenia, O,(2013),’’Arelational analysis of corporate governance’’.
- ✚ Greenbury Committee Report (1995),Report on Directors ‘Remuneration ,Gee Publishing, London.
- ✚ Grande, E, U;&All, (2001), “The impact of Accounting Information Systems (AIS) on performance measures: empirical evidence in Spanish SMEs”, *The international Journal of Digital A ccounting Research*, Vol. 11, pp. 25-43, ISSN/ 1577-8517.
- ✚ Hellsten, S-M , Karkova, M., (2006), “ The Delone and Mclean model of information Systems Success-Original and Updated Models”, *SIGCHI Conference*,.
- ✚ Hempel, R (1998),’’Committee on Corporate Governance Final Report’’, Gee Publishing, London.
- ✚ Henk, E, O, and Spoed Charlene W, (1991), “Cost Accounting : Managerial Use of Accounting Data PWS Kent publishing , Boston.
- ✚ Higgs Report.(2003),’’Review of the Role and Effectiveness of Non –Executive Directors, Department of Trade and Industry, HMSO, London.
- ✚ Horngren, C, Datar, S, Foster, G, (2006), “Cost accounting, Twelfth Edition, Pearson Prentice Hall.
- ✚ Iberdrola, S,A, 2016, ‘‘Corporate Governance Systems’’, Printed On ecological paper, pp 1-352.
- ✚ Institute of Directors, (2009), “The handbook of international corporate governance: a de- finitive guide’’, Kogan Page, London.

- ✚ International Finance Corporate (IFC), corporate governance : why corporate governance ,2005.p1.
- ✚ ISO9126, (2008), " System Quality Attributes", *Retrieved: June, 31, 2008, From: <http://en.wikipedia.org>*
- ✚ Jackson, G ,(october 2010), “Understanding Corporate Governance in the United States”, An historical and Theoretical Reassessment, Hans Bockler Stiftung, Arbeits papier223.
- ✚ Joanna, L,y, Anne,W,& Sean, X, 2010, “Corporate governance and returns on information technology investment : Evidence from An emerging Market“, published David tayfors IS 03.
- ✚ John,K.,Kedia,S.,2003,”Design of corporate governance, Role of ownership Structure ,Takeover, and Bank Debit”. available at :www.Icf.som.vale.edu/pdf.
- ✚ Joubert, K, Githinji, E,(2014), “Quality Readability of information Pamphlets on hearing and paediatric hearing loss in the Gauteng province , South africa, Int,. J. Pediatr. Otorhinola ryngol. 78, 354-358.
- ✚ Joubert, K, Githinji, E,(2014), “Quality Readability of information Pamphlets on hearing and paediatric hearing loss in the Gauteng province , South africa, Int,. J. Pediatr. Otorhinola ryngol. 78, 354-358.
- ✚ Khan, M, A, Z, (2010), “ Validating IS Success ModelM: Evaluation of Swedish e-Tax System”, School of economics and management, Lund University, department of informatics.
- ✚ Kline, R, B, (1998), “ Principles and practice of structural Equation modling , New York, The guilford Press.
- ✚ Lannon, J, (2013), “*Understanding the role and the impact of information systems in today’s business environment* “, CPA(certified public accountants).
 - Lannon, J, (2013), “*Understanding the role and the impact of Information Systems in today’s business environment* “, CPA(certified public accountants).
- ✚ Laudon, K, C, & Laudon, Jane, p, (2006), “Management information systems: Managing the digital firm 9th ed”, Upper Saddle River, New Jersey: Prentice-Hall, International, Inc, p20.
- ✚ Lazarides, T, Drimpetas, E, (2008), “The missing link to an effective corporate govern- ance system”, *Corporate Governance*, 8(1), pp. 73-82.

- ✚ Lazarises, T, Drimpetas, E, (2008) “The missing link to an effective corporate governance system”, Emerald group publishing limited, vol8, N°1, pp73-82.
- ✚ Loehlin, J;&Beanjean, A, (2017), “An introduction to factor, Path, and structural equation analysis”, Fifth edition, Taylor and Francis group, New York.
- ✚ Low et al., (2001), “Development of public transport management information system to assist decision making in the restructuring of public transport in Durban, 20th South African transport conference south Africa, 16-20 July meeting the transport challenges in southern Africa organised by : conference planners, conference papers produced, by document transformation technologies.
- ✚ Martin et al, (2005), “The social dimension of business and IS/IT alignment case studies of six public –sector organisation”, Australian Accounting Review, 15(3): pp.28-38.
- ✚ Minculete. GH, Olan. P, (2014),”A relational analysis of corporate governance”, Journal of defense Resources Management”, Vol 5,Issue1(8),p97-104.
- ✚ Mirela, O,P, Melinda, T ,F ,(2014),”Corporate governance and performance in the context of sustainable development SEA practical application of science ,volIII, Issue 3(5),pp519-526.
- ✚ Niarlae. F & All,(2011),”Corporate governance in emerging economies :the case of Romania, theoretical and Applied economics, vol XVIII, no 9(562).
- ✚ Nicholas S Argyres: Julia Porter Lie beskind; (1999),”Contractual commitments, Bargaining power and governance inseparability :incorporating history into transaction cost theory”, The academy of management review, vol 24,n01.
- ✚ Nigeria ‘’, Int. J. Business Governance and Ethics, Vol. 10, No. 2, pp 165-186.
- ✚ Nwogugu, M, (2006), “Decision-making, risk and corporate governance: New dynamic models/algorithms and optimization for bankruptcy decisions”, *Applied Mathematics and Computation*, 179, pp.386-401.
- ✚ OECD, “Principles of Corporate Governance”, 2004.
- ✚ Ogege, S & Boloupremo, T(2014),”corporate governance and financial performance of banks: Evidence from Nigeria”, Hyperion economic, Journal, year II, no 2(2).
- ✚ Okike, E, &All, 2015, “ A review of internal and external influences on corporate governance and financial accountability in
- ✚ Oliver Williamson;(1984),”Corporate governance”, The Yale law journal, vol 93,n 7.

- ✚ Pankaj , k, G &Singh, S,(2012),”Evolving legal framework of corporate governance in India Issues and challenges”, Juridical Tribune, vol 4,Issue 2 ,pp240-253.
- ✚ Pass, C.,(2008),”Non-executive directors and the UK’s new combined code on corporate governance”, Business Strategy Series,Vol.9 Iss 6 pp.291-296.Permanent link to this document : <http://dx.doi.org/10.1108/17515630810923595>.
- ✚ Payne, A,(2006), “Corporate governance in the USA and Europe :they are closer than you might think”, corporate Governance :The international journal of business in society ,vol .6 Iss 1 pp69-71.Permanent link to this document :<http://dx.doi.org/10.1108/14720700610649472>,Available Universiti Utara Malaysia.
Permanent link to this document:
<http://dx.doi.org/10.1108/EUM00000000007244>
- ✚ Pilot Study conducted at the universityInformation Systems Audit and Control Association. (ISACA, 2008), All rights reserved. www.isaca.org.
- ✚ Power, D,(2002), Decision support systems: concepts and resources for managers, Editor DSS resources.com, Quorum books dicision greenwood publishing.
- ✚ Rapina, (2014), “Factors Influencing The Quality of Accounting Information System And Its Implications On The Quality of Accounting Information”, Research Journal of Finance and Accounting, Vol.5, No.2, ISSN 2222-1697 (Paper) ISSN 2222-2847 (online)at www.iiste.org
- ✚ Renders,A, A. Gaeremynck, P. Sercu, (2010), “Corporate Governance Ratings and Company Performance: A Cross- European Study”, *Corporate Govern- ance: An International Review*, 18(2), pp. 87–106.
- ✚ Report of committee on the financial aspect of corporate gouvernance , The financial aspects of corporate governance, Landon :Burgers Science Press,01/december 1992.p14.
- ✚ Richard j, L, (2011), “A comparison of the DeLone and McLean Model of IS Success and the Work System Methode : Three Field Studies in Healthcare Organisations.”, A Dissertation in Business administration submitted to the graduate faculty of Texas Tech university in Partial Fulfillment of the Requirements for the Degree of Doctor of philosophy.

- ✚ Rohail, H & Maram, M(2015),”corporate governance effect on ownership and control in firms: An empirical evidence from Pakistan”’, International Journal of business and management ,vol 10,no 8,published by Canadian center of science and education,pp1-6.
- ✚ Roldan, J.L, Leal, A., (2003), "A Validation Test of an Adaptation of the Delone and Mclean's Model in the Spanish EIS Field", Spain: Idea Group Publishing: pp. 66-84.
- ✚ Romi, I.M., (2013), “Testing Delone and Mclean’s Model in Financial Institutions”, American Academic & Scholarly Research Journal(AASRJ°. 55 (3): pp. 121-129.
<http://aasrc.org/aasrj/index.php/aasrj/article/view/1369>.
- ✚ Romi, I.M., (2010). Determinants of Information Systems Success. Dissertation, Alexandria University, Egypt. pp44-45.
- ✚ Russell McCaskie, (1999),"Corporate governance, decision making and evidence: an information management perspective", Records Management Journal, Vol. 9 Iss 2 pp. 75 – 91.
- ✚ Seddon, P.B, (1997), "A Re-specification and Extension of the Delone and Mclean's Model of IS Success", *Information Systems Research*, 18(3): pp. 240-253.
- ✚ See refloum, T, (2008), “Corporate governance for emerging markets”, p4.
- ✚ Seen, M., & All, (2006), "The Information Systems Acceptance Model: A Meta Model to Explain and Predict Information Systems Acceptance and Success", *Manosh University, ISSN 1327-5216*.
- ✚ Sinan, D, (2008),”Corporate governance :The effects of board characteristics, information technology maturity and transparency on company performance ,do in partial fulfilmet of the requirement for the degree of doctor of philosophy (management & organization),Istanbul.
- ✚ Smith Report(2003),”Audit Committes Combined Code Guidance, Financial Report Council Ltd, London.
- ✚ SOX, PUBLIC LAW 107 - 204 - SARBANES-OXLEY ACT OF 2002.
- ✚ Spremic, M,& Jakovic, B,(2012)''' The impact of the accounting information system USAGE on company’s E-Business efficiency”, Published by annals of DAAAM,

Proceedings of the 23rd international DAAAM symposium vol 23, n°1, ISSN2304-1382, Vienna, Australia, EU,p1067.

- ✚ Susanto, A, (2017), “The Influence of Accounting Information System Quality TO accounting Information Quality and its Implication to the Good Study Program Governance”, Medwell Journals, International Business Management 11(4): 5767-5776, ISSN: 1993-5250.
- ✚ Talal A &all, (2014). The role of corporate governance and its impact on the share price of industrial corporation listed on the Amman stock exchange. *European journal of accounting auditing and finance research*. 12(6): pp 124–144.
- ✚ Tarek, Y,(2015),”Corporate Governance An Overview-Around the Glob, Grant thornton ,Mohamed Hilal,pp1-11.
- ✚ Turnbull Report(1999),”Internal control: Guidance for directors on the Combined Code, Institute of Chartered Accountants in England and Wales”, London.
- ✚ Ungureanu, M, (2013), “MODELS AND PRACTICES OF CORPORATE GOVERNANCE WORLDWIDE”, CES working papers, Grant POSDRU/CPP 107/DMI 1.5/S/78342.
- ✚ Usman, S&All, (2012),”The impact of information systems on the performace of human resources departement”, Journal of Business Studies Quarterly, vol.3, No.4, pp.77-91.
- ✚ Uyar, A, et All, (2017), “Impact of the Accounting Information System on Corporate Governance : Evidence from Turkish Non –Listed Companies”, Australasian Accounting Business and Finance journal, vol.11, Issue 1 Special Issue on Corporate Governance, University of wollongong Australia.
- ✚ Vakatesh et al., 2012, “Consumer acceptance and use of information technology: Extending the unified theory af acceptance and use technology MIS Quarterly, Vol36, N°1 , pp.175-178.
- ✚ Vakatesh et al.,(2012), “Consumer acceptance and use of information technology: Extending the unified theory af acceptance and use technology MIS Quarterly, Vol36, N°1 , pp.175-178.
- ✚ Willians, R,,(2015),”Intro to path analysis”, University of Notre Dame, <https://www3.nd.edu/~rwilliam/>.
- ✚ Yasin, M ; Hidayah,S &Salman, Y, (2015), “ Management Information Systems for supporting educational organisation: A case study through one Private university in

Malaysia, International journal of Scientific and Research Publication, 5(10): 2250-3153.

- ✚ Yilmaz, B;&All, (2016), “The Role of Accounting Information System in Business in Terms of Corporate Governance and Social Responsibility of Accounting in Crisis Periods and a Research”, 2nd Multidisciplinary Conference on Social Issues and Economic Studies, Madrid, Spain, 2-5 November. At www.rsepconferences.com

مواقع على الأنترنت

- ✚ http://alqashi.com/wp/?page_id=809
- ✚ <http://gica.dz/fiche-technique-des-douze-12-cimenteries-publiques-relevant-du-groupe-industriel-des-ciments-dalgerie-gica/>
- ✚ <http://dx.doi.org/10.1108/14720700810853419>
- ✚ <http://gica.dz/fiche-technique-des-douze-12-cimenteries-publiques-relevant-du-groupe-industriel-des-ciments-dalgerie-gica/>
- ✚ <http://scibs.dz/>
- ✚ <http://www.ecde.dz/accueil.php>
- ✚ <http://www.ecde.dz/presentation.php>
- ✚ <http://www.lafarge.dz/communiqués-de-presse/tous-les-communiqués/82-media/communiqué-de-presse/243-lafarge-algerie--nominatar.html>
- ✚ <http://www.lafarge.dz/mediatheque.html>
- ✚ <http://www.lib.uum.edu.my/psb/>
- ✚ Rapport, JB SA, at www.arabmoheet.net

الملاحق رقم (1):

أوراق تحكيم الأساتذة المختصة وآرائهم حول الإستبيان النهائي

الملحق رقم (1): استبيان الأطروحة



الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
République Algérienne Démocratique & Populaire
وزارة التعليم العالي و البحث العلمي
Ministère de l'Enseignement Supérieur et de la Recherche Scientifique
جامعة الطاهر مولاي - سعيدة
Université Tahar Moulay –SAIDA

السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته،
يسعدني مشاركتكم في الإستبيان المرفق، والذي تم إعداده ضمن رسالة دكتوراه
التي تحمل عنوان التالي " أثر نظم المعلومات في تفعيل حوكمة الشركات دراسة
حالة شركات الإسمنت الغرب الجزائري "
وفي الصفحات الآتية مجموعة من العوامل والفقرات التي تحاول التعرف على أثر
نظم المعلومات في تفعيل حوكمة الشركات المستخدمة في شركات الإسمنت الغرب الجزائري ،
ويرجى من حضرتكم تحديد إلى أي مدى تتفق أولا تتفق مع كل عبارة بوضع إشارة (✓)
في المكان الذي يعبر عن وجهة نظرك، مع ملاحظة أن وجهة نظرك مهمة ومفيدة جدا لهذه
الدراسة، وتساعد في التوصل إلى توصيات هادفة إن شاء الله.
وأحيطكم علما بأن إجاباتكم على هذه الإستبانة ستستخدم لأغراض علمية فقط، وبشكل
تجميعي و لن يتم من خلاله التعرف على- شخصي أو هوية الشخص المدلي بالبيانات،
وستبقى في منتهى السرية.
مع خالص شكري وتقديري لسيادتكم لتعاونكم في إنجاح هذه الدراسة.
وتفضلوا بقبول فائق التقدير والإحترام

الباحثة: صباح غربي

مرشح دكتوراه في إقتصاد المنظمات

بكلية العلوم الإقتصادية والتجارية والتسيير

جامعة دكتور مولاي الطاهر - سعيدة - الجزائر -

-

ملاحظة: إذا رغبتم التعرف على أهم نتائج هذه الدراسة، يرجى كتابة الإسم وعنوان البريد الإلكتروني في نهاية القائمة
وسنوافيكم بها إن شاء الله.

الملاحق

الرجاء من وضع علامة (✓) في مكان الإجابة المناسب :

١. البيانات الديموغرافية

1. ملكية المؤسسة:

- ملكية عمومية ☐
- ملكية خاصة ☐
- شركة ذات الأسهم ☐

2. حجم المؤسسة:

- من 50 الى 250 عامل ☐ من 250 إلى 450 عامل ☐ من 450 إلى 650 ☐ من 650 إلى 850 عامل ☐ من 850 إلى 1050 عامل ☐ أكثر من 1050 عامل ☐

3. المستوى التعليمي:

- ثانوي ☐ جامعي ☐ دراسات عليا ☐

4. سنوات الأقدمية في المؤسسة :

- أقل من سنة ☐
- سنة - خمسة سنوات ☐
- خمسة سنوات - عشر سنوات ☐
- أكثر من عشر سنوات ☐

5. وظيفتك على مستوى المؤسسة:

- عضو بمجلس الإدارة ☐
- مدير التنفيذ لوظيفة المؤسسة ☐
- رئيس قسم ☐
- رئيس مصلحة ☐
- المدقق الداخلي ☐
- أمين/ أمينة السر لمجلس الإدارة ☐

6. الجنس

- ذكر ☐ أنثى ☐

الملاحق

II. نظم المعلومات المستخدمة في المؤسسة:

- نظم المعلومات تمثل مجموعة من العناصر المتفاعلة مع بعضها (أجهزة الحاسوب، والبرمجيات، وشبكات الحاسوب، والأفراد) لتجميع البيانات ومعالجتها وتخزينها وإنتاج المعلومات المناسبة في الوقت المناسب بالشكل والحجم المناسبين وتوزيعها على الجهات المعنية في المنظمة لتحقيق الفائدة المرجوة منها وفعالية نظم المعلومات هي مدى تحقيق المتطلبات الوظيفية لنظم المعلومات مثل عدد المهام التي يمكن النظام إنجازها خلال فترة محددة من الزمن.

🚩 فيمالي مجموعة من العبارات المتعلقة بنظام المعلومات في مؤسستكم يرجى تحديد إلى أي مدى

تتفق أو لا تتفق بوضع إشارة (√) في المكان المناسب:

	موافق جدا	موافق	غير متأكد	غير موافق	غير موافق إطلاقا
7					أثقت بنظم المعلومات الذي أستعمله في المؤسسة
8					نظم المعلومات الذي أستخدمه سهل التعلم
9					نظم المعلومات الذي أستخدمه سهل الاستعمال
10					أتحكم بواجهة المستخدم لنظام المعلومات الذي أستخدمه
11					نظم المعلومات الذي أستخدمه مرن وبإمكانه التعامل مع اية مستجدات
12					نظم المعلومات الذي أستخدمه يتكامل مع انظمة المعلومات الاخرى في المنظمة.
13					يمكنني الحصول على المعلومات التي أحتاجها في نظام المعلومات في الوقت المطلوب.
14					المعلومات التي أحصل عليها من نظام المعلومات عادة تكون حديثة
15					المعلومات التي أحصل عليها من نظام المعلومات ترتبط بشكل مباشر بالموضوع الذي أحتاجها لأجله
16					المعلومات التي أحصل عليها من نظم المعلومات توصف بأنها دقيقة
17					يمكنني الحصول على المعلومات من نظم المعلومات بالشكل المطلوب
18					المعلومات التي أحصل عليها من نظم المعلومات يمكن فهمها

الملاحق

					بسهولة	
					المعلومات التي أحصل عليها من نظم المعلومات تكفي لما تنتج من أجله	19
					المعلومات التي أحصل عليها من نظم المعلومات تتسم بالوضوح	20
					أثق بنظم المعلومات الذي تستخدمه في إنجاز الخدمات المطلوبة	21
					نظم المعلومات التي أستعمله يهتم بتلبية احتياجات ومتطلبات العملاء	22
					أشعر بالارتياح في استخدام نظم المعلومات وتقبله في تنفيذ أعماله	23
					المعلومات التي أحصل عليها من النظم توصف بأنها آمنة من الاختراق والسرقة أو الضياع.	24
					يمكنك الاعتماد على نظام المعلومات في إنجاز الخدمات المطلوبة.	25
					إن نظم المعلومات الذي أستعمله يتجاوب في تنفيذ الخدمات المطلوبة.	26
					نظم المعلومات الذي أستخدمه قابل للتكيف مع احتياجاتي ومتطلبات عملي.	27
					نظم المعلومات الذي أستخدمه قادر على إنجاز المهام المطلوبة مني.	28
					نظم المعلومات الذي استخدمه يلبي احتياجاتي في العمل.	29
					نظم المعلومات الذي أستعمله لديه المقدرة على متابعة العمل المطلوب مني.	30
					يمكنك إنجاز العمل المطلوب مني باستخدام نظم المعلومات الذي أستخدمه.	31
					نظم المعلومات الذي أستخدمه يزيد من إنتاجيتي في العمل.	32
					نظم المعلومات الذي أستخدمه يساعدني في تحسين أدائي في العمل.	33

الملاحق

III. حوكمة الشركات

- حوكمة الشركات تمثل نظام يتم من خلاله إدارة ومراقبة الشركات و تعتبر مجموعة من المبادئ والعمليات والآليات التي تضمن حقوق جميع الأطراف ذات العلاقة بالشركات من خلال التقليل من الاختلاف وعدم تماثل المعلومات بين أصحاب المصلحة (أعضاء مجلس الإدارة، المساهمون، العمال، الزبائن، الموردون، البنوك) وتساعد على ممارسة السلطة والتحكم بالشركات.

الرقم	موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة
34					يتم الإفصاح عن المعلومات المالية والمادية للمؤسسة لمتخذي القرار.
35					بالمؤسسة وسائل لنشر المعلومات كالصحف ووسائل الإعلام والانترنت
36					يتمكن المستخدم من الوصول إلى المعلومات ذات العلاقة في الوقت المحدد وبكلفة عملية وعلى نحو عادل.
37					إستراتيجية المؤسسة واضحة وتشمل الإفصاح عن المعلومات المالية والمادية.
38					يتم الإفصاح عن الأطراف المعنية المستخدمة بالمؤسسة.
39					يتم الإفصاح عن المعايير والإجراءات المستخدمة بما يسهل تحديد واختيار وإشراك الأطراف المعنية بالمؤسسة.
40					بالمؤسسة مراقبة فعالة من قبل مدقق مستقل
41					أعضاء مجلس الإدارة يصلون إلى المعلومات الدقيقة والمناسبة وفي الوقت المحدد من أجل القيام بمسؤولياتهم
42					يتم إعداد ومراجعة المعلومات بأسلوب يتفق ومعايير الجودة المحاسبية والمالية.
43					مجلس الإدارة مستقلا للحكم على شؤون المؤسسة.

الملاحق

					أعضاء مجلس الإدارة يمتلكون نظم المعلومات لها القدرات والإمكانات لتعزيز الحوكمة.	44
					تتواجد بالمؤسسة لجنة للمراجعة الداخلية ذات إطار عملي محدد ومكتوب يدعم تطبيق الحوكمة.	45
					يتم وضع خطة عمل لشرح إستراتيجية المؤسسة.	46
					يقوم بتخطيط ميزانية المؤسسة كل سنة .	47
					يحدد عمليات كل وظيفة باستمرار .	48
					يتم تحديث إستراتيجية المؤسسة بانتظام وتأطيرها بسياسة عامة لمواجهة المخاطر.	49
					مجلس الإدارة موضوعي للحكم على شؤون المؤسسة.	50
					يحدد مجلس الإدارة معايير انتقاء أعضاء الفريق التنفيذي ونظم تقييم ذات شفافية.	51
					يقدر مجلس الإدارة خطط لاستخلاف أعضاء الفريق التنفيذي.	52
					يسهر مجلس الإدارة على إدخال ميكانيزمات وآليات الوقاية من الأخطار.	53
					يضع مجلس الإدارة نظام مراقبة خاص بالمؤسسة بواسطة اللجوء إلى التدقيق الخارجي.	54
					يسهر مجلس الإدارة على وضع نظام تقريرى فعال وتقييمى شفاف.	55
					يقوم مجلس الإدارة بتقييم شفاف للمؤسسة.	56
					تحصل الأطراف المعنية على كافة المعلومات أثناء الطلب من أجل	57

الملاحق

					اتخاذ القرارات.	
					تحصل الأطراف المعنية على أهم التغييرات التي حدثت في هياكل وترتيبات والوثائق الرسمية لمؤسسة.	58
					يتم توزيع الأعمال على الموظفين بناء على كفاءاتهم.	59
					يتم تشكيل لجنة المراجعة من خارج أعضاء مجلس الإدارة .	60
					تساهم المؤسسة في بناء وإنجاز مشاريع أساسية لمجتمع كالجسور والطرق و المرافق العمومية ..الخ	61
					تلتزم المؤسسة بالتطوير المستمر لجودة ونوعية المنتج من أجل رضا الزبائن.	62
					تستخدم المؤسسة تقنيات حديثة ومتطورة لحماية البيئة من الأضرار الناتجة عن نشاطها.	63
					تهتم المؤسسة بشكاوى العملاء من أجل معالجتها بأقرب الآجال.	64
					تسعى المؤسسة لتوافق بين أهدافها وأهداف المجتمع وقيمه وسلوكات السكان.	65
					تحترم المؤسسة اختلاف الدين .	66
					تحترم المؤسسة اختلاف الأجناس	67

الملاحق

68	تلتزم الشركة بالقوانين والتشريعات لتحسين ظروف العمل .				
69	تعترف المؤسسة بالحقوق القانونية والمصالح الشرعية لأصحاب المصلحة.(أعضاء مجلس الإدارة، المساهم، المدقق الداخلي، الزبائن، الموردون، البنوك، العمال..)				
70	عند انتهاك حقوقهم يحصل أصحاب المصلحة (أعضاء مجلس الإدارة، المساهم، المدقق الداخلي، الزبائن، الموردون، البنوك، العمال..) على تعويضات.				
71	المؤسسة تضع في الاعتبار إشراك الأطراف المعنية في اتخاذ القرارات.				
72	تضمن المؤسسة للأطراف المعنية حصولها على معلومات المتعلقة بها في الوقت المناسب.				
73	يتوفر لدى المساهم المعلومات الكافية الخاصة بتواريخ وأماكن الاجتماعات العامة في الوقت المناسب.				
74	يتم احترام حقوق أصحاب المصالح.				
75	يلتزم العمال بالانضباط في أداء واجباتهم.				
76	يفصح المديرين التنفيذيين عن كل المعلومات التي تخص عمليات تمس المؤسسة.				
77	تلتزم الشركة بخططها المرسومة .				
78	تسعى المؤسسة لتنفيذ خططها للوصول لأعلى الدرجات.				

نشكركم لتعاونكم معنا لغاية البحث العلمي.

بسم الله الرحمن الرحيم

حضرة الدكتور " إسماعيل موسى رومي " عميد كلية العلوم الإدارية ونظم المعلومات، جامعة

بوليتكنك - فلسطين -

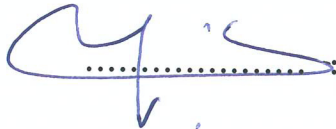
السلام عليكم ورحمة الله وبركاته،،

تقوم مرشح دكتوراه الطالبة " صباح غربي " بإجراء دراسة حول " أثر نظم المعلومات في تفعيل حوكمة الشركات دراسة حالة شركات الإسمنت الغرب الجزائري " وذلك للحصول على درجة الدكتوراه في إقتصاد المنظمات لذا قامت الباحثة بمساعدة الدكتور المختص بنظم المعلومات " إسماعيل موسى رومي " جامعة بوليتكنك - فلسطين - والدكتور " طاوش قندوسي " جامعة مولاي الطاهر - سعيدة - الجزائر - بتطوير استبيان لقياس مدى تأثير نظم المعلومات في تفعيل حوكمة الشركات في الشركات محل الدراسة حيث ستوجه إلى أعضاء مجلس الإدارة والمدقق الداخلي ورؤساء المديريات و الدوائر والمصالح المعنية بالمؤسسات.

لذا أرجو التكرم بإبداء رأيكم السديد ومقترحاتكم بشأن فقرات الاستبيان فيما إذا كان صالحا أو غير صالح ومدى انتماء كل فقرة للمجال المحدد لها، وبنائها اللغوي، وأية اقتراحات أو تعديلات ترونها مناسبة لتحقيق هدف الدراسة الحالية علما بأن محور نظم المعلومات محكم ومستعمل للقياس في دراسات سابقة يتبقى تحكيم محور حوكمة الشركات .

رأي المحكم: بعد مراجعة الاستبيان يتم صياغة مجموعة من الملاحظات

على الاستبيان، ويشكل عام الاستبيان صالحا لقياس ما صمم

توقيع المحكم: 

صداؤه

مرشح دكتوراه "صباح غربي" د. إسماعيل رومي

وتفضلوا بقبول فائق التقدير والإحترام

بسم الله الرحمن الرحيم

حضرة الدكتور خالد حسيني بروفيسور المحاسبة والإدارة المالية - كلية المحاسبة والإدارة المالية،
جامعة بورتموث - إنجلترا - المملكة المتحدة.

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته،،

تقوم مرشح دكتوراه الطالبة "صباح غربي" بإجراء دراسة حول "أثر نظم المعلومات في تفعيل حوكمة الشركات دراسة حالة شركات الإسمنت الغرب الجزائري" وذلك للحصول على درجة الدكتوراه في إقتصاد المنظمات لذا قامت الباحثة بمساعدة الدكتور المختص بنظم المعلومات "إسماعيل موسى رومي" جامعة بوليتكنيك-فلسطين- والدكتور "طاوش قندوسي" جامعة مولاي الطاهر-سعيدة-الجزائر - بتطوير إستبيان لقياس مدى تأثير نظم المعلومات في تفعيل حوكمة الشركات في الشركات محل الدراسة حيث ستوجه إلى أعضاء مجلس الإدارة والمدقق الداخلي ورؤساء المديرية و الدوائر والمصالح المعنية بالمؤسسات.

لذا أرجو التكرم بإبداء رأيكم السديد ومقترحاتكم بشأن فقرات الاستبيان فيما إذا كان صالحا أو غير صالح ومدى انتماء كل فقرة للمجال المحدد لها، وبنائها اللغوي، وأية اقتراحات أو تعديلات ترونها مناسبة لتحقيق هدف الدراسة الحالية علما بأن محور نظم المعلومات محكم ومستعمل للقياس في دراسات سابقة يتبقى تحكيم محور حوكمة الشركات .

رأي المحكم: يسرني أن أعلق على هذا الاستبيان بأنه معد بصورة علمية صحيحة وفقا لمعايير وجودة إعداد قوائم الإستقصاء(الإستبيان) المتعارف عليها، لفت بذلك الباحثة العناية الأكاديمية اللازمة لإتمام هذا الإستقصاء والذي قمت بمراجعته مراجعة دقيقة ووجدته معبرا تعبيريا دقيقا عن موضوع البحث محل الإعتبار.

توقيع المحكم: د. خالد حسيني
٢٠١٧/٩/١٣

مرشح دكتوراه "صباح غربي"

وتفضلوا بقبول فائق التقدير والإحترام